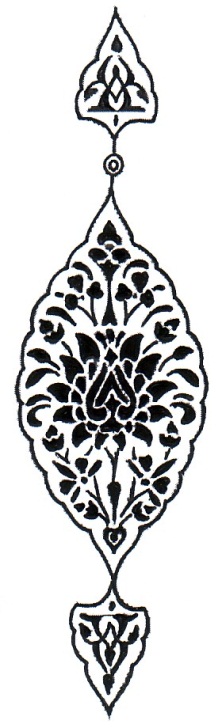
المقدمـــــة



**المقدمة**

هناك الكثير من الدراسات الاكاديمية التي أخذت من الالوية العراقية ومن ضمنها لواء العمارة مواضيع للبحث والدراسات الاكاديمية، إذ تناولت هذه الدراسات مواضيع اجتماعية وسياسية واقتصادية وبمدد تاريخية مختلفة سواء كانت في عهد الاحتلال العثماني، أم الاحتلال البريطاني، أو في ظل الحكم الملكي، وخصوصاً لواء العمارة الذي نحن في صدد دراسته، هذه الدراسات رغم كثرتها وتنوعها لأنها لم توضح وبشكل تفصيلي ماهية الإدارة المحلية والنظام الذي تسير علية سواء كان من قوانين أو انظمة، أو تحل بعض الأسئلة التي تثار حول هذه الإدارة مثل هل أن المتصرفية كانت تتمتع باستقلال إداري؟ وما هي القوانين التي سارت عليها المتصرفية خلال الحكم الملكي؟هل كانت تتمتع المتصرفية في اللواء بشخصية معنوية؟ كيفية الإدارة والتوازن بين الوزارات في اللواء؟ خصوصا أذا علمنا أن لكل وزارة موظفين تابعين لها في اللواء، ما علاقة المتصرفية بدوائر الدولة الاخرى مثل الحكومة المركزية والجيش والشرطة والمفتشين الإداريين؟.

من هذا المنطلق أنبرى الباحث لدراسة نظام المتصرفية في لواء العمارة خلال العهد الملكي( 1921- 1958)، إذ شهدت هذه الحقبة احداثا تاريخية عديدة بدء بتشكيل الحكومة وبلورة الدولة العراقية الحديثة وانتقالها من الحكم المباشر إلى الحكم تحت الانتداب البريطاني ومن ثم الانتقال الى الحكم المستقل، لذلك كان علينا أن نوضح نوع الحكم الذي ساد خلال هذه الحقب المختلفة والقوانين المعمول بها، وما ترتب عليها من تغيرات في نظام المتصرفية وتوضيح بعض نقاط ضعف وقوة القوانين وتطورها خلال هذه المدة .

ولأجل الوقوف على التطور الذي شهده نظام الحكم المحلي في لواء العمارة وجد الباحث ضرورة العودة إلى الجذور التاريخية للواء للزيادة في المعرفة عن احوال اللواء وظروف النشأة، إذ كان على الباحث في بعض الاحيان اغفال جانب التدرج الزمني والتاريخي من أجل المحافظة على وحدة الموضوع .

أما مدة الدراسة( 1921-1958)، فقد شملت جوانب مهمة من تاريخ لواء العمارة، وهي محاولة من الباحث لدراسة الاجراءات الادارية عن طريق دراسة نظام المتصرفية خلال هذه المدة، وأن اختيار عام 1921هو بداية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة وتحديداً في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1920، وما رافقها واعقبها من احداث تاريخية مهمة في كل جوانب الحياة في العراق بشكل عام ولواء العمارة بشكل خاص، وتنتهي الدراسة عند عام 1958، والذي شهد نهاية الحكم الملكي في العراق على إثر ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 وقيام النظام الجمهوري .

قسمتُ الدراسةَ إلى مقدمةِ وثلاثِ فصولٍ وخاتمةٍ، تطرق الفصل الأول إلى تاريخ نشأة لواء العمارة حتى عام 1920، والاوضاع السياسية والإدارية والعشائرية قبل مدة التأسيس، والى المقومات التي ساعدت على تأسيس لواء العمارة في العهد العثماني، مع ذكر أهم مظاهر الإدارة العثمانية فيه حتى الاحتلال البريطاني، ثم تناول الفصل الإدارة البريطانية واهم التغيرات التي استجدت على الإدارة في العراق بشكل عام واللواء بشكل خاص حتى تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1920.

وتطرق الفصل الثاني الذي حمل عنوان (نظام المتصرفية في ضوء تطور النظام الاداري في لواء العمارة 1920-1958) إلى ذكر احداث تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، وما رافقه من ظهور نظام المتصرفية في ظل الحكومة العراقية، ثم تتويج الأمير الفيصل ملكُاً على عرش العراق في الثالث والعشرين من أب عام 1921، وما رافق ذلك من تغيرات في إدارة الحكم في العراق الذي أنعكس على اللواء، حيث انتقال الحكم من مرحلة الى اخرى حتى وصل إلى الحكم المستقل عام 1932. وقد تمثلت تلك التغيرات بظهور قوانين الالوية العراقية وتطورها مع مرور الزمن، التي كانت تستند اليها الادارة المحلية في تسيير أمور المتصرفية في لواء العمارة، مع ذكر الهيكل التنظيمي للمتصرفية وواجبات الموظفين في لواء لعمارة.

وركز الفصل الثالث على نظام المتصرفية وعلاقته بمؤسسات الدولة الاخرى خلال( 1921- 1958)، إذ جرى الحديث عن العلاقة بين المتصرفية و الحكومة المركزية، والكيفية التي يتم بها تعيين المتصرف والقائمقام ومدير الناحية، مع ذكر القوانين التي نصت عليها هذه التعيينات، وعلاقة المتصرفية في لواء العمارة مع الجيش والشرطة والقوانين التي نصت على تنظيم هذه العلاقة فيما بينهم، مع الاشارة الى ما نص علية الدستور العراقي لعام 1925 في حالة إعلان الاحكام العرفية من أجل تنظيم العلاقة بين الحكومة المحلية والقوات العسكرية والشرطة. كما سلط الفصل الضوء على علاقة المتصرفية بالمفتشين الاداريين وانماطها وفيما إذا كانت هذه الرقابة تمثل نقطة قوة أو ضعف بالنسبة للمتصرفية، مركزاً على القوانين التي سارت عليها دائرة المفتش الاداري في العراق.

أعتمدتُ هذه الدراسة في معلوماتها على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة في دار الكتب والوثائق العراقية، لا سيما وثائق وزارة الداخلية التي كانت خير معين لرفد الدراسة بمعلومات قيمة من حيث الاهمية والنوعية، فضلًا عن الوثائق المنشورة مثل القوانين، والإحصائيات ،وسجلات كبار موظفي الدولة، فقد شكلت رافد مهاً للرسالة خلال مدة البحث .

علاوة على ذلك، رفدت الدراسة بالعديد من المصادر العربية خصوصاً الكتب التي اختصت بلواء العمارة، مثل كتاب فردوس عبد الرحمن الكريم (لواء العمارة في العهد العثماني ) الذي احتوى على معلومات قيمة عن اللواء من الناحية الإدارية والاقتصادية ، وكتاب خالد التميمي (العمارة مدينة التسامح والجمال )، وكتاب عباس العزاوي ( تاريخ العراق بين احتلالين )، وكتاب محمد باقر الجلالي (موجز تاريخ العراق )، إذ أعطت هذه الكتب الكثير من المعلومات حول العشائر في لواء العمارة وعلاقاتها مع الحكومة في مدد مختلفة، مع ذكر بعض الإداريين في اللواء وسنين حكمهم أو خدمتهم، بينما كان كتاب جميل موسى النجار(الإدارة العثمانية في ولاية بغداد )، الذي اعطى انطباع كامل عن الإدارة العثمانية في جميع الولايات العراقية ، وكتاب علي ناصر حسين (الإدارة البريطانية في العراق ) الذي يعد من المصادر المهمة التي لا يستغنى عنها، لما يتضمنه من معلومات دقيقة ومركزة عن الإدارة البريطانية للعراق في مدة الاحتلال. ومن الكتب المهمة الاخرى كتاب أحمد عبد الزهرة كاظم (النظام اللامركزي وتطبيقاته)، وكتاب ضياء الدين الحيدري ( الإدارة وإداريون في العراق ) إذ شكلت هذه الكتب المادة الاساسية في موضوع الدراسة. ولم يستغن الباحث عن مؤلفات عبد الرزاق الحسني التي رفدت الرسالة في معظم فصولها سواء كانت سياسية أم ادارية أم أجتماعية، ومنها ( تاريخ الوزارات العراقية ) وكتاب (العراق في ظل المعاهدات ) وكتاب (الثورة العراقية الكبرى ). علاوة على مصادر اخرى سيرد ذكرها في قائمة المصادر.

ولا تقل الكتب المعربة أهميةً عن الكتب العربية من خلال معلوماتها الوافية ومنها كتاب ارنلند تي ويلسون ( بلاد ما بين النهرين بين ولاءين)، وكتاب ج.ج.لوريمر (دليل الخليج ) الذي كان له الاثر الواضح في اغناء الدراسة بمعلومات مفيدة، وكتاب الكسندر اداموف ( ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ) وكتاب ستيفن همسلي لونكريك ( اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ) وكذلك كتاب منتشاشفيلي.البرت .م.( العراق في سنوات الانتداب البريطاني ) .

وشكلت الرسائل ولأطاريح العلمية جانب مهم من مرجعيات الدراسة التي كانت لها الاثر الواضح لرسم الخطوط العامة للدراسة ونذكر منا رسالة محمد حسين زبون (لواء العمارة في عهدي الاحتلال والانتداب 1915-1932)، ورسالة حازم عبد اللطيف أحمد مسعود ( أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية )، ورسالة إيمان عايش محيسن البياتي (الاوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة 1932-1958)، وأطروحة عدنان هرير جودة الشجيري (النظام الإداري في العراق 1920-1939)، كذلك رسالة عبد الامير عبد الحسن هاشم (قضاء علي الغربي دراسة في النواحي الإدارية ولأجتماعية ولاقتصادية 1921-1958)، ورسالة حميد حسون ناهي ( علاقة الاقطاع بالفلاح في العراق 1932- 1958) .

بينما كانت للدوريات من الصحف والمجلات نصيب لا يستهان به لما اضافته من معلومات، سواء كانت سياسية أم إدارية أم إقتصادية، واخص بذكر جريدة الوقائع العراقية التي مثلت المادة الاساسية في توثيق القوانين العراقية، علاوة على المجلات والبحوث المنشورة فيها التي اصبحت مفاتيح للدراسة، واذكر منها مجلة كلية المأمون، ومجلة رسالة الحقوق ، ومجلة العلوم الادارية، ومجلة جامعة تكريت للعوم الإنسانية وغيرها التي يمكن الرجوع اليها في قائمة المصادر.

حاول الباحث بكل ما استطاع أن يحقق الفائدةَ المطلوبة من الموضوع قدر الأمكان ورغم الصعوبات التي واجهت الباحث خلال أعداد هذه الدراسة، والتي تمثلت ليس في ندرة المصادر أو شحتها بل في قلة المعلومات التي تتضمنها هذه المصادر لكون هذا الموضوع في الأغلب يميل الى الجانب إداري قانوني، ومن أجل الاحاطة بالموضوع كان على الباحث التجوال والبحث في بعض المدن العراقية والمراكز العلمية والمكتبات، ومما زاد من صعوبة البحث، فقدان بعض السجلات والوثائق للدوائر الحكومية في اللواء جراء الظروف العصيبة التي مرت بها عموم البلاد .

ختاما أضع هذا الجهد المتواضع بين يدي أساتذتي الأفاضل، شاكراُ سلفاً جهودهم في إبداء ملاحظاتهم القيمة التي ستعزز القيمة العلمية لهذه الدراسة، وتكمل نواقصها، أذ لا يمكن للباحث ان يقول انه وصل بها الى درجة الكمال، فالكمال لله وحدة ومنه التوفيق.

**الفصل الاول**

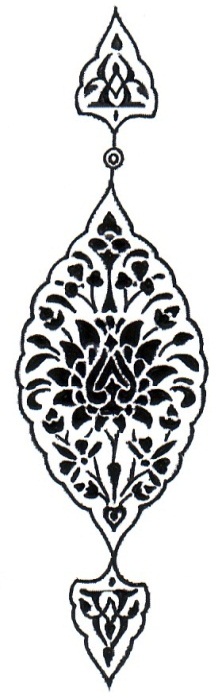
**الفصل الأول**

**تاريخ نشأة لواء العمارة حتى عام 1920**

**المبحث الأول : نشاءة لواء العمارة حتى عام 1864**

**المبحث الثاني : الإدارة العثمانية للواء العمارة حتى عام 1915**

**المبحث الثالث : الإدارة البريطانية في لواء العمارة 1915-1920**



**المبحث الاول : نشأة لواء العمارة حتى عام 1864**

في مطلع القرن السادس عشر أصبح العراق ساحة للتنافس والقتال بين الدولة العثمانية([[1]](#footnote-1)) والدولة الصفوية([[2]](#footnote-2))، ففي عام 1508 أستطاع إسماعيل الصفوي([[3]](#footnote-3))احتلال بغداد، بعدها أعلن عن رغبته بجعل الأناضول جزءاً من الدولة الصفوية، ونتيجة لذلك شعرت الدولة العثمانية بالخطر المقبل من الشرق الذي يهدد كيان دولتهم ، ومما زاد من مخاوفهم التمرد الذي حصل في مرتفعات الأناضول الغربي بقيادة احد دعاة الشاه اسماعيل الصفوي عام 1511، الأمر الذي دفعهم الى التوجه نحو الشرق بعد أن كانت كل فتوحاتهم في الغرب ([[4]](#footnote-4)).

خاض السلطان سليم الاول([[5]](#footnote-5))عدد من المعارك، تأتي معركة جالديران عام 1514 في مقدمتها، ثم تلتها العديد من المعارك، استطاع خلالها احتلال الموصل وأرض الجزيرة الفراتية، أما بغداد، فلم يتمكن من دخولها، وبقيت تحت السيطرة الصفوية حتى استطاع السلطان سليمان القانوني([[6]](#footnote-6)) الذي خلف والده في الحكم من دخول بغداد عام 1534، ومن ثم امتدت السيطرة العثمانية على البصرة عام 1546([[7]](#footnote-7)).

وكان على العثمانيين بعد أن أستتب الأمر لهم في السيطرة على العراق ، أن يضعوا نظاماً إدارياً للبلاد، لذلك قسموا العراق الى اربعة اَيالات ([[8]](#footnote-8))هي ( بغداد ، الموصل ، البصرة ، شهرزور)، إذ تعد الايالة أكبر وحدة إدارية ومن ثم تنقسم الى وحدات اصغر يطلق على كل وحدة منها اسم السنجق أو اللواء في العربية، وهناك وحدات إدارية أصغر يطلق عليها القضاء، الذي ينقسم الى نواحي، أما الناحية فتنقسم الى قرى صغيرة([[9]](#footnote-9)).

وقد حرص العثمانيون منذ احتلالهم العراق على عدم تركيز السلطة بيد شخصية واحدة من أجل أبعاد شبح النزعات الانفصالية، مع استمرار اقتصار المناصب العليا على العثمانيين، أما العراقيون فكانوا يشغلون المناصب الصغيرة غير المهمة([[10]](#footnote-10)).

أن سوء الإدارة واستغلال السلطة من أجل المنافع الشخصية، وضعف الحالة الاقتصادية، وانعدام الأمن والخدمات، وعدم قدرة الموظفين على جباية الضرائب، كانت من أبرز صفات ضعف الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، مما تسبب في أضطراب الانظمة الادارية، وكذلك في العديد من الهزائم التي منيت بها المؤسسة العسكرية، سواء كان على الصعيد الخارجي في حربها مع الدول الاوربية، أم على الصعيد الداخلي بتصديها للثورات والانتفاضات الداخلية([[11]](#footnote-11)).

هذا الضعف الذي خيم على الدولة العثمانية جعل منها دولة ضعيفة بين الدول في الحصول على الامتيازات([[12]](#footnote-12))مثل بريطانيا والمانيا، ومن اجل ايقاف هذا التدهور، أصدر المسؤولون العثمانيون مجموعة من اللوائح الإصلاحية، اطلق عليها التنظيمات([[13]](#footnote-13))، كان غايتها تجديد بنية الدولة العثمانية وتكوين حكومة مركزية قوية قادرة على النهوض في البلاد([[14]](#footnote-14)).

ففي الجانب الإداري، أصدرت السلطات العثمانية قانون الولايات العثماني عام 1864 أي في عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876)، الذي كان أغلب جوانبه هي اقتباس من النظام الاداري الفرنسي ، لاسيما بعد موافقة الباب العالي على الاقتراحات والمطالبات الاوروبية، لأحداث إصلاح شامل في مرافق الدولة العثمانية، والذي تزامن مع وجود البعثات العسكرية والدبلوماسية الاوروبية في العاصمة العثمانية، لضمان استمرار امتيازاتها وسلامة رعاياها([[15]](#footnote-15)).

لم يطبق هذا النظام في العراق في السنوات الأولى من إصداره لكثير من الأسباب، منها ان هذا النظام كان شديد في تطبيق المركزية الإدارية، حيث ظلت الدولة منذ مرسوم كولخانة (1839) وحتى عام (1869) تركز على عملية إخضاع مدن وعشائر([[16]](#footnote-16)) العراق لحكمها المباشر([[17]](#footnote-17))، علاوة على ذلك أن الدولة العثمانية لم تتخلٌ عن أساليبها الإدارية القديمة في إدارة البلاد وجمع الضرائب المرتفعة التي كانت ترهق الناس، لاسيما ان أغلب القبائل في العراق قد كونت اتحادات قبلية كبيرة كانت تشكل تهديد مباشر للدولة العثمانية([[18]](#footnote-18))، وخصوصاً في ولاية البصرة التي كانت فيها العديد من الاتحادات القبلية مثل قبائل المنتفك وبني لام وقبائل البو محمد([[19]](#footnote-19)).

لكل هذه الاسباب مجتمعة لم يطبق قانون الولايات في العراق حتى عام 1869عندما عين مدحت باشا([[20]](#footnote-20)) واليا على بغداد، ليكون تطبيق هذا القانون من أهم أعماله ،إذ كانت رؤيته تتمحور حول تثبيت سلطة الدولة في المناطق الخاضعة للباب العالي([[21]](#footnote-21)).

وبموجب الانظمة والقوانين التي طبقها الوالي مدحت باشا أصبح العراق ولاية واحدة كبيرة هي ولاية بغداد، مقسمة الى عشر سناجق هي ، بغداد وشهروز( كركوك ) والموصل وسليمانية والمنتفق والبصرة والعمارة والدليم وكربلاء والديوانية([[22]](#footnote-22))، وتسعة وأربعون قضاء، سته وخمسين ناحية وبموجبه أصبح لواء العمارة، تابع الى ولاية بغداد، الذي بدورة ينقسم الى ثلاث اقضية، قضاء شطرة العمارة(قلعة صالح)،والزبير(الكحلاء)، ودويريج([[23]](#footnote-23))، أما النواحي فعددها خمس، والقرى أربع عشرة قرية، وأستمر ذلك حتى عام 1875 عندما الحق لواء العمارة بولاية البصرة بعد اعلان الاخيرة ولاية مستقلة ([[24]](#footnote-24)).

أن النزاعات العشائرية والاضطرابات الأمنية كانت السبب الرئيس في نشأة لواء العمارة([[25]](#footnote-25))،علما أن معظم اراضي اللواء كانت تحت سيادة بني لام وأغلب القبائل الأخرى تقوم بالتزام([[26]](#footnote-26)) منهم وتدفع لهم الضريبة السنوية ومن ضمن هذه القبائل البو محمد. ومن خلال مشايخ هذه القبيلة يكون تعامل السلطات العثمانية في المنطقة في الآمور العسكرية والأمنية والالتزام بالضرائب([[27]](#footnote-27)).

لم تستمر الاوضاع على ما هو عليه، لاسيما بعد أن أصبحت البو محمد قبيلة كبيرة واتسع نفوذها على ضفاف الكحلاء ودجلة جنوب مدينة العمارة، واستطاعت ان تنافس بني لام في السيادة على الأراضي([[28]](#footnote-28))، ففي عام 1855 رفض شيخها فيصل الخليفة، ولأسباب مالية أن تكون أي سيادة لقبيلة بني لام على قبيلته مما كانت سببا في حدوث معارك بين الطرفين، على أثر هذا التمرد والمعارك ادت الى توقف حركة النقل النهري بين بغداد والبصرة لمدة ستة أشهر، اضطرت على أثرها الحكومة العثمانية بقبول أي مبلغ مالي تقدمة هذه القبيلة([[29]](#footnote-29)).

لكن وفاة الشيخ فيصل الخليفة والمعارك التي حدثت على زعامة القبيلة أثرت وبشكل سلبي على حركة النقل في نهر دجلة، اضطرت السلطات العثمانية على إِثر ذلك إرسال حملة عسكرية عام 1861 بقياد اللواء محمد باشا الديار بكري([[30]](#footnote-30))، أنتهت بهزيمة القبائل، واستتباب الأمن في المنطقة وقيام السلطات العثمانية بأنشاء مقراً عسكرياً للجيش على الضفة اليسرى لنهر دجلة تحديداً في البقعة التي اقيمت عليها مدينة العمارة بعد ذلك، سماه الاهلون (الاوردي) وهي لفطة تركية معناها(المعسكر)([[31]](#footnote-31)).

ولغرض استمرار حفظ الأمن في المنطقة، قامت السلطات العثمانية بوضع لواء من الجيش في المعسكر بشكل دائم([[32]](#footnote-32))، وتزويده بكل ما يحتاجه من معدات وتحصينات للحالات الطارئة، ونتيجة لذلك إخذ الناس يبنون المساكن والمحلات والحوانيت، وبتوسع المدينة قررت السلطة العثمانية عام 1861 بجعل العمارة مركز قضاء تابع الى متصرفية البصرة، وعيًن عبد القادر الكولمندي([[33]](#footnote-33)) قائمقام لقضاء العمارة ([[34]](#footnote-34)).

وكان هناك عدد من الأمور التي ساعدت في توسع وازدهار القضاء منها، الموقع الجغرافي، إذ أن وقوع اللواء على ضفاف إنهار متعددة([[35]](#footnote-35))، أصبح متلقى الطرق البرية والنهرية، وزادت أهميته التجارية لاسيما بعد أن شيدت فيه محطات لإدامة السفن والتزود بالوقود، مما جعله يساهم بدور كبير في التجارة النهرية التي كانت تعد العصب الرئيس في ذلك الوقت([[36]](#footnote-36)).

ومن الأمور المهمة ايضّا التي ساعدت على نمو وتطور القضاء، هو وجود العديد من الأضرحة والمزارات مثل ضريح نبي الله العزير وعبد الله بن علي وعلي الشرقي وعلي الغربي (عليهم السلام) والكثير من الأضرحة ساهمت بشكل أو بأخر في استقرار السكان بالقرب من منها([[37]](#footnote-37)). وقد ازدادت أهمية القضاء بعد تأسيس شركة دجلة والفرات للملاحة البخارية المحدودة عام 1861، التابعة لشركة لنج البريطانية واتخذت من نهر دجلة واسطة للنقل النهري، كذلك قامت ببناء محطات استراحة في اراضي القضاء ومخازن للبضائع([[38]](#footnote-38)).

ومما زاد من سرعة ازدهاره، هو خصوبة أراضيه التي تعد من الترب الخصبة في العراق، وتوفر المياه للسقي من الأنهر المتفرعة من نهر دجلة, فضلًا عن ذلك، كان القضاء يقوم بتصدير بعض المنتوجات الزراعية والصناعية من خلال تلك الطرق([[39]](#footnote-39)).

أستمر عبد القادر الكولمندي بمنصب قائمقام لقضاء العمارة حتى وفاته في عام 1866، إذ تم تعيين مراد افندي (1867-1870) بدلًا عنه، وبعد مرور ستة أشهر على التعيين قررت الحكومة العثمانية جعل قضاء العمارة مركز لواء وأصبح مراد افندي بدرحة متصرف، فإلحق لواء العمارة إداريا بولاية بغداد واستمر حتى عام 1875([[40]](#footnote-40))حين أصبحت البصرة ولاية فالحق بها حتى الاحتلال البريطاني([[41]](#footnote-41)).

وبعد مرور سنتان صدرت الأوامر من السلطات العثمانية في تشكيل محاكم مدنية في اللواء، وعين أول حاكم لها حيدر أفندي الحيدري([[42]](#footnote-42)). بذلك تكون التشكيلات الإدارية للواء قد تكاملت، حيث تبدأ بالمتصرف وتنتهي بالمختار الحلقة الأصغر، كما سيتضح لنا في شرح التشكيلات الادارية للواء.

**المبحث الثاني :الادارة العثمانية للواء العمارة حتى عام 1915**

بقي العراق بعيداً عن قانون الولايات العثمانية الجديد لعام 1864 المعدل (بنظام إدارة الولايات العمومية1870)([[43]](#footnote-43)) الذي طبق في العديد من الولايات العثماني، حيث الغى التقسيمات السابقة الإيالات واستبدلت بوحدات إدارية سميت بالولايات وعلى إثر هذا النظام قلص عدد الإيالات من أربعين الى سبع وعشرين ولاية([[44]](#footnote-44))، لكن لم يطبق في العراق حتى ولاية مدحت باشا عام 1869 وحاول من خلاله أن تكون المركزية في حكم العراق، بعد أن أصبح ولاية واحدة هي ولاية بغداد مقسمة الى عشرة سناجق من ضمنها سنجق العمارة ثم الحق بولاية البصرة بعد أن اصبحت ولاية عام 1875([[45]](#footnote-45)).

في ظل هذا التنظيم الهرمي يكون المتصرف([[46]](#footnote-46)) في لواء العمارة هو المسؤول الاول([[47]](#footnote-47))، حيث يتم تعيينه من قبل السلطان مباشرة، وتكون واجبات المتصرف الرئيسية هي تنفيذ الأوامر الصادرة اليه من الوالي، على مناطق اللواء، ويرأس مجلس اللواء، وقيادة الفرقة الضبطية([[48]](#footnote-48))، ومن صلاحيات المتصرف له الحق في محاسبة المقصرين، وكذلك تطبيق العقوبات مثل قطع الراتب أو تنزيله وعزل الموظفين باستثناء القضاة، وقد خول أيضًا بالأشراف على الامور المدنية والمالية وتنفيذ القوانين في اللواء([[49]](#footnote-49)).

أمٌا الموظفين المساعدين للمتصرف، يأتي في مقدمتهم المعاون وهو القائمقام الذي تكون إقامته في مركز اللواء، ثم يليه في الأهمية المحاسب ، ومدير التحريرات([[50]](#footnote-50))، ومن ثم قائد الضبطية ومدير الاراضي الذي بقى تعيينهم مرتبط بالحكومة العثمانية ([[51]](#footnote-51)).

أما الاقضية، فعلى يرأس كل قضاء قائمقام تابع إدارياً لمتصرف العمارة ومرتبط به مباشرة، وملزم في تنفيذ أوامره وتوجيهاته، ويكون تعيينه من قبل الوالي، ويتولى الإشراف على أمور وأعمال مديري النواحي، فضلاً عن مسؤوليته عن تحصيل واردات الحكومة، ودفع المصروفات ضمن حدود اختصاصه، ويتمتع القائمقام بصلاحيات المتصرف ويعمل عمل المتصرف في حدود القضاء الخاضع له إداريا([[52]](#footnote-52)).

وكانت النواحي يديرها مديرو النواحي وهم مسؤولون أمام القائمقامين، ويقوم بنشر القوانين ونظم الدولة وإعلان الأوامر على الناس، وإرسال قيود الوفيات والولادات، والورثة بنوعيهم القصر والغائبين، وهو همزه الوصل بين القضاء والمختارين، ومن ضمن إختصاصاته أيضاً جمع الأموال المحصلة من الضرائب وغيرها في الناحية وارسالها الى مركز القضاء، ومسؤول عن الأمن في الناحية أما تعيينه فيكون من صلاحيات متصرف لواء العمارة([[53]](#footnote-53)).

وفي نهاية سلسلة السلم الاداري، نجد موظف اسمه المختار، وهو ممثل شبة رسمي للحكومه في القرية، إذ ان الناحية تتكون من عدد من القرى([[54]](#footnote-54))، وفي كل قرية مختاران مختار أوًل و مختار ثاني، ومهمة المختار هي الاحتفاظ بسجلات الاحوال المدنية الخاصة بالسكان في القرية تسجل فيه الوقائع والاحداث وعقود والزواج والطلاق، وتسهيل مهمة للحكومة في جمع الضرائب ، وإحضار المطلوبين من القرية الى مديرية الناحية، كما إن المختار يزود مدير الناحية بيوميات واحداث القرية([[55]](#footnote-55)).

إن محاولات الإصلاح التي شهدتها المؤسسات الإدارية للدولة العثمانية كان الهدف منها فرض سيطرة الحكومة، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن جوهرية، بل كانت شكلية بإظهار الدولة باطار حديث، وإرضاء لدعوات المصلحين، وإستجابة للضغوط الاوربية، فلم تحقق هذه الاصلاحات ما كان يرجو منها الشعب العراقي، إذ بقي التخلف والجهل ونقص الخدمات وفداحة الضرائب وتنوعها([[56]](#footnote-56)).

دفعت الضرائب الباهظة التي كانت تفرض على العامة، قبائل البو محمد بزعامة الشيخ فالح الصيهود إلى إعلان الانتفاضة على الدولة العثمانية عام 1880، ومهاجمة الطرق التجارية، وعلى وفق ذلك أرسلت السلطات العثمانية حملة عسكرية تمكنت من هزيمة البو محمد عام 1881.إلا أن هذه الانتفاضة لم تكن الأخيرة، إذ شهد عام 1892 انتفاضة اخرى، إلا أن السلطات العثمانية ارسلت لها حملة بقيادة ناظم باشا الذي تمكن من هزيمتها ولانتصار عليها لينسحب شيخها بعد ذلك الى الأهوار، واستمرت هذه الاوضاع حتى قيام الحرب العالمية الاولى عام 1914([[57]](#footnote-57)).

**المبحث الثالث: الادارة البريطانية في لواء العمارة 1915-1920.**

بعد أن اندلعت الحرب العالمية الاولى في اب 1914، حتى أخذت بريطانيا تعد العدة للسيطرة على ولاية البصرة بالكامل، حتى تتمكن من الحفاظ على مصالحها وحماية انابيب النفط في عربستان، التي كانت تزود الجيش البريطاني بما يحتاجه من الوقود([[58]](#footnote-58)).

وقد حانت الفرصة لتحقيق ما كانت تربو إليه الدول الأوروبية عامةً وبريطانيا خاصةَ، فبعد دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا في الخامس من تشرين الثاني 1914، أعلنت كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا الحرب عليها، وسرعان ما أحتلت القوات البريطانية الفاو في السادس من تشرين الثاني 1914([[59]](#footnote-59))، وتوجهت نحو البصرة وتمكنت من إحتلالها بعد عدة معارك، وذلك لعدم التكافؤ بين القوات البريطانية والقوات العثمانية من ناحية الامكانيات العسكرية، وبدخول البصرة في الثاني والعشرون تشرين الثاني 1914، انسحبت القوات العثمانية نحو القرنة بمسانده العشائر العراقية التي استجابة لنداء رجال الدين في الجهاد([[60]](#footnote-60)).

وأستمر تقدم القوات البريطانية نحو الشمال من أجل الاحتلال الكامل لولاية البصرة، أي احتلال لواء المنتفق والعمارةحتى تكون مراكز متقدمة في الدفاع عن المصالح البريطانية في البصرة، وعلى الرغم المقاومة التي أبداها العثمانيون وبمساندة العشائر، إلا أن القوات البريطانية تمكنت من دخول القرنة([[61]](#footnote-61)).

لم تثمر الاستعدادات التي قام بها الجيش العثماني وقوات العشائر المقاتلة معه مثل البو محمد وبني مالك وغيرها عن نتائج ملموسه، إنما فقط بعض الانتصارات الصغيرة مثل الهزيمة التي مني بها الجيش البريطاني في الثامن عشر من كانون الثاني 1915، وأصيب القائد العثماني سليمان العسكري في هذه المعركة ونقل إلى المستشفى([[62]](#footnote-62)) لكنة عاد وقاد المعركة التي استمرت ثلاث أيام، وتعرضت خلالها القوات العثمانية والقوات المساندة لها من المتطوعين الى خسائر كبيرة، انسحبت على اثرها القوات العثمانية التي أنتحر قائدها بسبب خسارته للمعركة([[63]](#footnote-63)).

أستمرت القوات البريطانية في تقدمها نحو العمارة، لكنها لم تلاق أي مقاومة بسبب الخسارة التي منيت بها القوات العثمانية، التي ادت الى تشتتها وترك القوات العشائرية مواقعها، وكذلك كثافة النيران التي كانت تستخدمها القوات البريطانية، والمطاردة السريعة للقوات المنسحبة التي كان يقوم بها قائد الحملة تشارلز اف. طاوزند (Charles V.F Townshend) ([[64]](#footnote-64))، لم يفسح المجال لهذه القوات من تحشيد قواتها والاستعداد للقتال برغم من وجود سرية عسكرية عثمانية في هذه المنطقة، ومما زاد الأمر سوءً استخدام أسلوب الخدعة من قبل قائد الحملة عندما طلب من بعض شيوخ المنطقة، أن يعدوا ارزاق للجيش القادم خلفة البالغ تعداده خمسة عشر الف، أن هذا الأسلوب انطوى على العثمانيين والقوات العشائرية المساندة لها مما سبب ضعف في المعنويات القتالية([[65]](#footnote-65)).

وأستمر تقدم القوات البريطانية نحو العمارة، وتمكنت من دخولها في الثالث من حزيران 1915([[66]](#footnote-66))وقد رافق السير برسي كوكس(sir Percy cox )([[67]](#footnote-67))القوات العسكرية التي دخلت المدينة بقيادة طاوزند، وقد سيطرت القوات البريطانية على بناية دائرة الأراضي السنية في العمارة، واتخذت منها قاعدة ومقر للقيادة عسكرية، وكذلك أستولت على مدرسة المدينة وحولتها الى مستشفى عسكري، وكذلك دائرة الجمارك العثماني الى مخزن للسلاح([[68]](#footnote-68)) وبالتعاون بين السير برسي كوكس والحاكم العسكري تم تشكيل الجهاز الاداري الذي ضم دائرة الحاكم السياسي ودائرة الواردات([[69]](#footnote-69)) إلى حين وصول هنري دوبس (Henry Dubs )([[70]](#footnote-70)) سكرتير الواردات بعد احدى عشر يوماً من احتلال العمارة ([[71]](#footnote-71)).

وقامت سلطات الاحتلال البريطاني بإلغاء التقسيمات الإدارية العثمانية السابقة ( ولاية ، سنجق ، قضاء، ناحية )، وأُستبدلت بتسميات مثل المنطقة والمقاطعة، إذ كانت المنطقة بديل تسمية سنجق أما المقاطعة فبديل عن تسمية القضاء، أما الناحية والقرية فقد اهملت في هذا التقسيم الإداري البريطاني، مكتفية بكلمة مقاطعة([[72]](#footnote-72)) .

كان يرأس كل قضاء ضابط عسكري برتبة نقيب يشغل صفة مساعد ضابط سياسي إذ عين (د0ويلي) في على مقاطعة (علي الغربي) وعين (النقيب هيشكوك) في مقاطعة (قلعة صالح)، أما مركز اللواء فقد كان يديره ضابط عسكري يدعى الضابط السياسي إذ عين (الكولونيل لجمان)، وفي الوقت نفسه كان يشغل منصب مساعد القائد العام العسكري في اللواء([[73]](#footnote-73))، لذلك حسب هذا التنظيم الإداري أصبح لواء العمارة يعرف (بمنطقة العمارة) التي بدورها تنقسم الى مقاطعات هي مقاطعة العمارة، التي تعتبر مركز اللواء وتضم ( المشرح ، مسيعيدة) ومقاطعة قلعة صالح وتشمل (المجر الكبير، المجر الصغير) ومقاطعة علي الغربي وتمثل( شيخ سعد، كميت )([[74]](#footnote-74)).

لقد فوض مساعد الحاكم السياسي بصلاحيات واسعة في إدارة المقاطعة (القضاء) التابعة لحدوده الادارية إذ خول في دفع التعويضات للأضرار التي لحقت بالمواطنين جراء العمليات الحربية للجيش لبريطاني([[75]](#footnote-75))، فضلاَ عن مسؤوليته أمام الحاكم السياسي لمنطقة العمارة بكل ما يتعلق بالأمور المدنية، وكان له الحق في استخدام الأهالي في المشاريع العسكرية (السخرة )([[76]](#footnote-76)).

بعد أن أنهت هدنة مودروس عام 1918الحرب بين الحلفاء والدولة العثمانية، أصبح العراق كله تحت السيطرة العسكرية البريطانية، وبدأت مهمة جديدة من مراحل الادارة البريطانية، إذ شرعت الى تقسيم العراق الى مناطق لا تختلف كثيراً عن التقسيمات العثمانية، مع بعض الأمور التي كانت تقتضيها الضرورة الإدارية والعسكرية، والمستمدة من التقسيمات المعمول بها في الهند البريطانية واصبح ارنولد ويلسون(Wilon Arnold.T.) ([[77]](#footnote-77))رئيساً للجهاز الاداري في العراق بصفته وكيل الحاكم المدني العام، أما التقسيمات الادارية التي شرعتها فقد قسم العراق الى ثلاث عشر وحدة ادارية (منطقة) وهي بغداد، العمارة البصرة ، كركوك ، المنتفك ، الموصل ، كربلاء اربيل ، الدليم ، الديوانية ، السماوة ، الحلة ، ديالى([[78]](#footnote-78)).

أما سياسة بريطانيا تجاه العشائر([[79]](#footnote-79)) فقد كانت تتركز حول امكانية إخضاع العشائر الكبيرة التي كانت في منقطة العمارة، إذ استخدمت سياسة العصى والجزرة، فقد كانت تقدم المغريات للشيوخ الذين كانوا يقدمون الطاعة والولاء للسلطات البريطانية، وبخلاف ذلك يكون هناك عقاب شديد حتى يصل إلى سلب أراضي الشيخ غير المتعاون، ويعد الشيخ عريبي الوادي أحد شيوخ البو محمد أوًل المتعاونين من شيوخ اللواء، ونتيجة لذلك قامت السلطات البريطانية بخفض مبلغ المال الواجب دفعه عن الأراضي التابعة له، فضلاً عن شطب ما في ذمته من ديون في العهد العثماني والبالغة (50,000) ليرة تركية([[80]](#footnote-80)).

ولم يكن الشيخ عريبي الوادي الوحيد الذي تعاون مع البريطانيين، وإنما هناك غيره من الشيوخ ومنهم فالح الصيهود وعصمان اليسر، وهم من شيوخ عشيرة البو محمد إذ منحت لهم نفس الامتيازات، حيث قامت الإدارة البريطانية بتخفيض ما يدفعه الشيخ فالح الصيهود من إيجار عن أراضيه في قلعة صالح من( 90,000 ) ليرة الى (10,600) ليرة، وخفض إيجار الشيخ عصمان اليسر من( 14,000) الى (7,600) ليرة اضافة الى شطب ديون الحكومة العثمانية عليهم([[81]](#footnote-81)).

ومن الامتيازات الأخرى التي كانت تقدم إلى الشيوخ من أجل كسب ودهم هي المنح الشهرية، مقابل تعهدهم بحفظ الأمن في مقاطعاتهم وتأمين طرق المواصلات البرية والنهرية التي أسندت لهم مهمة حراستها([[82]](#footnote-82))، لاسيما بعد أن أصبحت سكة حديد القرنة – العمارة ، بمثابة الشريان الرئيس لتمويل القوت البريطانية خلال معاركها مع العثمانيين([[83]](#footnote-83))، فضلاَ عما سبق ذكره كان الشيوخ ملزمين بجمع الضرائب من أفراد عشائرهم، وكذلك تنفيذهم للأوامر الإدارية والقضائية مثل القاء القبض على المجرمين([[84]](#footnote-84)).

أما من لم يقدم الطاعة والتعاون من الشيوخ ، فقد كانت السياسة البريطانية صارمة ضدهم، إذ قامت بتجريدهم من مقاطعاتهم ومثال على ذلك الشيخ زبون اليسر احد شيوخ البو محمد، الذي رفض الامتيازات التي قدمت له من قبل الحكام السياسيين بتخفيض إيجار الأراضي التابعة له الى النصف، لكنه لم يوافق لذلك أعفي عن الأراضي التي كانت بحوزته، وأعطيت إلى الشيخ عصمان اليسر([[85]](#footnote-85))، وكذلك تم طرد الشيخ محمد الحطاب شيخ عشيرة البو دراج، وبعض شيوخ عشائر السودان ([[86]](#footnote-86)).

وأستمرة سياسة اقصاء الشيوخ غير المتعاونين مع القوات البريطانية، فقد قدموا عرض الى الشيخ غضبان البنية بمبلغ 10,000 ربية([[87]](#footnote-87)) مقابل الوقوف إلى جانب البريطانية ضد القوات العثمانية، فضلاُ عن تسليم أبنه عبد الكريم رهينة للقوات البريطانين، وعلى الرغم من تظاهره بقبول العرض البريطاني ألا إنه لم يلتزم به وأنضم الى العثمانيين لمحاربة القوات البريطانية([[88]](#footnote-88)).

لقد أكد الحكام البريطانيون للشيوخ أن الامتيازات التي حصلوا عليها مرهونة بحسن سلوكهم، والتعاون في ما بينهم وبين الحكام السياسيين، ومدى سيطرتهم على أفراد عشائرهم، وأبعادهم عن أي اثارة للقلاقل والاضطرابات لكي تتفرغ الحكومة البريطانية لدعم المجهود الحربي في قتالها مع العثمانيين([[89]](#footnote-89)).

لم يستمر الأمر على ما هو عليه، فقد تغير بتغير المشهد الحربي، في أوائل عام 1916 بدخول القوات البريطانية الكوت، فأيقن بعض الشيوخ أنهم يقفون مع الجانب الخاسر، لذلك تغيرت قناعاتهم إلى التفاهم مع القوات البريطانية وربط مصالحهم معها، ومنهم الشيخ غضبان البنية الذي التقى مع الحاكم السياسي لمنطقة العمارة من أجل معرفه نوايا البريطانيين، ولكن بعض الشيوخ أعتزل العثمانيين والبريطانيين سوية مثل الشيخ زبون بن ياسر، وسكن القرنة بعد أحتلال بغداد في أذار سنة 1917([[90]](#footnote-90)).

وفي الجانب القضائي منح معاون الحاكم السياسي صلاحيات قضائية في المنطقة الإدارية، بموجب( قانون المناطق العراقية المحتلة ) الذي صدر في اب عام 1915، وحسب هذا القانون خضعت السلطة القضائية في العمارة الى سلطة القائد العام في البصرة([[91]](#footnote-91))، وهو عبارة عن استبدال القوانين العثمانية بالقوانين الهندية المدنية([[92]](#footnote-92))، وبما أن هناك بعض الاختلاف بين المجتمعين, لذا أعطت الصلاحية في تعديل أي من فقرات القانون سواء كانت المدنية أو الجنائية بما تقتضي والأوضاع المحلية([[93]](#footnote-93)).

وصدر في عام 1916 نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية([[94]](#footnote-94)) الذي شمل كل المناطق العراقية العشائرية المحتلة، وسعت من خلاله الحكومة البريطانية الى تقوية نفوذ الشيوخ الموالين لها بإعطائهم صفة قانونية في المقاطعات التابعة لهم وبذلك تعززت قوتهم ومكانتهم([[95]](#footnote-95)). أما (قانون المناطق العراقية المحتلة) الذي صدر عام 1915، فقد ألغي في كانون الثاني 1919، وأُعيد العمل بالقوانين العثمانية لعدم مطابقتها مع متطلبات المجتمع العراقي([[96]](#footnote-96)).

أضافة الى ما تقدم، فقد خفف هذا النظام كثيرا من كاهل الحاكم السياسي في منطقة العمارة([[97]](#footnote-97))، إذ كانت أغلب المنازعات تحل عشائرياً، ومن الملاحظ إنه قسم سكان العراق ومن ضمنهم لواء العمارة الى قسمين مختلفين، الاول: مدني يشمل سكان المدن، فقد خصصت لهم محاكم نظامية، أما الثاني: عشائري يستند الى نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لعام 1916([[98]](#footnote-98))، علما أن أحكام وقرارات المجلس العشائري، غير شرعية ما لم يصادق عليها الحاكم السياسي في تلك المنطقة([[99]](#footnote-99)).

وشهد الجانب الأمني تغيرات كبيرة خلال مدة الحكم العسكري البريطاني المباشر، فبعد أن كان أفراد العشائر يقاتلون البريطانيين إلى جانب العثمانيين، أصبح بعد تشكيل (قوة الشبانه)([[100]](#footnote-100)) تحرسهم أفراد هذه القبائل، ولعل إنقياد شيوخ هذه العشائر إلى أوامر المحتلين([[101]](#footnote-101))، قد شجع البريطانيين على تشكيل هذه القوة وكذلك شجع أفراد العشائر في الدخول في خدمتهم، لذا فإن الحرب أو السلم مرهون بالشيخ المسؤول عن القبيلة، فأن كان الشيخ معادياَ للبريطانيين يكون كل أفراد عشيرته معادين لهم كذلك، أما إذا كان العكس فتكون العشيرة مهادنة وبما أن شيوخ العشائر كانوا على وئام مع الحكومة البريطانية بفضل المنح والهدايا والإقطاعات، أصبح من السهل التعامل مع افراد العشائر الذين كانوا لا يملكون الجراءة أو القوة في التصدي للشيوخ أو البريطانيين([[102]](#footnote-102)).

تطورت مهام الشبانه، إذ كان واجبها الرئيسي هو مراقبة شؤون البلدية، وقضايا الجرائم المختلفة، لكن توسع مسؤولية الشبانه وتدخلها في مواضيع تمس الناس بشكل مباشر مثل جمع الضرائب جعل منها تشكيل منبوذ في مجتمع منطقة العمارة حتى وصل الأمر الى مقاطعتهم وحتى تكفيرهم من قبل الناس([[103]](#footnote-103))0

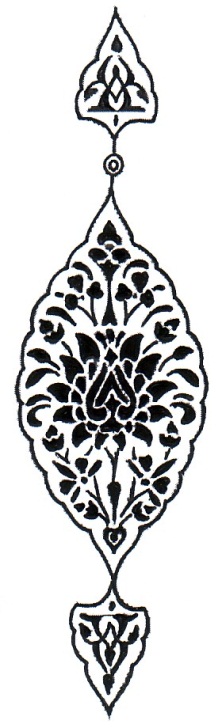
ومن الجدير بذكر، أن الإدارة البريطانية خلال مدة الاحتلال، اقتصرت على البريطانيين والهنود في شغل الوظائف الإدارية العليا، وشغل العراقيين( 75%) من الوظائف غير المهمة (5 ’3%) من الوظائف المهمة، علماٌ أن أغلب الوظائف التي حصلوا عليها هي في سلك الشرطة وقوات الليفي([[104]](#footnote-104)). وقد أستمرت هذه الأوضاع حتى تأسيس الحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرون من تشرين الاول 1920 حيث أخذ العراقيون يتولون مناصب عليا بمساعدة ومشورة بريطانية نظرا لنقص الخبرات الادارية([[105]](#footnote-105)).

**الفصل الثاني**

**نظامُ المتصرفيةِ في ضوء تطور النظام الاداري في لواءِ العمارةِ 1921-1958**

**المبحث الأول : نشاءة الدولة العراقية ونظام المتصرفية (1921-1958)**

**المبحث الثاني : الهيكل التنظيمي والسلطة الادارية لنظام المتصرفية في لواء العمارة (1921-1958)**



**الفصل الثاني**

**المبحث الاول : نشأة الدولة العراقية ونظام المتصرفية(1921-1924)**

**نشأة الدولة**

إنتهت الحرب بين الدولة العثمانية والحلفاء بالتوقيع هدنة مودروس في الثلاثين من تشرين الاول 1918، التي كان من ضمن شروطها التصفية التامة للإدارة العثمانية في المنطقة العربية، لم يكن باستطاعة العرب الاستفادة من ثمار هذا الانتصار، فقد خضع العراق والمنطقة العربية للانتداب([[106]](#footnote-106)). وفقاً لمقررات مؤتمر سان ريمو عام 1920([[107]](#footnote-107)) الذي صادقت علية عصبة الأمم، التي تشكلت عام 1919 بوصفها أحدى نتائج الحرب العالمية الاولى، وتلبية لحاجة الشعوب الى ضمان السلام العالمي، وبذلك وضع العراق تحت الإانتداب البريطاني([[108]](#footnote-108)).

أختلف الساسة البريطانيون في كيفية إدارة العراق، وكانت هناك مدرستان، الاولى مدرسة الهند، التي توصي بضرورة حكم العراق بصورة مباشرة، للحيلولة دون قيام أية نزعة استقلالية من قبل أهل البلد، وكان ارنولد ويلسون الذي حل محل برسي كوكس عام 1917 كمندوب مدني في العراق، من أشد المطالبين بأن يكون حكم العراق حكم مباشر، أما المدرسة الثانية فهي مدرسة القاهرة، والتي كانت تعتقد أن العراقيين يختلفون عن الهنود لذا أكدت على اعطاء الحكم للعراقيين، إذ كانت ترى من الضرورة تأليف حكومة وطنية خاضعة بصورة غير مباشرة للإدارة البريطانية([[109]](#footnote-109))، استجابة الى ما جاء في التصريح الفرنسي البريطاني لعام 1918 ، أو في التصريحات البريطانية السابقة مثل تصريح ستانلي مود( Stanly mood) ([[110]](#footnote-110)) عندما أحتل بغداد([[111]](#footnote-111)).

لكن اندلاع الثورة العراقية الكبرى في الثلاثين من حزيران1920 الرافضة للاحتلال البريطاني المباشر، والتي شارك فيها معظم أبناء الشعب العراقي في أغلب مناطقه، سوى بعض الالوية التي بقيت بعيدة عن الثورة مثل لواء العمارة([[112]](#footnote-112))، دفعت الثورة إلى أتخاذ اجراءات شديدة من قبل الإدارة البريطانية في العراق بحق الثوار، وأصبحت المدن تدار من قبل الضباط البريطانيين، ومن ثم أصبح من المعلوم لبريطانيا أن سياسة الحكم المباشر لم تجد نفعاً بعد تعرضها الى خسائر مادية وبشرية كبيرة، وأن استمرارها سيكلفها نفقات باهظه الثمن ترهق ميزانيتها ، فضلاً عن تعرضها لانتقادات الصحافة مجلس العموم في لندن، نتيجة لهذه الأوضاع المضطربة في العراق، قررت الإدارة البريطانية تغليب العقل على المجابهة واعادة النظر في كيفية حكم العراق من قبلها، إذ حسمت ترددها، في أقامه حكمها المباشر فيه، أو الحاقه بالهند لصالح اقامة الحكم الوطني التابع لها([[113]](#footnote-113)).

وكانت مقدمة هذا التغيير إعادة برسي كوكس الى العراق، الذي كان لديه علاقات واسعة مع بعض الشيوخ في أغلب مناطق العراق، ليحل محل ارنولد ويلسون، وصل برسي كوكس الى بغداد في الحادي عشر من تشرين الاول لعام 1920 ليشغل منصب أول مندوب سامي بريطاني، أوكلت إليه مهمة معالجة الموقف لا سيما وأن الثورة كانت مستمرة في بعض المناطق، وبهدف السيطرة على الثورة سياسيَا، قام كوكس بإجراء عدد من اللقاءات، مع بعض كبار الملاك والشيوخ والمتنفذين، في العمارة والبصرة وقلعة صالح، وأستمرت هذه اللقاءات مع شيوخ في بغداد والموصل، حيث كانت هذه المحاولات تهدف إلى منع الثورة من الوصول الى هذه المناطق([[114]](#footnote-114)).

وفي الحادي والعشرون من تشرين الاول1920 أجتمع برسي كوكس بمجلسه الاستشاري، الذي شكله بعد وصوله مباشرة، ناقش الاجتماع مسالة تشكيل حكومة عراقية لتكون حلقة وصل بين الإدارة البريطانية والشعب العراقي([[115]](#footnote-115))، وبذلك تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرون من تشرين الاول 1920([[116]](#footnote-116))، برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب(([[117]](#footnote-117)، ولكي تضمن الإدارة البريطانية سيطرتها على المرافق الادارية فرضت على كل وزير عراقي مستشارا بريطانياً ([[118]](#footnote-118))، ولأجل تنظيم العلاقة بين مجلس الوزراء والمندوب السامي، وبين الوزراء والمتصرفين من جهة ومستشاريهم من جهة أخرى، فقد صيغ لذلك منهاج عمل، عرف باسم (لائحة التعليمات للهيئة الإدارية العراقية)، فضلت نافذه المفعول طول مدة الانتداب حتى حصول العراق على الاستقلال السياسي في الثلاثين من تشرين الاول1932([[119]](#footnote-119)).

وبعد ذلك حرص البريطانيون على إختيار المرشح المناسب ليشغل عرش العراق المقترح، غير أن الاجماع على مرشح معين لم يتم، فقد كانت هناك اكثر من شخصية مؤهلة سواء كانت داخلية أو خارجية([[120]](#footnote-120))، وبأنعقاد مؤتمر القاهرة في الثاني عشر من أذار1921([[121]](#footnote-121)) لمناقشة مشاكل بريطانيا في الشرق الاوسط، أرادت الحكومة البريطانية حسم الموقف، في اختيار المرشح الأنسب في تمثيل سياستها في العراق، إذا دعت العراق الى حضور المؤتمر، فتشكل وفد من الشخصيات التي كانت تمثل الجانب العراقي للمشاركة، وقد كان من جملة القرارات التي اقرها المؤتمر هو ترشيح الأمير فيصل بن الحسين([[122]](#footnote-122)) ملكاً على العراق نظراً للمؤهلات التي جعلت منة الرجل الأوفر حظاً في تولي المنصب والمرغوب فيه لدى العراقيين والبريطانيين على حد سوى(([[123]](#footnote-123).

لقد كان السيد طالب النقيب([[124]](#footnote-124))، راغب في الوصول الى العرش، وسعياً إلى ذلك قام بجولة في الألوية، ومن ضمنها لواء العمارة من أجل الحصول على التأييد لترشحه، لكن بما أن أغلب الشيوخ والمتنفذين في اللواء هم من المؤيدين للسياسة البريطانية ، لذلك كانت توجهاتهم في تفضيل الأمير فيصل، ولأجل تسهيل وترتيب الأوضاع، أقدمت الإدارة البريطانية في العراق على إعتقال طالب النقيب وأقالته من منصبه كوزير للداخلية ونفيه في السادس عشر من نيسان 1921إلى جزيرة سيلان (سريلانكا حالياً)، لتضع حداً لمعارضته المستمرة لترشيح الامير فيصل، ومن ثم قطع الطريق أمام من يريد الوقوف بوجه الرغبة البريطانية التي أقرت في مؤتمر القاهرة ([[125]](#footnote-125)).

قامت الحكومة المؤقتة بتشكيل لجان وارسلتها الى الألوية إذ قام وجهاء لواء العمارة، في تحرير مضابط كانت عبارة عن تعهد خطي بالموافقة على الترشيح وارسلت مع اللجان الخاصة الى العاصمة([[126]](#footnote-126))، وكذلك شكل أهالي اللواء وفد للترحيب بالملك بعد تتويجه رسمياً في الثالث والعشرون من اب 1921([[127]](#footnote-127))وكان الوفد مكون من عدد من الشيوخ والوجهاء برئاسة السيد عبد الرحيم السوداني وهو أحد الشخصيات الدينية([[128]](#footnote-128)).

بقي على الحكومة تطبيق ما نص علية مؤتمر سان ريمو عام 1920، في المادة الأولى، التي نصت أن على الدولة المنتدبة إن تضع قانوناً أساسيا للعراق، في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من تأريخ تنفيذ الانتداب، ولتنفيذ هذا المطلب كان على الحكومة العراقية المباشرة بالانتخابات، من أجل جمع المجلس التأسيسي، لذلك كلف الملك فيصل السيد عبد الرحمن النقيب، بتأليف وزارته الثانية في الثاني عشر من أيلول1921 الى التاسع عشر من آب 1922، التي كانت من مهامها عقد المعاهدة العراقية البريطانية([[129]](#footnote-129)).

قدم برسي كوكس مسودة المعاهدة الى الملك فيصل في التاسع والعشرين من أيلول 1921، التي رفضت من قبل الجماهير والنخب الوطنية بعد الإطلاع عليها، وكانت مطالبهم تختصر على الإستقلال التام، حيث عدوا المعاهدة بديلاً عن الانتداب ولم تغير من واقع العراق السياسي شيئاً، لذلك قدم النقيب استقالته في التاسع عشر من آب1922، مما دفع الإادارة البريطانية الى شن حملة أعتقالات ونفي واسعة ضد المعارضين([[130]](#footnote-130))، مما فسح المجال لحكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة التي تشكلت في الثلاثين من أيلول 1922، بالتوقيع على المعاهدة في العاشر من تشرين الاول 1922، مشروطة بمصادقة المجلس التأسيسي عليها([[131]](#footnote-131)).

ولتحقيق هذه الغاية حددت الحكومة العراقية يوم الرابع والعشرين من تشرين الثاني 1922 موعدا الأجراء الانتخابات، أرسلت وزارة الداخلية أوامرها إلى المتصرفين في الألوية، بالاستعداد لأجراء انتخابات المجلس التأسيسي، لكن رفض المعاهدة والمطالبة بعدم تصديقها واستقلال العراق استقلالا تاماً، أدى إلى تحريم المشاركة في الانتخابات، على أثر فتوى من رجال الدين في المدن المقدسة العراقية في الثامن من تشرين الثاني 1922، التي كان لها التأييد الكامل من قبل أهالي لواء العمارة كما في باقي الالوية العراقية، دفعت هذه الأوضاع المضطربة الى تأجيل الانتخابات واستقالة وزارة النقيب في السادس عشر من تشرين الثاني 1922([[132]](#footnote-132)).

وبعد استقالة وزارة النقيب وقع الاختيار على عبد المحسن السعدون([[133]](#footnote-133)) في تشكيل الوزارة الجديدة لما عرف عنه من دهاء وحنكة سياسية، فكلف من قبل الملك فيصل الأول في الثامن عشر من تشرين الثاني 1922، وكان مؤيداً من قبل الإدارة البريطانية، فقام ببعض الإجراءات من أجل التخفيف من حدة المعارضة منها، العفو عن المعتقلين والمنفيين، وتحديد مدة المعاهدة بأربع سنوات بدلًا من عشرين سنة، بموجب توقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة العراقية - البريطانية في الثلاثين من نيسان 1923([[134]](#footnote-134)).

ولأجل حسم الموضوع، أضافة إلى الإجراءات التي قامت بها الحكومة، كانت هناك زيارة قام بها الملك الى مناطق الجنوب في الحادي والعشرون من حزيران 1923، إلى لواء العمارة، فقد ألتقى بعدد من الشيوخ المتنفذين في اللواء، وبين لهم مخاوفه من تأخر الانتخابات على السياسة والسيادة العراقية، وغازل الملك شيوخ العشائر بتعهده بالحفاظ على مصالح العشائر، وإستمرار العمل ب(نظام الدعاوى العشائرية)، ومن جملة ما قاله أيضاً إنه مهتم بتوزيع الأراضي الزراعية في لواء العمارة على مستحقيها وحسب النسب السكانية والمقدرة والكفاءة([[135]](#footnote-135))، وبعد إنتهاء زيارة الملك، قام متصرف العمارة بجولة في مناطق اللواء، التقى على اثرها العديد من شيوخ العشائر، الذين أبدو أستعدادهم للمساعدة في إجراء الانتخابات، حيث ان زيارة الملك كانت لها التأثير الواضح عليهم ([[136]](#footnote-136)).

ولكي تضمن الحكومة النجاح في إجراء الانتخابات، وعدم وجود أي عراقيل، قامت حكومة السعدون بنفي رجال الدين المعارضين([[137]](#footnote-137))، وحددت موعد الانتخابات في الثاني عشر من تموز 1923، أما لواء العمارة، فلم تكن هناك أي معارضة تعرقل سيرها، بل أن شيوخ العشائر قاموا بأرسال أسماء الناخبين الاولين، وكان عددهم من عشائر اللواء (67693)، أما المسجلين من المدينة، فكان عددهم (5163)، أي أن العدد الكلي للناخبين في اللواء هو(72856) ناخباً اولياً([[138]](#footnote-138)).

جرت الانتخابات في لواء العمارة بدون عوائق، أسفرت عن فوز (27) شخص كمرشحين أولين، كان أغلبهم من أصحاب النفوذ العشائري، نظرا للطبيعة العشائرية للواء، وبعد أن أكملت حكومة السعدون المهمة بنجاح، قدمت استقالتها في الخامس عشر من تشرين الاول 1923، فعهد الملك فيصل الأول الى جعفر العسكري بتأليف الوزارة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1923، وكانت المهمة المقبلة أمام الوزارة الجديدة هي جمع المجلس التأسيسي، وقد حددت وزارة الداخلية موعد الانتخابات في الخامس والعشرين من شباط 1924، جرت الانتخابات في موعدها المحدد وفاز من لواء العمارة كلاً من (محمد صالح باشا اعيان([[139]](#footnote-139)) والشيخ شبيب المزبان والشيخ محمد العريبي و الشيخ فالح الصيهود وإسماعيل المحمود وسليمان الحميد وغضبان البنية والشيخ شواي الفهد)([[140]](#footnote-140))، وأجتمع المجلس التأسيسي العراقي في السابع والعشرين من آذار 1924([[141]](#footnote-141)).

**ب: نظام المتصرفية في ظل الحكومة العراقية(1921-1923)**

إن تأسيس الحكومة العراقية المؤقتة في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1920، تعتبر بداية نشأة الادارة المحلية( المتصرفيات) ومن ضمنها متصرفية العمارة، ذلك لأنها تشكلت من ثماني وزارات كانت وزارة الداخلية من ضمنها التي كانت تتكون من الهيأة العامة للإدارة المركزية العليا المتمثلة بالديوان ويشمل المقر الوزاري (ديوان الوزارة )([[142]](#footnote-142))والإدارة العامة التي تنقسم الى قسمين الإدارة العامة وتشمل الشعب والمديريات الداخلية في تشكيل الوزارة ومديرية الإدارة العمومية التي تتكون من الدوائر المركزية في بغداد ولإدارة الاقليمية والهيأة الإدارية في الألوية العراقية من ضمنها لواء بغداد([[143]](#footnote-143)).

وقسمت الحكومة العراقية المؤقتة العراق إدارياً الى عشر الوية هي، بغداد،الموصل، كركوك، ديالى، البصرة، العمارة، الحلة، كربلاء، المنتفق، الدليم، والألوية إلى خمسة وثلاثين قضاءاً والأقضية الى خمس وثمانين ناحية ([[144]](#footnote-144))، وجعلت على رأس كل لواء متصرف والى جانبه مستشار بريطاني، وتولى القائمقام إدارة القضاء، وفي النواحي مدير الناحية([[145]](#footnote-145)). وقد استندت هذه التقسيمات الى الأسس التي وضعتها الحكومة العثمانية، وقد أبدل أسم الحاكم السياسي بالمتصرف، ومعاون الحاكم بالقائمقام([[146]](#footnote-146)).

إن هذا التقسيم قد قلص عدد الألوية العراقية التي كانت في زمن الحكم البريطاني المباشر البالغة ثلاثة عشر لواء (منطقة )، بسبب الأزمة المالية التي كانت تمر بها الحكومة المؤقتة، نتيجة سحب الحكومة البريطانية الاُموال من خزينة الدولة، بعد الأضرار المادية التي لحقت بالإدارة البريطانية جراء ثورة العشرين، وكذلك لتغطية نفقات الموظفين البريطانيين في العراق([[147]](#footnote-147)). إذ هذا التقليص لم يشمل لواء العمارة، وفي عام 1922 أًستحدث لوائين هما الكوت والديوانية واضيف لهما لواء أربيل في عام 1923وبذلك اصبح العراق مكون من ثلاث عشر لواء حتى ذلك العام([[148]](#footnote-148)).

أما لواء العمارة فقد قسم الى ثلاثة اقضية هي العمارة مركز اللواء وقضاء علي الغربي، وقضاء قلعة صالح ، اما النواحي فكان عددها سبعة هي ، ناحية المجر الكبير، وناحية المجر الصغير، وناحية كميت، وناحية الكحلاء، وناحية شيخ سعد، وناحية المشرح، وناحية علي الشرقي، وقد رأس هذه الوحدات الإدارية مسؤولون عراقيون بعد ان كان يديرها الحاكم السياسي البريطاني ونواب الحاكم في الاقضية([[149]](#footnote-149)).

وكان أوٌل متصرف عين من قبل الحكومة العراقية في لواء العمارة هو السيد محمد صالح باشا أعيانوكان مقدار راتبه (1000 روبية) شهرياً، وكان الى جانبه مستشارا بريطانياً اسمة الرائد بولي (pully) يتقاضى راتباً شهرياً مقداره (1940روبية) ومعاونه الرائد هيجكوك الذي كان راتبه (1120روبية)([[150]](#footnote-150)). أما الأقضية، فقد عيًن على كل منها قائمقام، إذ عين على قلعة (صالح السيد محمد نجيب) وعلى قضاء علي الغربي السيد (حسين عوني افندي)، وهم مسؤولون أمام المتصرف، وبدوره مسؤول أمام الوزير الداخلية([[151]](#footnote-151)).

وعين على كل ناحية مديراً، فقد كان مدير ناحية المشرح السيد (منير افندي)، وأستمر بعض شيوخ العشائر في إدارة النواحي الذين نصبتهم القوات البريطانية مكافئة لتعاونهم ولإعتبارات عشائرية أمثال الشيخ (فالح الصيهود)، أحد شيوخ البو محمد في إدارة ناحية الكحلاء، وكذلك شبيب المزبان أحد شيوخ بني لام في إدارة نواحي شمال اللواء (كميت وعلي الشرقي)([[152]](#footnote-152)).

ومن الجدير بالذكر إن ملاك المتصرفية في لواء العمارة، يتكون من قسمين من الموظفين، القسم الأول الموظفين العراقيين، وكانوا يشغلون وظائف مختلفة ورواتب مختلفة حسب طبيعة العمل الموكل إليهم([[153]](#footnote-153)). أما القسم الاخر من الموظفين، ممن كانوا يمثلون الجانب البريطاني يتألف من (2) بريطانيين و (4) هنود و (1) من جنسية أخرى، وقد حرصت بريطانيا في وضعهم بسراي الحكم في اللواء من أجل الهيمنة الإدارية والاقتصادية([[154]](#footnote-154)).

لقد كانت دائرة المستشار البريطاني في لواء العمارة، ذات استقلال خاص، وكانت أغلب الامور الإدارية في اللواء تدار من قبل هذه الدائرة، فضلاً عن ذلك، أن المستشار يطلع على كل أعمال المتصرفية، ولا أحد يطلع على الاعمال التي يقوم بها في اللواء، أن هذه إلادارة المزدوجة سببت العديد من المشاكل بين الإدارة المحلية ودائرة المستشار، ومما زاد الأمر سوءً أن أغلب الشيوخ والمتنفذين في اللواء أصبح لديهم تعدد في الولاءات بين المشاور البريطاني وبين متصرف اللواء([[155]](#footnote-155)).

ومن الدوائر الاخرى التي كانت تحت أشراف الحاكم السياسي في اللواء، ومن ثم أصبحت تحت إشراف المتصرف هي، إدارة شؤون دائرة الواردات، إذ اصبحت تبعيتها إلى وزارة الداخلية، لكن في عام 1922([[156]](#footnote-156))، إرتبطت هذه الدائرة في وزارة المالية، ويديرها موظف مالي من الدرجة السابعة وهو مدير مال اللواء ومسؤول عن أعمال الخزينة وصرف نفقاتها([[157]](#footnote-157)). وبما إن المتصرفية من ضمن الملاك الإداري لوزارة الداخلية، وهي المسؤولة عن تنفيذ سياستها وكذلك أن المتصرف يعد ممثل عن كل وزير، فقد أوكلت له مهمة الاشراف على دوائر البيطرة والزراعة والاستملاك ضمن لواء العمارة([[158]](#footnote-158)).

أما البلدية فقد أشرفت عليها وزارة الداخلية، ومن ضمنها بلدية العمارة، وكانت الأنظمة والتعليمات التي تسير عليها هذه البلدية، هو قانون البلديات العثماني عام 1877، أما أعضاء المجلس البلدي فلم يأتوا عن طريق الانتخاب في هذه المدة، بل كانوا يعينون من قبل الحكومة([[159]](#footnote-159)).

أما الجهاز القضائي، فقد أصبح من مسؤولية وزير العدلية والمستشار البريطاني، حيث انقسمت محاكم اللواء الى ثلاث انواع، الأول (محكمة البداءة) وأقتصر وجودها في مركز للواء، أما الثاني يسمى (محكمة الصلح)، وقد أقتصر هذا النوع من المحاكم على قضاء قلعة صالح وعلي الغربي, أما النوع الثالث هو محكمة القضاء الشرعي، وأقتصر هذا النوع من المحاكم على (الزواج والطلاق والإرث )([[160]](#footnote-160))، أما حسم المشاكل العشائرية فكانت تعالج وفقا لقانون العشائر المدنية والجزائية لعام 1916، الذي كان يديره موظفون عراقيون وبريطانيون، مرتبطون بوزارة الداخلية، بالتعاون مع وزارة العدلية، وذلك عند الحاجة اليها في تطبيق الأحكام المتعلقة بعقوبة السجن، إذ يودع السجناء في سجن العمارة الذي يشرف عليه بصفة مفتش إداري للسجن السيد احمد عزت افندي([[161]](#footnote-161)).

وبذلك يكون قد تكونت أول إدارة محلية في لواء العمارة في ظل حكومة عراقية وطنية وأخذت هذه المتصرفية في التطور الإداري والوظيفي كما سيتبين لنا في المبحث الثاني من هذا الفصل .

**المبحث الثاني**

**الهيكل التنظيمي والسلطة الإدارية لنظام المتصرفية في لواء العمارة(1921- 1958)**

**أ – تعريف الإدارة المحلية واهدافها**

إن الإدارة المحلية([[162]](#footnote-162))جزء لا يتجزأ من الحكومة أي إنها تابعة لها على الرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية، إذ تعتبر من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الحكومة والهيئات الادارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات([[163]](#footnote-163)).

ويمكن أن تعرف الإدارة المحلية بأنها هيأة منتخبة من أهل الوحدات المحلية أما انتخاب يشمل جميع اعضائها أو يشمل اكثريتهم([[164]](#footnote-164))، وبتعريف أدق هي مناطق جغرافية محددة تمارس نشاطها بواسطة سكانها المحليين أو ممثليهم وبالتعاون والمساعدة مع الهيئات المركزية. فقد حدد هذا التعريف نظام الإدارة المحلية بما يلي، وجود مناطق أو اقسام جغرافية محددة، تمنح الشخصية المعنوية لهذه الاقسام، مع وجود هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين، كي تتمكن من ممارسة نشاطها المحلي، أضافة إلى التعاون والمساعدة بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية([[165]](#footnote-165))، اذن هي السلطات المحلية التي يتم انشاؤها في مراكز المدن على أن تقوم بالأعمال التي توكليها اليها الحكومة المركزية، وقد ارتبطت تلك الحكومات المحلية بوزارة الداخلية على أن تقوم بواجباتها وفق القوانين النافذة([[166]](#footnote-166)).

أما أهم اهدافها هو تخفيف العبء عن الحكومة المركزية، وذلك عن طريق نقل بعض الصلاحيات التنفيذية الى الإدارة المحلية، كذلك تحقيق الديمقراطية الإدارية، عن طريق إنتخاب أعضاء مجالس هذه الإدارة من قبل السكان المحليين، لكونهم أقدر على معرفة حاجاتهم وادارتهم([[167]](#footnote-167))، ومن أهدافها أيضا تبسيط الإجراءات وتقليص البيروقراطية الادارية، تسهيل عمليات الإصلاح الإداري لبساطة الوحدات المحلية وعدم تعقيدها، كذلك توفر مصادر التمويل المحلية مما يساهم بتخفيف أعباء الحكومة، وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي([[168]](#footnote-168)).

إن تنظيمات الإدارة المحلية لم تحظ بالعناية الكافية من قبل سلطة الاحتلال البريطاني، وفي فترة الإدارة المختلطة التي تشكلت بعد عام 1920، لكن بعد تتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق في الثالث والعشرين من اب 1921 بدأ العمل على تنسيق النظام الإداري، على أساس موحد يشمل العراق كافة([[169]](#footnote-169)).

وفي عام 1925 صدر القانون الأساسي ( الدستور )، حيث نصت المادة (109) من الدستور على" **تعيين المناطق الادارية وانواعها واسمائها وكيفية تأسيسها واختصاص موظفيها والقابهم في العراق بقانون خاص"**، وكذلك نصت المادة (111) " **تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس البلدية بموجب قانون خاص وفي المناطق الإدارية تقوم مجالس إدارة بالوظائف التي تناط بها بموجب القانون**".

إستناداً للمادتين السابقتين الذكر من الدستور، ولحاجة الإدارة المحلية لقوانين جديدة تلبي حاجاتها، صدر قانون إدارة الالوية رقم( 58) لعام 1927، ومن ثم صدر قانون إدارة البلديات رقم(84) لعام 1931، بعدها صدر قانون إدارة الألوية رقم (16) لعام 1945 الذي ألغى القانون الأول وحل محلة، إن هذه القوانين أصبحت المرجع في إدارة لألوية العراقية وعلى ما جاء فيها من نظام إداري يمكن ان نفهم الهيكلية لنظام المتصرفية في العمارة ([[170]](#footnote-170)) .

**ب- الهيكل التنظيمي للمتصرفية وواجبات الموظفين في اللواء**

يعد لواء العمارة من ألوية الدرجة الثانية حسب قرار وزارة الداخلية المرقم (487) المؤرخ في الحادي عشر من كانون الثاني 1921وموافقة مجلس الوزراء على هذا القرار بتاريخ العشرون من كانون الثاني من العام نفسه، يعود هذا التصنيف للألوية إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها الدولة بعد ثورة العشرين وايضاً بهدف تقليص الملاك الوظيفي في المتصرفية([[171]](#footnote-171)).

ولتوضيح الأزمة المالية التي كانت تمر به الإدارات المحلية ومن ضمنها لواء العمارة من أزمة مالية نتطرق الى مضمون الكتاب المرسل من كينهان كورنواليس(k.cornwales)([[172]](#footnote-172)) مستشار وزارة الداخلية ذي العدد (8637) والمؤرخ في الرابع عشر من ايار 1922، إذ كانت دعوته الى جميع متصرفي الألوية ومنهم متصرف لواء العمارة محمد صالح باشا اعيان الى ضرورة الاقتصاد في النفقات نظراً لما تمر به البلاد من حالة اقتصادية صعبة حسب تعبيره([[173]](#footnote-173)).

وما يؤكد الأزمة المالية التي كانت تمر بها متصرفية العمارة في بداية النشأة، هو عدم وجود معاون للمتصرف في اللواء، حيث كان اعتذار وزير الداخلية لمتصرف العمارة، في كتابه المؤرخ في العشرين من كانون الثاني 1922 عن عدم تعيين معاون له، متضرعاً في الظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق انذاك([[174]](#footnote-174)).

أضافة الى ذلك أن العتب الذي قدمه وزير الداخلية ، في كتابة المؤرخ في الثلاثين من شباط 1922 إلى متصرف لواء العمارة، يوضح وبشكل كبير التقيد في النفقات، حيث كان محتوى هذا الكتاب أن المتصرف قام بصرف(2475) روبية، على تأثيث دائرة المتصرف ودائرة المستشار، فما كان من وزير الداخلية الرد عليه بأن هذا الصرف غير قانوني ويفوق ما خول به المتصرف من قبل وزارة المالية ([[175]](#footnote-175)).

وفي هذه الظروف الصعبة في النشأة وزيادة تطور القوانين المحلية التي ذكرناها سابقاً يمكن معرفة التنظيم الهرمي لمتصرفية لواء العمارة وهي كالاتي :

**المتصرف :-**

قسم المشرع العراقي من خلال قانون إدارة الألوية رقم 58 لعام 1927 الذي شرع في السابع والعشرون من أيار1927([[176]](#footnote-176))العراق الى الوية والألوية الى أقضية والأقضية الى نواح([[177]](#footnote-177))بقي التقسيم العثماني هو السائد مع اختلاف التسميات، حيث يترأس المتصرف للواء والقائمقام للقضاء والمدير للناحية([[178]](#footnote-178))، ومن هنا أن المتصرف في لواء العمارة هو الموظف الاجرائي الاعلى في اللواء والمسؤول عن إدارته العامة ([[179]](#footnote-179))، وهو في الوقت ذاته ممثل لسلطة المركزية وهو نائب عن كل وزير امام فروع وزارته العاملة في اللواء بنص القانون([[180]](#footnote-180))، لذلك وقعت عليه مهمة تنفيذ القوانين فيه، عن طريق السلطات التي خولها له الدستور، أما تعيين المتصرف يكون بإراده ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء، أي إن السلطة المركزية هي صاحبة القرار في اصدار أمر تعيينه واختياره وتعزيره وعزله واحالته الى التقاعد([[181]](#footnote-181)).

وفي شباط 1928، منح (المتصرفون و القائممقامون ومديري النواحي ) سلطات قضائية هي من اختصاص وزارة العدل، واستناداً الى هذا فقد أصبح المتصرف والقائمقامون ومديرو النواحي في اللواء حكاماً بدرجات مختلفة، حيث منح وزير الداخلية الموظفين المذكورين، صلاحيات إلقاء القبض وتفتيش المنازل وإصدار أحكام بالسجن لمدة لا تتجاوز الثلاث سنين([[182]](#footnote-182))، وقد استغلت تلك السلطات للتأثير على الحريات الشخصية ، والنشاطات السياسية للأفراد، إذ أن ممارستها تم بشكل تعسفي لتحقيق أغراض شخصية، وتمييز جماعة عن جماعة أخرى([[183]](#footnote-183)).

وُخولَ المتصرف في أعلام الوزارة التي يهمها الأمر عن تصرف الموظفين الملكيين التابعين لها في لوائه، وله الحق عند الضرورة كف يد أي موظف ملكي عدا الحكام، أذا أعتبر بقائه في منصبه مضر بالمصلحة العامة للنظام في اللواء، على أن يقوم بإعلام الوزارة ورئيس الدائرة التي ينتمي إليها ذلك الموظف، مع ذكر التفاصيل عن القضية([[184]](#footnote-184)).

ومن الصلاحيات الأخرى التي خول بها المتصرف تطبيق مبادى الحرية والمساواة والعدل بين افراد الشعب في اللواء، وحماية الحقوق الملكية الشخصية لكل فرد من الافراد وسلامته الشخصية، والعمل على رفع مستوى طبقات الشعب في اللواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق العدالة ونشرها مع حفظ استقلال المحاكم ، والسعي الى نشر التعليم على أسس صحيحة، والعمل من أجل تقدم التجارة والصناعة، والمحافظة على الصحة العامة، والسعي الى تقدم البلديات وإدارتها إدارة صحيحة([[185]](#footnote-185)).

وحسب قانون الألوية رقم 16 لعام 1945، فقد خول المتصرف ايضاً بتقديم التسهيلات والمعونة للمزارعين وتأمين توزيع المياه على مزارعهم، وحفظ حقوق الخزينة وصيانة أملاكها ومراعاة الاقتصاد التام في كل مصاريف اللواء، ورفع تقارير وافية الى كل وزير عن كل ما من شأنه أن يساعد إلى للتوصل الى الإصلاحات التي يراها لتحسين الإدارة واستكمال أسباب الراحة العامة ورقي البلاد وبالتالي للواء([[186]](#footnote-186)).

كذلك خول القانون المتصرف في التفتيش والاشراف على جميع الدوائر المركزية وتفتيشها في اللواء عدا المحاكم، وله فيما يخص إدارة شؤون لوائه أن يراسل أي وزير، كما وأن الموظفين المركزيين خاضعون لأوامر المتصرف، من الوجهة العامة إلا في المسائل المتعلقة بالنظام الخاص لدوائرهم([[187]](#footnote-187)).

إضافة الى ما ذكر، فأن المتصرف مسؤول عن الأمن العام في اللواء، وعليه تأدية وظائفه في هذا الشأن حسب أحكام القانون، بواسطة الشرطة وموظفي الاقضية والنواحي، وعليهم أن ينفذوا أوامره وله ان يأمر الشرطة بأجراء تحقيق في التهم التي يطلع عليها وإحالتها الى المحاكم المختصة، وتكون شرطة اللواء تحت أمرته من جميع الوجوه عدا المسائل المختصة بانتظامها وإدارتها فأنها تتبع بذلك أوامر مدير الشرطة العام([[188]](#footnote-188)).

**القائمقام :-**

هو أعلى موظف تنفيذي في القضاء ، يكون تعيينه بموجب إرادة ملكية تأتي باقتراح من وزارة الداخلية، وهو المسؤول عن إدارته العامة، وعليه تنفيذ جميع القوانين والأنظمة داخل قضائه، وإستغلال السلطات المخولة له، وصيانة حقوق الحكومة وسكان الناحية في الوقت نفسة، وأن ينفذ الأوامر الصادرة اليه من المتصرف([[189]](#footnote-189))وعلى جميع موظفي الدوائر الفرعية في القضاء النظر في كافة المسائل الى يحيلها اليهم القائمقام وموافاته بتقاريرهم مقترحين فيها الإصلاحات إذ مست السياسة العامة والأمن ومسائل العشائر([[190]](#footnote-190)).

ومن مسؤولياته أيضاً حفظ حقوق الحكومة عن طريق الاقتصاد في النفقات العامة للدولة، ويكون موظفي وزارة المالية في القضاء تحت إشرافه المباشر، للتأكد من إنجاز اعمالهم على الوجه الصحيح، فضلاً عن ذلك فأن دوائر الوزارات في القضاء خاضعة الى تفتيش القائمقام ما عدا المحاكم، إذ أنه يكتب التقارير إلى المتصرف يبين فيها عمل هذه الدوائر، كما إنه يترأس مجلس إدارة القضاء، وله الحق في الاشراف على الشرطة في القضاء إلا فيما يتعلق في انضباطها الداخلي([[191]](#footnote-191))، وله الحق في طلب معاونة الجند في قضائه، إذ لم يتمكن من مراسلة اللواء، على أن يتحمل المسؤولية الناجمة عن ذلك، وعلى أمر الوحدة العسكرية في القضاء أن ينفذ الأوامر التحريرية الصادرة إليه من القائمقام([[192]](#footnote-192)).

**مدير الناحية:-**

هو أعلى موظف تنفيذي في الناحية وعليه أن يقوم بكافة الواجبات المعينة له وفق القانون، وينفذ الأوامر الصادرة اليه من القائمقام والمتصرف، والمحافظة على حقوق الحكومة ولأهالي، وهو المسؤول عن أستتاب الأمن في الناحية([[193]](#footnote-193))، ويكون تعيينه بقرار من وزير الداخلية([[194]](#footnote-194)). أما من ناحية التفتيش، فله الحق في أن يفتش الدوائر التابعة لوزارة الداخلية والمالية في الناحية، بينما الدوائر الاخرى فلا يحق له تفتيشها، إلا أذا طلب منه القائمقام القيام بذلك، مع الالتزام بأخبار القائمقام عن كل ما يعرفه عن موظفي تلك الوزارات([[195]](#footnote-195)).

ومن ضمن صلاحيات مدير الناحية أيضاً، اصدار الأوامر الى الشرطة في الناحية باستثناء الأمور المتعلقة بالانضباط الداخلي للشرطة، وما على الشرطة إلا أن تعمل بموجب الاوامر الصادرة اليها, ولها الحق في أن تعترض على بعض الأمور التي تعتقد انها غير قانونية لدى الجهات المختصة ([[196]](#footnote-196))، وهو مسؤول عن سير الأعمال المالية في ناحيته بمقتضى التعليمات الصادرة اليه من الجهة المختصة، وعن قيام الموظفين الماليين بوظائفهم قياماً مرضياً طبق السلطات التي خوله اياها وزير المالية([[197]](#footnote-197)).

**المجالس الادارية ( المحلية) :-**

هي الصيغة المثلى لأشتراك المواطنين أو ممثليهم في إدارة الشؤون العامة والمحلية، وبذلك فهو تكريس لمبدأ اللامركزية الإقليمية وأهمية نظام الحكم المحلي تتجسد في شعور المواطنين بالمشاركة الفعلية في شؤون الحكم في نطاق محلي يؤثر تأثيراً مباشراً في المجتمع الذي يعيشون فيه([[198]](#footnote-198)).

وهناك عدد من طرق اختيار المجالس الادارية ومنها :-

**أولا – الأنتخاب** : بموجب هذا الطريقة، يقوم سكان الوحدة المحلية بأختيار أعضاء المجلس الإداري، الممثل لوحدتهم المحلية بأنفسهم ويعتبر هذا الأسلوب الأصل في تشكيل المجالس الإدارية، سواء كان انتخاب مباشر أو غير مباشر([[199]](#footnote-199)).

**ثانيا-المزج بين الانتخاب والاختيار :** يقوم هذا الأسلوب على أساس ملء عدد من مقاعد المجلس بأسلوب الانتخاب المباشر، من قبل السكان المحليين ومن ثم يقوم الاعضاء المنتخبون، بإختيار العدد المتبقي من أهل الخبرة، ويهدف هذا الاسلوب الى توفير الاستقلال للمحليين، بالإضافة إلى توفر عنصر الكفاءة في الأشخاص المنتخبين([[200]](#footnote-200)).

**ثالثا-التعيين :** بموجب هذا الأسلوب تقوم السلطة المركزية بتعيين بعض أعضاء المجلس الإداري، بمعرفتها لتضمن الكفاءة الادارية في الاعضاء، ولرفع مستوى الخدمات التي يقدمها للسكان المحليين، ولتجنب الحكومة والسكان المحليين النفقات المالية الزائدة جراء الانتخابات ([[201]](#footnote-201)).

**رابعا- الأسلوب المختلط :** يقوم هذا الأسلوب على أساس قيام السكان المحليين بانتخاب عدد من أعضاء المجلس بشكل مباشر، في حين تقوم السلطة المركزية بتعيين الاعضاء الاخرين، ويجمع هذا الأسلوب بين مزايا وفوائد اسلوبي الانتخاب والتعيين، حيث يضمن تمثيل السكان المحلين في المجلس الإداري من خلال الانتخابات ، كما يضمن ادخال عناصر كفوءة من الناحية الإدارية([[202]](#footnote-202)).

أما في لواء العمارة فقد تشكلت المجالس الإدارية حسب ما تقتضي المرحلة، إذ تأرجح بين التعيين في المراحل الاولى، وإلانتخاب والتعيين في مراحل اخرى، وحسب القوانين الصادرة الى الالوية مثل قانون إدارة الالوية رقم (58) لعام 1927، أو الذي نص على أن يكون (مجلس إدارة اللواء) مكون من رئيس المجلس (المتصرف ) والأعضاء الدائمين، وهم كل من المحاسب أو أعلى موظف لوزارة المالية في اللواء، ومدير الطابو، ومدير التحريرات، وأعضاء منتخبون وعددهم اربع([[203]](#footnote-203)).

لكن في حقيقة الأمر أن الاعضاء غير الدائمون، هم لم يكونوا منتخبين بل جرى أختيارهم حسب الآلية الموضحة في القانون([[204]](#footnote-204)) فالاختيار النهائي يقع بيد وزير الداخلية الذي ينتخب من بين الأسماء التي يرفعها إليه المتصرف بحدود الآلية الواردة في المادة (53) من القانون المذكور. وقد اعطى القانون الحق لرؤساء الدوائر المحلية حضور جلسات مجلس اللواء عند مناقشة أمور تخص دوائرهم لكن لا يحق لهم التصويت([[205]](#footnote-205)).

لقد حدد هذا القانون نصاب إنعقاد الجلسات بتجاوز عدد أعضاء المجلس الحاضرين نصف العدد الاصلي، واشترط ان يكون نصف الحاضرين من الاعضاء الدائمين وفي حالة تساوي الأصوات فيغلب رأي الجهة التي معها الرئيس([[206]](#footnote-206)).

أما بالنسبة للقضاء، فاًن الآليات المطبقة في تشكيل مجلس إدارته هي طبق الآصل التي طبقت في اللواء حيث يؤلف في مركز كل قضاء مجلس إداري برئاسة القائمقام ويضم أعضاء دائمين وهم مدير المال، ومأمور الطابو وكاتب التحريرات ، وأربع أعضاء منتخبون يقوم المتصرف بأختيارهم من قائمة الأسماء التي ترفع إليه من القائممقام([[207]](#footnote-207)).

لم يؤسس قانون ادارة الالوية رقم (58) لعام1927لنظام إدارة محلية بشكل مثالي، إذ لم تتمتع مجالس الالوية بالاستقلال المالي والإداري، وبقيت مجرد مجالس أستشارية، لذلك اقتضت الحاجة الى اعادة النظر فيه، لذا شرع قانون الالوية الجديد رقم 16 لعام 1945 ليحل محل قانون إدارة الالوية رقم (58) لعام1927، ولم يعد (مجلس اللواء العام) الذي تشكل حسب هذا القانون هيئة إستشارية مثلما كان في السابق، وإنما هيئه محلية لها شخصية معنوية مسؤولة عن إدارة وتنظيم المسائل والشؤون المحلية([[208]](#footnote-208)).

فبقي المتصرف وفق القانون هو رئيس مجلس إدارة اللواء العام، الذي يتألف من اعضاء دائمين، وهم كل من مدير المعارف، ورئيس الصحة، ورئيس بلدية مركز اللواء، وأعضاء منتخبين وهم موزعين على الأقضية وحسب النسبة السكانية لكل قضاء. أما طريقة الانتخاب فان العضو ينتخب في أجتماع مشترك من هيئة مؤلفة من المنتخبين الثانويين لأخر انتخاب جرى ومجلس إدارة القضاء والمجلس البلدي، ولأعضاء المنتخبين وهم عضو واحد أو اكثر عن كل قضاء ويلاحظ في توزيع عدد الأعضاء المنتخبين على الاقضية نسبة نفوسها على أن لا يقل عدد الأعضاء عن الستة ولا يتجاوز الخمسة عشر وتعيين نسبة النفوس وعدد الأعضاء المنتخبين بين الحدين المذكورين بقرار مجلس الوزراء([[209]](#footnote-209)).

وجرت الانتخابات في لواء العمارة لانتخاب أعضاء مجلس اللواء العام، بعد ورود البرقية من وزير الداخلية المرقمة (2047) في الثاني عشر من شباط 1946 وجاء فيها، نظراً لقرب انتهاء مدة عضوية مجلس اللواء العام المنتخبين، نرجو اتخاذ ما يلزم لانتخاب من يحل محلهم وفق المادة (77) من قانون إدارة الالوية لسنة 1945، وعلى وفق ما تقدم جرت الانتخابات في لواء العمارة وقد فاز بها كل من ، الشيخ فرحان العرس، ومجيد صالح العباس، ونوري حسين الخلف، وداود الحميد، والشيخ حمود الخليفة، وصافي الامين، والشيخ عطوان الجنديل([[210]](#footnote-210)).

لقد أعطى هذا القانون مجلس اللواء والمتصرف الحق في التصرف في الأموال المنقولة وغير المنقولة الخاصة باللواء([[211]](#footnote-211))، أما على مستوى الصلاحيات لمجلس اللواء العام فقد خول نوعين من الصلاحيات، الأولى رقابية يمارسها المجلس من خلال المصادقة على ميزانيات البلديات ومراقبة حسن تنفيذها، وتقرير استيفاء الرسوم البلدية المحددة بموجب القانون واقرار الزيادة أو النقصان منها، وصلاحيات أخرى خاصة تتعلق بشؤون إدارة اللواء من خلال العناية بالطرق والتجارة والزراعة والتعليم والصناعة والنقل([[212]](#footnote-212)).

وقد خول مجلس اللواء العام بعض الصلاحيات من غير القانون المذكور، مثل قانون الخدمة المدنية رقم (55) لسنة 1956، إذ خولت الفقرة (ج) من المادة السابعة والعشرين من هذا القانون التي نصت على، "**وللإدارات المحلية أن تعين كتاباً في الدرجة الثانية من الصنف السادس بعد نجاحهم في الامتحان الذي يجريه مجلس اللواء العام محلياً، إلا إنه لا يجوز نقل امثال هؤلاء الى وظائف أخرى في الخدمة المدنية خارج الادارة المحلية، إلا إذا اجتازوا الامتحان لدى مجلس الخدمة العامة** "([[213]](#footnote-213))، وقد نص قانون رقم (29) لسنة 1958 لتعديل قانون الخدمة المدنية المذكور في المادة السادسة الفقرة الثانية على هذه الصلاحيات دون ان يلغيها أو يعدل عليها بشيء([[214]](#footnote-214)).

أما مدة عضوية الاعضاء المنتخبين سنتان، ويجوز إعادة انتخاب العضو السابق بشرط ان لا تزيد العضوية لكل شخص على أربع سنوات متتالية([[215]](#footnote-215))، ويكون اجتماع المجلس مرة واحده في السنة في الأول من أذار ومدة الاجتماع شهر واحد([[216]](#footnote-216))، واذا قرر المجلس انتهاء جدول أعماله فيمكن إنهاء اجتماعاته قبل نهاية المدة المقررة ، وإذا كانت هناك بعض الامور التي لم يتم انجازها يحق للمتصرف أن يقرر تمديد مدة الاجتماع اسبوعين أخريين، على ان يوضح لوزير الداخلية الاسباب الموجبة لذلك([[217]](#footnote-217)).

بقي مجلس اللواء العام مرهون في بعض قراراته الى رقابة السلطة المركزية، من خلال المصادقة على اقتراض اللواء لمبالغ مالية، لغرض الصرف على المشاريع المحددة([[218]](#footnote-218))، والبت في قرارات المجلس، التي يعترض عليها المتصرف أمام وزير الداخلية التي لا تكون نافذة إلا بعد المصادقته عليها من قبل الوزير([[219]](#footnote-219))، ويمكن دعوة مجلس اللواء العام لاجتماع أستثنائي، في أي وقت خارج المواعيد المقررة للاجتماع، بطلب من المتصرف الى وزير الداخلية وموافقة الاخير عليه([[220]](#footnote-220))، هذه الرقابة المفروضة على مجالس إدارة لألوية اثرت على استقلالية تلك المجالس، لكنه يبقى خطوه نحو الديمقراطية النسبية بالمقارنة مع قانون الالوية رقم 58 لسنة 1927([[221]](#footnote-221)).

**الملاك الإداري للواء العمارة عام 1951:-**

كان ملاك المتصرفية مكون من المتصرف مراد الشاوي، مدير التحريرات خليل شوقي راتبه الشهري (21) دينار، باشر في الرابع من مايس1949، وكاتب العشائر جعفر وجيه راتبة (12) دينار، باشر في السابع من أيار1950، كاتب مجلس الادارة محمد تقي السهلاني راتبه الشهري (15) دينار، باشر في 1943، .أما قضاء مركز العمارة القائمقام ضياء شكارة راتبه الشهري (35) دينار، باشر في العاشر من نيسان 1950، كاتب التحريرات محمد دعدوش راتب الشهري (12) دينار، باشر في الثاني عشر من كانون الثاني 1945, معاون كاتب التحريرات صدام رمضان راتبه الشهري (10) دنانير، باشر في الثامن من كانون الثاني 1947، مدير المال يوسف الحاج حسين راتبه الشهري (15) دينار، باشر في 1947([[222]](#footnote-222)).

أما كادر قضاء علي الغربي مكون من القائمقام فاضل محمد علي([[223]](#footnote-223)) البياتي راتبه الشهري (30) دينار، باشر في الحادي والثلاثون من تموز 1950، وكاتب التحريرات عبد الغني الحكيم راتبه الشهري (15) دينار، باشر في الحادي عشر من ايلول 1939، اما مدير البلدية فيقوم القائمقام عنه بالوكالة ويتقاضى عن ذلك (6) دنانير شهريا، وكاتب البلدية ثامر السيد اسحق راتبه الشهري (10) دنانير، باشر في الثالث من تموز1935، ومدير المستوصف الدكتور داود كباي راتبه الشهري (35) دينار، باشر في الثالث من كانون الثاني 1951، ومعاون الشرطة من الدرجة الاولى عبد الجبار إبراهيم باشر في الخامس عشر من اب1951، مجموع الشرطة في القضاء (38) شرطي خيال و(12) شرطي مشاة، بينما قضاء قلعة صالح، القائمقام هو عبد الهادي الراوي، باشر في السادس والعشرين من تموز 1950، وكاتب التحريرات محمد جودت ، مدير الشرطة مفوض من الدرجة الثانية حسين عبد اللطيف([[224]](#footnote-224)).

أما ملاك الموجود في النواحي نذكر ناحية شيخ سعد فمدير الناحية عبد الجبار الآلوسي راتبه الشهري (21) دينار، باشر في الرابع والعشرين من كانون الثاني 1948، كاتب لناحية قاسم مغامس راتبه الشهري (8) دنانير، باشر في الثامن من مايس1947، ومدير البلدية يشغل بالوكالة من قبل مدير الناحية ويتقاضى عن ذلك 500/2 شهرياً، وكاتب البلدية جعفر الوزان راتبه الشهري (10) دنانير، باشر في سنة 1932، مدير المستوصف الموظف الصحي كامل محمد علي، مدير الشرطة المفوض من الدرجة الأولى خلف سويف، وقوة الناحية من الشرطة 30 شرطي([[225]](#footnote-225)).

بينما ملاك ناحية الكحلاء يشغل منصب مدير الناحية صبر طعمة راتبه الشهري (18) دينار باشر، في الثامن والعشرين من كانون الثاني1950، كاتب الناحية أمين أحمد راتبه الشهري (12) دينار، يقوم مدير الناحية بوكالة مدير البلدية ويتقاضى عن ذلك(3) دنانير شهريا، كاتب البلدية عبد الوهاب حسن راتبه (10) دنانير، ويدار المستوصف من قبل الموظف الصحي رشيد نجيب راتبه الشهري (15) دينار، ومدير شرطة الناحية المفوض جواد حميد العزاوي باشر في الرابع من كانون الثاني 1951, وقوة الشرطة (20) شرطيا([[226]](#footnote-226)).

أما باقي النواحي سنكتفي بذكر مدراء تلك النواحي لنفس العام ، وهم هاشم عزت مدير ناحية المشرح راتبه الشهري (21) دينار باشر، في الثالث عشر من حزيران 1949، وداود سلمان حكمت مدير ناحية المجر الصغير راتبه الشهري (25) دينار، باشر في الثالث من تموز1948، وزكي جميل الخضيري مدير ناحية المجر الكبير، وعلي صائب مدير ناحية كميت راتبه الشهري (21) دينار، باشر في الأول من تموز1948([[227]](#footnote-227)).

ويذكر أن ملاك سجن العمارة في هذا العام، يتألف من مدير السجن المفوض عبد العزيز المسعودي راتبه الشهري (25) دينار، ومأمور السجن المفوض حسن وصفن راتبه الشهري (18) دينار مع (30) سجان مختلف الرتب وكاتب واحد ([[228]](#footnote-228)).

**تعديلات قانون إدارة الالوية حتى عام (1945-1958)**

أجريت العديد من التعديلات على قانون إدارة الالوية رقم (16) لعام 1945، حيث كانت أولى هذه التعديلات هو قانون رقم (9) لعام 1954، الذي نص في المادة الاولى على إلغاء المادة التاسعة والسبعين من قانون ادارة الالوية رقم (16) لسنة 1945، التي تنص على أن مدة العضو المنتخب سنتان ويجوز انتخاب الاشخاص الذين اتموا مدتهم مره اخرى، وتحل محلها مدة العضو المنتخب في مجلس اللواء العام لأخر انتخاب جرى أربع سنوات ويحل محله من تسقط عنه العضوية بموجب المادتين الثمانين والحادي والثمانين من حاز اغلبية الاصوات([[229]](#footnote-229)).

لكن عدلت هذه الفقرة مرة ثانية، حسب قانون رقم (6) لعام 1956 ، اذ نص على إلغاء المادة المعدلة رقم التاسعة والسبعين من قانون إدارة الالوية رقم (16) لعام 1945، وتحل محلها **"مدة العضو المنتخب في مجلس اللواء العام الأخر انتخاب جرى ست سنوات، إبتداءً من اخر انتخاب سابق، ويحل محل من تسقط عنه العضوية خلال هذه المدة بموجب المادتين الثمانين والحادي والثمانين من حاز أغلبية الاصوات**" ([[230]](#footnote-230))

الغيت الفقرة أولاً من المادة الرابعة والستين من قانون ادارة الالوية رقم 16 لعام 1945 ، أذ نصت هذه المادة المذكورة **" إن مصادر واردات اللواء المحلية من ، اولا النصف الباقي من صافي ايرادات الحكومة من الضريبة المفروضة بموجب قانون ضريبة الاملاك "**، دون أن تعوض بفقرة اخرى مع بقاء الفقرات التي يليها دون تغيير، وقد جاء هذا الالغاء وفق المادة الأولى من قانون رقم (33) لعام 1956 لتعديل قانون ادارة الالوية السابق الذكر([[231]](#footnote-231)).

لقد نصت المادة الثانية من قانون إدارة الالوية رقم (16) لعام 1945،على اصدار قانون خاص من اجل تعيين ادارة القرى([[232]](#footnote-232))،اذ صدور قانون إدارة القرى رقم (16) لعام 1957، فعدت القرية وفق هذا القانون وحدة إدارية، وقد عرف القرية هي مجموعة أو اكثر من المساكن الثابتة والمنطقة الملحقة بها يبلغ عدد سكانها (350) نسمة أو اكثر، وهي تدار من قبل العمدة ومجلس القرية، الذي يتكون من العمدة وعضوين منتخبين وكاتب من معلم أو مضمد أن وجد، مدة العضوية للعضو المنتخب أربع سنوات ويجوز انتخاب من أتم مدته مرة اخرى، وقد اعترف هذا القانون بالقرية كشخصية معنوية يمثلها المجلس، ولها أن تملك العقار وتتصرف به، يجتمع المجلس مرتين في الشهر، أو كلما دعت الحاجة([[233]](#footnote-233)).

تطرق هذا القانون أيضاً إلى واجبات ومسؤوليات كل من العمدة والمجلس في القرية العراقية، إذ حدد واجبات العمدة وهي، الاعلان عن القوانين والأنظمة والتعليمات، مساعدة الشرطة وشرطة المخافر وجباية الواردات واطلاع السلطة الادارية عن تصرفاتهم المخالفة للقانون، وتسجيل جميع حوادث الولادات والوفيات والزواج والطلاق والاخبار عنها وفق التعليمات، والاعلام عن الكوارث الطبيعية، تنفيذ مقررات المجلس وكافة الواجبات وغيرها من الامور الاخرى، أما واجبات المجلس منها، المصادقة على ميزانية القرية والاشراف على وارداتها ونفقاتها، وللمجلس بموافقة السلطة الإدارية في اللواء تعيين مستخدمي القرية وفصلهم، تعيين محلات لذبح الحيوانات، وتأسيس المدارس، وتأسيس محلات المطالعة العامة وغيرها([[234]](#footnote-234)).

ومن أجل وضع أسس أنتخاب العمدة ومجلس القرية فقد صدر نظام رقم (4) لعام 1958، إذ حدد فيه من يحق له الترشح والمؤهلات المطلوبة في شخصية العمدة ، ودور المتصرف والسلطة الادارية في عملية الانتخاب ، كذلك حدد مدة العمدة اربع سنوات تقويمية ويجوز تجديد ترشحه وتعيينه، أيضاً حدد المؤهلات المطلوبة للمتقدم لترشح إلى الانتخاب في مجلس القرية، وكذلك حدد مهام المتصرف في هذه الانتخابات، فقد اعطي له الحق بإعادة الانتخابات، إذا اقتنع إنها تمت خلافاً لأحكام النظام، وله الحق في أن يأمر بإجراء انتخاب عضوي مجلس القرية في أي وقت كان عند احداث قرية جديدة ، واعطى الحق للسلطة الادارية في تأليف لجنة انتخابية مكونة من ثلاث اعضاء ، رغم أن هذا القانون يعد من أكثر ما وصلت الية الإدارة المحلية من اللامركزية والاستقلالية، لكنه لم يطبق وبقي غير ساري حتى سقوط الحكم الملكي في العراق([[235]](#footnote-235)).

وفي عام 1958 صدر قانون رقم (26) لتعديل قانون إدارة الالوية رقم (16) لعام 1945، وهو أهم واخر تعديل صدر على هذا القانون، وقد نص هذا القانون في مادته الثانية على ألغاء المواد (17، 60،63 ،77، 79، 81) من القانون المذكور وتعوض بما يأتي :-

المادة (17)، اختصت بإعطاء صلاحيات للمتصرف وهي، تعيين وترفيع وتثبيت ونقل موظفي الدوائر الفرعية المركزية في اللواء، الذين لا تتجاوز رواتبهم ستة عشر دينار شهريا، مع منحهم الأجازات وقبول استقالاتهم، وفصلهم واحالتهم على التقاعد وفق القانون، وله تعيين مستخدمي تلك الدوائر الذين لا تتجاوز رواتبهم الحد المذكور، وتغريمهم وتنزيل رواتبهم وفصلهم([[236]](#footnote-236)).

للمتصرف ايضا تعيين وترفيع وتثبيت ونقل موظفي الادارة المحلية في اللواء كافة ومنحهم الاجازات وقبول استقالاتهم وإحالتهم على التقاعد، وللمتصرف أن يخول رؤساء الدوائر الفرعية المركزية، والموظفين ذوي العلاقة بالخدمة المحلية قسماً من الصلاحيات المتقدمة، واعطي المتصرف الحق في تضمين موظف ومستخدم الإدارة المحلية بالأضرار التي لحقت بخزينة الإدارة المحلية بسبب اهمال أو مخالفة القوانين مع حق الموظف أو المستخدم الاعتراض لدى المحاكم المدنية، ومن أجل حفظ استقلال القضاء، فقد نص على أن مفعول الاحكام المتقدمة لا تسري على موظفي المحاكم ومستخدميها([[237]](#footnote-237)).

بينما نصت المادة (60) المعدلة من قانون إدارة الالوية رقم (16) لعام 1945، وفق القانون رقم (26) لعام 1958 على أن إدارة اللواء المحلية شخصية حكيمة لها حق التصرف في الأموال المنقولة وغير المنقولة، وتعامل أموالها معاملة أموال الحكومة، ونصت المادة (63) على بيان وظائف إدارة اللواء المحلية، فقد تنوعت حسب هذا القانون الوظائف, منها فتح الطرق والمعابر الكائنة داخل اللواء عدا ما يعود الانفاق عليه الى وزارة المواصلات والأشغال أو البلديات، وأصلاح وتجفيف البرك والمستنقعات، تصديق ميزانيات البلديات في اللواء والاشراف على تنفيذها، وتقرير استيفاء الرسوم والأجور البلدية في قانون واردات البلديات مع تزييد أو تخفيض نسبتها أو الغائها ويكون ذلك خاضع الى تصديق وزير الداخلية، وتأسيس وإدارة غرف زراعية ومزارع وحقول نموذجية وتجريبية ومدارس زراعية ومخازن للآلات الزراعية([[238]](#footnote-238)).

وهناك وظائف اخرى خولت الى الإدارة المحلية حسب هذه المادة للقيام بها مثل، تأسيس وادارة المستوصفات البيطرية والمستشفيات، وتأسيس وإدارة غرف ومدارس صناعية ومعاهد ومصانع تطلبها الحاجة المحلية، وتأسيس غرف تجارية وفتح معارض واسواق، وتأسيس وإدارة المدارس الابتدائية ومكافحة الامية ، وإدارة جميع العقارات والأموال المنقولة العائدة الى إدارة اللواء المحلية، وتشييد المساكن وبيعها وايجارها، ويكون القيام بالخدمات المتقدمة وفقا للخطط التي تعينها الحكومة بأنظمة تصدر من حين لأخر([[239]](#footnote-239)).

كما نصت المادة (77) على ان يؤلف في كل لواء مجلس عام برئاسة المتصرف من الأعضاء دائمين، هم مدير المعارف، ورئيس الصحة ، واكبر موظف من موظفي كل من الزراعة، والاقتصاد، والمواصلات، والاشغال، في اللواء وممثل عن كل وزارة من الوزارات الاخرى ذات العلاقه بالإدارة المحلية، ورئيس بلدية مركز اللواء، واعضاء منتخبين هم عضو واحد أو اكثر من كل قضاء ويلاحظ في توزيع عدد الاعضاء المنتخبين على الاقضية نسبة نفوسها على أن لا يقل عن ستة ولا يتجاوز خمسة عشر، وينتخب العضو عن القضاء من قبل الناخبين المسجلين في القوائم التي تم بموجبها آخر انتخاب نيابي، يعتبر كل قضاء منطقة انتخابية ، يجري الانتخاب في جميع المناطق الانتخابية، تحت اشراف اللجان الانتخابية لأخر انتخاب نيابي جرى، وذلك في الموعد الذي يحدده المتصرف، ويعتبر من حاز على الاكثرية من الاصوات عضواً في مجلس اللواء العام([[240]](#footnote-240)) .

أما التعديل الذي اجري على المادة (79)، هو أن مدة العضو المنتخب أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه، بينما كان التعديل على المادة (81) هو أن العضو المنتخب الذي يستقيل أو يتوفى أو ينقل محل اقامته الى لواء اخر قبل انتهاء مدته أو يسقط من العضوية يشغل محلة من حاز اكثرية الاصوات بعد الاعضاء في الانتخاب، بحسب الترتيب ويكمل العضو الجديد مدة سلفه، نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في الخامس من نيسان 1958 أي قبل سقوط الحكم الملكي في العراق بحوالي سبعين يوما فقط([[241]](#footnote-241)).

وبعد أن تبين لنا الهيكل التنظيمي والإداري للمتصرفية في لواء العمارة، والصلاحيات الممنوحة لكل موظف من موظفي الهيكل الاداري والتنظيمي، والقوانين التي تسير عليها إبتداء من قانون إدارة الإلوية رقم (58) لعام 1927، ومن ثم القانون الذي الغاه وحل محله وهو قانون إدارة الالوية رقم (16) لعام 1945، والمعدل بقانون رقم 26 لعام 1958، بقي علينا معرفة علاقة المتصرفية مع مؤسسات الدولة الاخرى، مثل الحكومة المركزية، والجيش والشرطة، والتفتيش الإداري، من أجل الاحاطة التامة، ومعرفة كيف كان يدار لواء العمارة من قبل نظام المتصرفية.

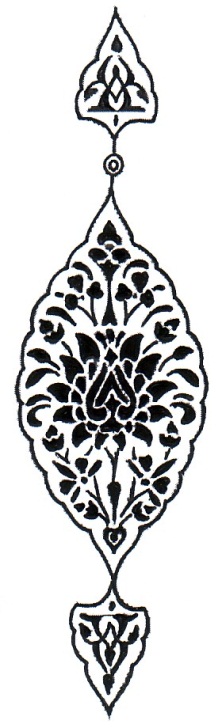
**الفصل الثالث**

**نظاُم المتصرفيةِ وعلاقته بمؤسسات الدولة الاخرى( 1921-1958)**

**المبحث الأول : علاقةُ المتصرفيةِ بالحكومة المركزية (1921-1958)**

**المبحث الثاني : الإدارة الأمنية للمتصرف (1921- 1958**)

**المبحث الثالث :علاقةُ المتصرفية ِبالتفتيش الاداري** (1921- 1958)



**المبحث الاول**

**علاقة المتصرفية بالحكومة المركزية(1921-1958)**

الإدارة المحلية هي اسلوب من اساليب التنظيم الإداري للدولة ، يقوم على فكرة توزيع الانشطة والواجبات بين الاجهزة المركزية والمحلية، لتتفرغ الاولى لرسم السياسة العامة للدولة، في حين تتفرغ الأجهزة المحلية لتسيير المرافق المحلية وتحقيق أهدافها([[242]](#footnote-242)). وكذلك هو أسلوب يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس منتخبة من ابنائها لإدارة مصالحها تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية([[243]](#footnote-243)).

ومن واجبات الحكومة المركزية الاساسية هي صنع السياسات العامة للدولة وتوحيد جميع القوانين والنظم بما يضمن المساواة بين المواطنين داخل الدولة، وتحتفظ الحكومة المركزية لنفسها ببعض الصلاحيات غير القابلة للتجزئة كالدفاع والقضاء والشؤون الخارجية، وأيضاً يبقى للسلطة المركزية الإٍشراف على المناهج التعليمية والصحة والبيئة، وفي المجال الاقتصادي، تحصل السلطة المركزية على الضرائب العامة، وتنظم انفاقها على المشاريع التنموية والخدمية، كما تمارس السلطة المركزية نوع من الاشراف على نشاط السلطات المحلية من خلال الوصاية الادارية([[244]](#footnote-244))

إن أهمية توزيع السلطات في نمط اللامركزية تتعلق بنوع السلطة المفوضة، ويمكن معرفتها من خلال عدد القرارات التي يتخذها المسؤولون في الحكومة المحلية والمهام التي يقومون بها، إذ كلما زاد عدد هذه القرارات واهميتها ازدادت درجة اللامركزية، وكما تؤدي الرقابة التي تفرضها السلطة المركزية على القرارات التي تتخذها الحكومة المحلية دوراً في تحديد مركزية أو لا مركزية السلطة، فكلما قلت هذه الرقابة كان النظام اقرب الى اللامركزية([[245]](#footnote-245)).

وعلى الرغم من احتفاظ الإدارة المحلية في استقلالها في إدارة شؤونها المحلية عن السلطة المركزية، إلا أن هناك العديد من الاسباب تدفع الحكومة المركزية الى التدخل في شؤون هذه الوحدات المحلية، منها أنها تشارك في جزء كبير من نفقات الإدارات المحلية، ولكي تضمن صرف المبالغ التي تدفعها الى الحكومات المحلية فهي تقوم بالرقابة والإشراف عليها، فهي في اخر الامر مؤسسات قانونية تعمل ضمن الاطار العام للكيان الدستوري للدولة([[246]](#footnote-246)).

إن الحكومة المركزية من خلال علاقتها بالحكومة المحلية تسعى الى تحقيق عدد من الاهداف منها، أنها تسعى الى الوحدة السياسية والإدارية للدولة على اعتبار إن الوحدة المحلية جزء من الدولة، التأكد على ان الإدارة المحلية تعمل وفق القوانين التي تصدرها الحكومة المركزية، وكذلك حرصها على أن الإدارة المحلية تقوم بواجباتها ووظائفها بدرجة من الكفاءة والفاعلية ([[247]](#footnote-247)).

استناداً الى ما ذكر يمكن ان نحدد العلاقة التي تربط متصرفية لواء العمارة مع السلطة المركزية، من حيث تعيين المتصرف في اللواء يكون بإرادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء، أي أن السلطة المركزية هي صاحبة القرار في إصدار أمر تعيينه([[248]](#footnote-248))، اضافة إلى كونه ممثلاً عن كل وزارة داخل اللواء كونه يشرف على كل دوائر الوزارات في اللواء، ووقعت عليه مهمة تنفيذ القوانين في اللواء، عن طريق السلطات التي خولها له القانون([[249]](#footnote-249)).

أما القائمقامون في اللواء فيكون تعيينهم بإرادة ملكية، تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء، أما عزلهم أو أحالتهم على التقاعد حسب الانظمة وقوانين الانضباط والتقاعد بأراده ملكية تصدر على اقتراح وزير الداخلية([[250]](#footnote-250))، في حين مدراء النواحي يكون تعيينهم وعزلهم واحالتهم على التقاعد بقرار من وزير الداخلية([[251]](#footnote-251)).

بينما البلدية في لواء العمارة التي أعيد تشكيلها بعد الاحتلال البريطاني للواء عام 1915، فقد كان يدير شؤونها زمن الحكم المباشر رئيس البلدية ويعاونه اثنين من المختارين، ويتم تعيينهم من قبل الضابط السياسي، واستمرت طيلة فترة الاحتلال([[252]](#footnote-252))، وبعد أن تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة عام 1920، اصبحت تدار من قبل وزارة الداخلية، إذ تشكلت في هذه الوزارة مديرية (أمور البلديات)، التي كانت تدير جميع البلديات في الألوية العراقية([[253]](#footnote-253))، حسب قانون البلديات العثماني لعام 1877، إلا أن صدور قانون إدارة البلديات رقم (84) لسنة 1931، الذي إلغى القانون السابق الذكر وجميع البيانات والتعليمات التي سبقت تشكيل الحكومة العراقية([[254]](#footnote-254)).

إن قانون إدارة البلديات رقم (84) لعام 1931قد حدد العلاقة بين البلديات والحكومة المركزية، إذ أعطى الصلاحية لوزير الداخلية في استحداث أو إلغاء أي بلدية في أي بلدة أو قرية، إذ حصلت له القناعة بعد اخذ رأي مجلس إدارة اللواء بان احوال تلك البلدة أو القرية تبرر ذلك الإلغاء([[255]](#footnote-255))، ويمكن لوزير الداخلية أن يقوم بتعديل درجات البلديات أي تصنيفها حيث تصنف البلديات حسب وارداتها من الدرجة الاولى الى الرابعة)[[256]](#footnote-256)).

وحسب القانون الآنف الذكر، صنفت بلديات لواء العمارة عام 1944 البالغ عددها تسع بلديات الى([[257]](#footnote-257))، بلدية العمارة من الدرجة الثانية، أما بلديات كميت والكحلاء والمشرح وقلعة صالح وشيخ سعد وعلي الغربي بلديات من الدرجة الثالثة، وبلدية ناحية العزير وعلي الشرقي من الدرجة الرابعة([[258]](#footnote-258))، إن هذا التصنيف جاء وفقا لواردات البلديات، فبلديات الدرجة الاولى يكون مجموع وارداتها (15) الف دينار سنويا، بينما مجموع واردات الدرجة الثانية (3750) دينار سنوياً، وواردات البلديات الدرجة الثالثة (750) دينار سنويا، اما الرابعة فوارداتها تقل عن (750) دينار سنويا([[259]](#footnote-259)).

وقد أعطى هذا القانون لوزير الداخلية حق إصدار الانظمة والتعليمات في كيفية قيام البلديات بالواجبات المترتبة عليها من هذا القانون([[260]](#footnote-260))،وكذلك حق إعادة الانتخابات، إذا تبين ان هناك اعمال تنافي قانون انتخابات مجالس البلدية([[261]](#footnote-261))، وله أن يأمر في أجراء انتخابات في أي وقت كان عند تأسيس بلدية جديدة([[262]](#footnote-262)). ومن الصلاحيات الاخرى للحكومة المركزية هي تصديق وزير الداخلية على ميزانية البلديات، لكن إذا كانت البلديات مدينة الى خزينة الدولة أو اخذت قرض بكفالتها فتكون ميزانيتها تابعة إلى تصديق وزيري الداخلية والمالية([[263]](#footnote-263)).

ومن الأمور الاخرى التي فوضت الى وزير الداخلية حسب هذا القانون، حق المراقبة على حسن تنفيذ ميزانية البلديات، وله الحق في ايفاد مفتشا لتلك الغاية([[264]](#footnote-264))، وهيمنت الحكومة المركزية المتمثلة في سلطة وزير الداخلية على البلديات من حيث تعيين رئيس البلدية وأقالته وترقيته([[265]](#footnote-265)).

أضافة الى ما تقدم من الأمور التي شكلت علاقة المتصرفية بالحكومة المركزية، نذكر أيضاً أن على المتصرف تقديم تقارير موضحة وافية لكل وزير عن كل ما شأنه ان تؤول إلى الاصلاحات التي يراها لازمة لتحسين الإدارة([[266]](#footnote-266))، كما جاء في تقرير متصرف لواء العمارة لشهر حزيران لعام 1927 حيث ذكر هذا التقرير الإمور المالية من مصرفات وواردات، والصحة والتعليم، وكذلك أحوال العشائر، والأمن العام وأمن الحدود مع بلاد فارس، واحوال الزراعة في اللواء، وهناك أمور أخرى اكثر دقة مثل الاسعار السائدة في الأسواق، والحالة الجوية لهذا الشهر([[267]](#footnote-267)).

إن هذه التقارير من الامور المهمة بالنسبة لوزارة الداخلية لمعرفة ما يدور في اللواء عن الحياة الامنية والاقتصادية والإدارية وغيرها، وإن أي تأخير في تقديمها تكون هناك مطالبات للمتصرف من قبلها في الاسراع بأرسالها، وفقاً ما جاء في كتاب وزارة الداخلية بتاريخ الثامن عشر من كانون الاول 1929 الى متصرفية لواء العمارة الذي جاء فيه، " **نوكد كتابنا المرقم 7444 والمؤرخ في 23/5/1929 والتأكيدين المرسلين بعده عن الموضوع المذكور أعلاه راجين سرعة ارسال التقارير الشهرية الإدارية التي لم ترسلوها منذ كانون الاول سنة 1928 لحد التاريخ مع بيان الاسباب المؤدية الى هذا التأخير"** ([[268]](#footnote-268)).

وكذلك اقترنت الإعفاءات أو اسقاط الديون المترتبة بذمة اشخاص أو مؤسسات التي تقوم بها متصرفية لواء العمارة بموافقة وزير الداخلية عليها حتى تصبح نافذة([[269]](#footnote-269))، حسب ما جاء في كتاب متصرفية اللواء المرقم (8387) في السابع عشر من ايلول 1924 إلى وزبر الداخلية، إذ تضمن قرار مجلس بلدية العمارة اسقاط ديون شخصين مدينين من صندوق البلدية من اجرة الماء، وكذلك إعطاءهم الماء الصافي بالمجان في المستقبل نظراً لسوء حالتهم المادية . وقد جاءت موافقة وزير الداخلية على طلب المتصرفية في كتاب وزارة الداخلية ذي العدد (1561) في الثالث من تشرين الثاني 1924([[270]](#footnote-270))

ولم تكن الموازنات السنوية للواء العمارة التي يقوم المتصرفون بأعدادها بعيداَ عن تدخل الحكومة المركزية، اذ يقوم المتصرف بأعداد الموازنة المتضمنة الواردات والمصروفات التخمينية للعام المقبل، وتقديمها الى مجلس اللواء العام للمصادقة عليها، وبعد ذلك يقوم بإحالتها الى وزير الداخلية لتصدقيها([[271]](#footnote-271))، فيكون لوزير الداخلية كلمة الفصل في رفضها أو قبولها أو تعديلها، وكذلك له الحق في الاعتراض على بعض مخصصات الموازنة([[272]](#footnote-272))، حيث إعترض وزير الداخلية على موازنة بلدية ناحية المجر الصغير لعام (1924- 1925) في كتاب الوزارة المرقم (12167) في الرابع والعشرون من شباط 1924 ذلك لوجودِ مصروفات زائدة ولعدم وجود تناسب بين الإيرادات والمصرفات([[273]](#footnote-273)).

وتتجلى علاقة المتصرفية في لواء العمارة من خلال مجلس اللواء العام حيث يخضع الى رقابة السلطة المركزية، من خلال المصادقة على اقتراض اللواء لمبالغ مالية لغرض الصرف على المشاريع المحددة، والبت في قرارات المجلس التي يعترض عليها المتصرف امام وزير الداخلية، التي لا تكون نافذة الا بعد مصادقته الأخير عليها، وبناءً على اقتراح المتصرف للسطلة المركزية ممثلة بوزير الداخلية دعوة المجلس لاجتماع استثنائي([[274]](#footnote-274)).

وإذا تطرقنا الى علاقة المتصرفية بالحكومة المركزية في حالة الكوارث الطبيعية، نجد أن الأخيرة هي المرجع الاساسي، ففي عام 1954 حدث فيضان في لواء العمارة تضررت على اثرها ناحية المجر الصغير والمشرح، فقد تشكلت لجنة بموجب الأمر الإداري المرقم(4590) في الثامن من نيسان 1954، برئاسة متصرف لواء العمارة، وقد إتخذت عدة قرارات، منها توزيع المساعدات الغذائية والاثاث المنزلي للمنكوبين من الفيضان مع صرف مبلغ قدرة خمسة ألاف دينار([[275]](#footnote-275)).

لكن هذه المقررات لم تنفذ، بل أرسلت من قبل المتصرفية الى اللجنة العليا لإغاثة منكوبي الفيضانات في بغداد بتاريخ العاشر من نيسان 1954 لطلب هذه المساعدات بالسرعة الممكنة، وبخلاف ذلك عليها الإيعاز الى اللجنة المحلية في اللواء بصرف المبلغ، عن طريق التبرعات بموجب بيان المتصرفية المرقم (4383) في الخامس من نيسان 1954، أي انه رغم تشكيل اللجنة من قبل الحكومة المحلية واتخاذ قرار بالتعويض لكن بقي بتنفيذه مرهون بيد الحكومة المركزية أو تفويض الحكومة المحلية للقيام بذلك([[276]](#footnote-276)).

وهناك العديد من الأمور التي تخص المتصرفية في لواء العمارة بقيت مرهونة بموافقة واشراف الحكومة المركزية، مثل استحداث وحدة إدارية، أو تغير مركز الألوية أو الاقضية، أو تغيير حدود الألوية أو اسمائها، أو فك ارتباط الاقضية والنواحي([[277]](#footnote-277)). فقد تم استحداث ناحية ميسان نظراً لاقتراح وزير الداخلية في كتابة المرقم (8464) في الثلاثين من أيار1956، المتضمن استحداث ناحية تابعة الى قضاء قلعة صالح في لواء العمارة باسم ناحية ميسان، مركزها قصبة العزير، فقد وافق مجلس الوزراء على اقتراح وزير الداخلية في جلسته الثانية والخمسون المنعقدة بتاريخ السادس من حزيران 1956، وقد اقترنت هذه الموافقة بالإرادة الملكية المرقمة (509) بتاريخ العاشر من حزيران 1956([[278]](#footnote-278)).

في الحقيقة أن الإستحداث جاء بناًء على مطالبات سابفة من بعض الإداريين والمفتشين، وكان من اكثر المطالبين في هذا الموضوع متصرف اللواء فخري الطبقجلي([[279]](#footnote-279)) (اثناء تولية المنصب )، لكون هذه المنطقة منطقة أهوار وأكثر اهلها يعمل في صيد الاسماك والطيور وتربية المواشي وخصوصاً الجاموس، وكان المستوى الصحي والثقافي والمعاشي للأهالي متدني لذلك جاء مطلب استحداث هذه الناحية لتحسين هذا الواقع المزرى وقتذاك، من خلال تقديم الخدمات الصحية والبلدية والتعليم وغيرها([[280]](#footnote-280)).

أما تغير حدود الاقضية والنواحي ومركز النواحي أو تسميتها، فيكون بقرار من وزير الداخلية([[281]](#footnote-281))، فقد جاءت موافقة وزير الداخلية، في كتابة المرقم (4530) المؤرخ في الثالث عشر من آيار1954، على كتاب متصرفية العمارة المرقم (2802) المؤرخ في السادس من شباط 1954، المتضمن طلب الموافقة على نقل مركز ناحية المجر الصغير الى قرية الميمونة الواقعة غرب مدينة العمارة، ذلك لأن الموقع القديم غير مؤمن من ناحية الجفاف والفيضانات، وهجرة اغلب سكان الناحية الى تلك القرية بسبب وقوعها على النهر الرئيسي([[282]](#footnote-282)). وقد تم تغيير اسم الناحية من المجر الصغير الى ناحية الميمونة، بناء على كتاب وزير الداخلية الى متصرفية لواء العمارة ذي العدد 8468 المؤرخ في الثلاثين من آيار 1956 المتضمن اقتراح الوزير تغيير الاسم([[283]](#footnote-283)).

اضافة الى ذلك فوض قانون واردات البلديات رقم (84) لسنة 1956 مجلس اللواء العام في المادة الثامنة،([[284]](#footnote-284))بعد مصادقة وزير الداخلية أيضاً أن يستثني من دفع بعض أو كل الاجور العائدة الى المؤسسات والجمعيات الدينية والخيرية الوطنية، المؤسسات الدينية والخيرية الاجنبية والهيئات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الحكومة العراقية بشرط المقابلة بالمثل استناداً الى توصية وزارة الخارجية ([[285]](#footnote-285)).

وهناك علاقة وثيقة بين المتصرفية والحكومة المركزية، تتبين لنا عن طريق إعداد الخطط الخمسية( مناهج لخمس سنوات مقبلة ) للمشاريع العمرانية والصناعية والخدمية، في لواء العمارة، التي تقوم الإدارة المحلية بأعدادها وارسالها إلى مجلس الاعمار للمصادقة عليها، وتخصيص المبالغ اللازمة لهذه المشاريع التي تخص اللواء مع مراعاة الأطار العام للدولة، ففي كتاب وزارة الداخلية المرقم (15731) المؤرخ في الثالث من تشرين الثاني 1954 إلى متصرفية لواء العمارة متضمن طلب اعداد منهاج عمل لخمس سنوات للمشاريع المخطط عملها في اللواء مع بيان تكلفة هذه المشاريع التخمينية مع بيان الواردات ونسبة العجز التخميني كل سنة للواء([[286]](#footnote-286)).

على ضوء ما تقدم قامت الإدارة المحلية في اللواء، بأعداد هذا المنهاج للسنوات( 1955، 1956، 1957، 1958، 1959)، في كتاب متصرفية العمارة الى وزارة الداخلية المرقم (1787) في التاسع والعشرين من كانون الاول 1954، وقد تكون من شطرين، الأول حمل التخمينات للمشاريع والمصروفات والواردات والعجز الاجمالي المتوقع لكل سنة وثبت في جدول التالي ([[287]](#footnote-287)):-

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المصروفات التخمينية | الواردات التخمينية | العجز التخميني | السنة المالية |
| 570,195 | 352,829 | 217,366 | 1955 |
| 632,242 | 336,827 | 295,415 | 1956 |
| 651,097 | 440,575 | 210,522 | 1957 |
| 708,362 | 484,323 | 224,039 | 1958 |
| 777,577 | 528,071 | 249,506 | 1959 |

وفق ما مثبت بالجدول الانف الذكر يمكن للحكومة بناء فكرة عن حاجة اللواء إلى المشاريع، وتخصيص الأموال اللازمة لتلك المشاريع وبما يتناسب مع الخطط العامة للحكومة المركزية([[288]](#footnote-288)).

بينما حمل كتاب المتصرفية السابق الذكر في الشطر الثاني، أسماء مشاريع للخطة الخمسية التي يتطلب انشائها في لواء العمارة، وقد ضمت العديد من المشاريع العمرانية والصحية والتعليمية والخدمية، إذ ضمت مشاريع عام 1955بناء دور سكن للمعلمين بجوار المدارس الريفية، وتشييد مستوصف بيطري مع دار سكن في مركز ناحية شيخ سعد وأخر في ناحية كميت، وتعبيد المرحلة الثانية من طريق عمارة – المجر الصغير، أما منهاج عام 1956، شمل العديد من المشاريع منها، تشييد معمل الورق في مركز العمارة([[289]](#footnote-289)).

أما منهاج عام 1957، فقد كان من ضمن المشاريع ، وبناء مستوصف صحي في مركز مدينة العمارة واخر لحماية الاطفال في مركز قلعة صالح، تشييد معمل للغزل وحياكة السجاد، ومنهاج عام 1958 تشييد معمل الألبان في مركز العمارة، تشييد أربعين داراً لأصحاب الصرائف في العمارة، كل هذه المشاريع وغيرها الكثير تضمنها المنهاج الخماسي للمتصرفية، وارسلت الى الحكومة المركزية، لتكون هي صاحبة القرار النهائي في أنجازها أو اهمالها عن طريق تخصيص المبالغ الازمة لتلك المشاريع([[290]](#footnote-290)).

ومن ضمن العلاقة التي تربط المتصرفية بالحكومة المركزية، هي إجابة الاولى على كل التساؤلات التي تقدم اليها من الحكومة، على سبيل المثال، هناك مطالبات من المفتش الإداري في كتابه إلى وزارة الداخلية المرقم 33 المؤرخ في الحادي والعشرين من آذار 1958، يطلب فيه ان تقوم الإدارة المحلية في العمارة بإصلاح مديرية طابو قلعة صالح، إذ قامت وزارة الداخلية بتوجيه هذا الطلب الى المتصرفية بكتابها المرقم (206) المؤرخ في الثاني والعشرين من نيسان 1958، مطالبة فيه اتخاذ ما يلزم ، وكان جواب المتصرفية الموجه الى وزارة الداخلية في كتابها المرقم 515 المؤرخ في الثامن من آيار 1958 تضمن الجواب التالي، "**إن بناية طابو قلعة صالح مستأجرة، ولم يسبق لمأمور الطابو ان طلب اصلاحها، أما في ما يخص الاثاث فقد سبق لهذه المديرية ان طلبت ذلك وجهزت ببعض الاثاث والخزانات، ومع ذلك سوف نقوم بإصلاحها مع بيان حاجتها الى الاثاث**"([[291]](#footnote-291)).

على الرغم من الاستقلال التنظيمي والمالي والإداري الذي تتمتع به الإدارة المحلية عن السلطة المركزية، لكن هذا لا يمنع الأخيرة من القيام ببعض الواجبات الهدف منها المحافظة على الوحدة السياسية للدولة، وعدم الخروج عليها ومخالفتها، والتثبت من مطابقة عمل وانشطة الهيأة المحلية للقوانين والانظمة([[292]](#footnote-292))، عن طريق سلطة الرقابة (التي سيتم الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل) أو ما يصلح تسميتها بالوصاية الادارية([[293]](#footnote-293)).في حين أن رقابة الادارة المركزية على الإدارة المحلية ليس بغرض حماية الاخيرة من تصرفاتها، بل هو حماية المصلحة العامة من قيام المسؤولين في الإدارة المحلية بتصرفات تتعارض مع مصالح الدولة والمواطنين([[294]](#footnote-294)).

**المبحث الثاني**

**الإدارة الأمنية للمتصرف (1921- 1958**)

إن تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة وانسحاب القوات البريطانية من المدن الى داخل القواعد العسكرية، جعل الحكومة العراقية تهتم اهتماما كبير في تطوير الشرطة النظامية([[295]](#footnote-295))، بالمقابل أخذ دور الشبانه يتقلص بشكل ملحوظ، ففي عام 1921 بدأت وزارة الداخلية في أصدار القوانين والتعليمات التي على اساسها تكونت الشرطة في اللواء، حيث خضعت الى الأشراف المركزي الذي كان يشمل كل مديريات الشرطة في الالوية([[296]](#footnote-296)).

تألفت الشرطة في اللواء من صنفين هما الخيالة والمشاة([[297]](#footnote-297))، وكانت واجبات الشرطة كثيرة ومتنوعة مثل ألقاء القبض على المطلوبين، والحفاظ على الأمن والنظام في اللواء، والنظر في الدعاوى التي يقدمها العامة من الناس اليها، وغالبا ما كانت تستعين ببعض الشيوخ ورجالهم في التحري عن المطلوبين والهاربين عن العدالة ومطاردتهم([[298]](#footnote-298)).

أما الجيش، فيعد اهم مقومات الدولة الجديدة خصوصاً بعد أن تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، حيث أصبح من الضروري تشكيل جيش وطني قوي، وعلى وفق ما تقدم تم تأسيس الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني1921([[299]](#footnote-299))، ليحل محل القوات البريطانية المحتلة، وتشكل أول فوج في تموز من العام نفسه باسم فوج موسى الكاظم([[300]](#footnote-300))، وأخذت تشكيلات الجيش تتوسع وتتكامل بعد هذا التاريخ، وأصبحت لها افواج موزعة في الألوية، ثم طبق التجنيد الالزامي في الثاني عشر من حزيران1935، ونشأة دائرة تجنيد في لواء العمارة وكان يديرها ضابط تجنيد عراقي([[301]](#footnote-301)).

وإذا نظرنا إلى العلاقة الادارية التي تربط المتصرفية بالجيش والشرطة في اللواء، فأنها قد حددت من خلال القوانين النافذة في العهد العثماني وعهد الاحتلال البريطاني المباشر، حتى صدور قانون إدارة الألوية رقم (58) لعام 1927 الذي حددها بقوانين صريحة وواضحة([[302]](#footnote-302)).ثم جاء قانون إدارة الألوية رقم (16) لعام 1945 ليؤكد هذه العلاقة من خلال المواد التي نص عليها ([[303]](#footnote-303)).

إذ نص القانونين على أن المتصرف مسؤول عن الأمن العام في لوائه، وعليه تأدية وظائفه بهذا الشأن، حسب أحكام القانون بواسطة الشرطة وموظفي الاقضية والنواحي، وعليهم ان ينفذوا أوامره، وله أن يأمر الشرطة بأجراء تحقيق في التهم التي يطلع عليها وإحالتها الى المحكمة المختصة، وتكون شرطة اللواء تحت أمرته في كل المسائل، عدا ما يخص انتظامها وادارتها فأنها تتبع أوامر مدير الشرطة العام .وإذا رأى المتصرف أن إدارة الشرطة الداخلية غير مرضية فعليه أن يلفت نظر مدير الشرطة إلى الأمر وأن يرفع تقريراً بذلك الى وزير الداخلية اذا اقتضت الحاجة([[304]](#footnote-304)).

كذلك حددت القوانين كيفية طلب المساعدة بقوة اضافية من الشرطة أو الاستعانة بالجيش من قبل المتصرفية بطريقتين الاولى، إذا رأى المتصرف ان قوة الشرطة لا تكفي لإنجاز واجباتها أو لتنفيذ قوانين الدولة عندها يكون من حق المتصرف ان يعرض الامر على وزير الداخلية مبيناً مقدار ونوع القوة التي يحتاجها([[305]](#footnote-305)).

أما الطريقة الثانية، إذا كان الامر مستعجل فمن حق المتصرف عند حدوث اضطراب يعرض الأمن العام الى الخطر، لا تستطيع الشرطة وحدها من السيطرة عليه، وكان الوقت لا يتسع لانتظار صدور الأوامر من وزير الداخلية، عندها يأخذ المسؤولية على عاتقة ويصدر الامر تحريرياً إلى آمر الوحدة العسكرية في لوائه للقيام بما تقتضيه الحالة، وعلى الاخير، ان ينفذ حالاً الأوامر التحريرية الصادرة اليه من المتصرف، لكن بشرط أن آمر الوحدة يحتفظ بحق سوق جنوده، وعلى المتصرف اخبار وزير الداخلية عن عمله بأسرع ما يمكن، وفي هذه الحالة لا يمكن للمتصرف تحديد نوع القوة وعددها بل يكتفي بأعلام أمر الوحدة العسكرية عن نوع المهمة ويبقى تحديد القوة من صلاحيات أمر الوحدة فقط([[306]](#footnote-306)).

أما علاقة الجيش والشرطة الموجودة في القضاء فتتضح من صلاحيات القائمقام الذي يكون مسؤواً عن استتاب الامن في القضاء، وعليه تأدية وظائفه حسب احكام القانون بواسطة موظفي القضاء والنواحي التابعة للقضاء والشرطة المحلية وعليهم ان ينفذوا اوامره ، في كافة الأمور، إلا ما يتعلق منها في سوق القوة وانضباطها الداخلي ، ويحق للقائمقام طلب معاونة الجند المرابط في القضاء التابع له حسب الشروط أنفة الذكر مع المتصرف، إذا لم يتمكن من مراسلة اللواء عليه أن يتحمل المسؤولية الناجمة عن ذلك، وعلى قائد الجند في القضاء ان ينفذ حالاً الأوامر التحريرية الصادرة إليه من القائمقام، وعلى الأخير ان يخبر المتصرف بعمله بالسرعة الممكنة ويخبر الاخير وزير الداخلية حالاً([[307]](#footnote-307)).

ولمعرفة موقف الشرطة والجيش في الناحية وعلاقتها بمدير الناحية، فقد أعطى القانون لمدير الناحية صلاحية اصدار الأوامر لموظفي الشرطة في الناحية، إلا في الامور المتعلقة بسوق القوة وانضباطها الداخلي، وعلى الشرطة أن تعمل وفق الأوامر الصادرة اليها، ولها أن تعترض لدى السلطات المختصة على ما لا تراه موافقاً من تلك الأوامر، والمدير هو المسؤول عن موافقة الأوامر المذكورة للمصلحة العامة ومطابقتها لأحكام القانون والنظام، أما الجيش، فلم ينص القانون على اعطاء أي صلاحيات لمدير الناحية في إصدار الأوامر إلى الجند تحت أي ظرف([[308]](#footnote-308)).

وهناك العديد من الوقائع التي حدثت في لواء العمارة، سواء كانت اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، اقتضت من المتصرفية إتخاذ الاجراءات القانونية باستخدام القوات المسلحة، سواء كانت الشرطة المحلية، أم الجيش في بعض هذه الاحداث بسبب اتساعها او قوتها وعدم امكانية الشرطة المحلية من حلها)[[309]](#footnote-309)).

**أ- اضراب عام 1931 :-**

استغلت المتصرفية في لواء العمارة صلاحياتها على القوات المسلحة، سواء كانت شرطة محلية أو الوحدات العسكرية المرابطة في اللواء([[310]](#footnote-310)) لقمع هذا الاضراب الذي بدأ بعد أن اصدرت حكومة نوري السعيد([[311]](#footnote-311)) في الثالث والعشرين من آذار 1931 قانون رسوم البلديات، الذي أقر من قبل مجلس النواب في العاشر من أيار 1931، ومصادقة الملك فيصل الأول في حزيران من نفس العام، الذي رفع رسوم بعض الحرف، مما اثار اصحاب المهن([[312]](#footnote-312)).

ساند أهالي لواء العمارة بقية المدن العراقية في رفضها لقانون الرسوم، إذ شهد اللواء اضراباً كبيراَ عن طريق اغلاق المتاجر والحوانيت واصحاب المهن الحرفية، وأنضم الى الاضراب بعض الاهالي من المتضررين من هذا القانون، وكان هناك تجمع كبير أمام مبنى السراي الذي يضم مقر متصرفية اللواء، وعلى أثر أوامر المتصرف لمدير شرطة اللواء في قمع الاضراب وتفريق الجماهير بالقوة، فقد كانت هناك مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة، ومن أجل تفريق واخافة المضربين قامت الشرطة بضربهم بالعصى، واطلاق العيارات النارية في الهواء، حتى تطورت الأوضاع الى اعتقال بعض المتظاهرين وزجهم في السجن، بهذه الإجراءات استطاعت الشرطة اعادة الأمن والأمان الى اللواء([[313]](#footnote-313)).

وإستناداً إلى الصلاحيات التي فوضتها الحكومة المركزية الى الاجهزة الامنية والتي ترتقي الى درجة الاحكام العرفية، فقد اقتحمت الشرطة مقرات الاحزاب مثل حزبي، الاخاء الوطني، والوطني العراقي، والجمعيات المشاركة في الاضراب دون أي تحفظ أو الرجوع الى المراجع العليا، وقامت باعتقال وضرب اعداداً كبيرةً من المتظاهرين وتقديمهم الى المحاكم، لا سيما في بغداد والبصرة والمنتفك والعمارة ، وهو ما استدعى استنفار قوة الشرطة بأكملها في هذه الالوية، فقد ساند الاضراب شخصيات سياسية ورؤساء العمال واصحاب المهن وعلماء دين وشيوخ عشائر، الأمر الذي اجبر الحكومة على إلغاء قانون رسوم البلديات واستقالة الوزارة في الثالث عشر من تشرين الأول 1931([[314]](#footnote-314)).

**ب- النزاع بين عشائر آل ازيرج**([[315]](#footnote-315)) **والبزون**([[316]](#footnote-316))**(1938-1946):-**

حدث هذا النزاع بين العشيرتين بسبب الخلاف حول عائدية الأراضي، التي يدعي كل من العشيرتين بامتلاكها، ونظراً لسياسة السلطات الحكومية في ضرب العشائر مع بعضها البعض من أجل اضعافها، قامت الحكومة بأخذ بعض الاراضي التابعة إلى عشيرة البزون، ومنحتها إلى عشيرة آل أزيرج، إلا أن شيوخ البزون ظلوا يطالبون بأعادة الاراضي اليهم، وعلى وفق ذلك، قامت لجنة "عقود مقاطعات لواء العمارة " بإعادة الاراضي (أم الحساف وخزينة وحميدة )التي كانت ضمن مقاطعة شواي الفهد احد شيوخ آل زيرج، الى عشيرة البزون عام 1937، على الرغم من هذا الاجراء لم يوافق فالح البو عوجه شيخ عشيرة البزون، مما أدى إلى تطور الأمر ليصل بعد ذلك الى القتال بين الطرفين، فقد غارت عشيرة البزون في الرابع من أيار1938 على عشيرة آل ازيرج في منطقة الزبيدية، مما تسبب في العديد من الضحايا وفي اليوم التالي قامت الاخيرة بهجوم معاكس سقط على أثره عدد اخر من الطرفين([[317]](#footnote-317)).

على الرغم من الاجراءات التي اتخذتها متصرفية لواء العمارة، بإرسال قوات من الشرطة إلى محل النزاع لتعزيز القوات المرابطة هناك، إلا أنها لم تتمكن من السيطرة على الموقف([[318]](#footnote-318))، لذا كان لابد من الاعتماد على الجيش، وعليه طالب متصرف العمارة في كتابة الى وزارة الداخلية ذي العدد (246) المؤرخ في السابع من أيار 1938، بضرورة استخدام القوة ضد عشيرة البزون من خلال قوات الجيش وزيادة قوة الشرطة بقوله"**000إن اتصالها ببعض عشائر الغراف والمنتفك التي تأمل منها بعض المساعدات كل ذلك قد عرقل نجاح المساعي التي بذلناها في هذا الخصوص، أما الأن فلم يبق الا افهام هذه العشيرة (فعلاً لا قولاً ) إن الحكومة لابد أن تضرب على يد المعتدين وتقطع دابر الفساد000"** يتضح جلياً أن المتصرف يطلب من وزير الداخلية، استخدام القوة بضرب عشيرة البزون، باعتبارها هي المعتدية في البدء ويحملها عدم نجاح المساعي الحل السلمي([[319]](#footnote-319))

وقبل أن يقرر وزير الداخلية استخدام القوة من عدمها، جاء كتاب المفتش الاداري في الناصرية (مستعجل جداً) إلى وزارة الداخلية، ذي العدد(2) المؤرخ في الخامس عشر من أيار 1938المتضمن **"000بما إن الوزارة الحاضرة وعلى راسها فخامة السيد المدفعي لا توافق على سفك الدماء فأني أرى من المصلحة الادارية إن لا ترسل الوزارة أي قوة إلى جزيرة السيد أحمد الرفاعي ولا ترسل انذار الى العشيرة المنهزمة ...وإنما ترسل اشخاص كهيئة ناصحة من رؤساء العشائر الذين لهم نفوذ وثبت اطاعتهم للحكومة كخيون آل عبيد رئيس عشيرة العبود ومنشد الحبيب رئيس عشيرة آل غزي وسليمان النصر الله رئيس عشير البو صالح 000وبذل النصائح اللازمة حول ما وقع بين العشيرتين من القضايا فالحكومة حاضرة ان تحسمها وفق قانون العشائر000 "**([[320]](#footnote-320)).

وقد فضلت الوزارة هذا الاقتراح، وامتنعت عن استخدام القوة، واحيلت القضية إلى مجلس التحكيم العشائري، وقد حلت المصالحة بين الطرفين وأصبح الفصل دم مقابل دمولكن بشرط أن يعطي شيخ أل زيرج شواي الفهد الاراضي ( الشكحة، والطينة ، والمغيريج ) إلى عشيرة البزون، لكن هذه المصالحة لم تنه الخلاف بشكل نهائي، ففي عام 1946 تجدد الخلاف إلا أن الاجراءات والتدابير التي اتخذها المتصرف فخري الطبقجلي حالت دون وقوع القتال([[321]](#footnote-321)).

**ج - المتصرفية والاحكام العرفية (1941-1946):-**

إن إعلان الاحكام العرفية يعني توقف الكثير من القوانين النافذة، اذ نص الدستور العراقي على، "**إن في حالة حدوث قلاقل أو ما يدل على حدوث خطر من غارة عدائية على أي جهة من جهات العراق فيجوز اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في انحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل والغارة ويكون تطبيق القوانين والأنظمة المرعية بالبيان الذي تعلن به الاحكام العرفية"**([[322]](#footnote-322)).

ولتوضيح مسالة مهمة وهي أن إعلان الاحكام العرفية في منطقة ما، وإن كان من شأنه أن يغير الوضع الاداري والقانوني لتلك المنطقة إلا أن اعمال السلطة الادارية في تلك المنطقة تبقى منوطة بها بالقدر الذي تحدده بيانات وقرارات الجهة العليا المختصة عن الادارة العرفية، كما أن مسؤوليات الموظف الاداري فيما يختص بالأمور التي تنتقل الى الجهات العسكرية لا تنتفي بمجرد إعلان الاحكام العرفية وإنما عليه أن يبدي المعونة إلى السلطات العسكرية المختصة للقيام بواجباتها في حالة طلب هذه السلطات منه ذلك([[323]](#footnote-323)).

يبقى على الموظف الاداري إتخاذ الإجراءات لتحقيق الغايات التي يتوخاها في وحدته الادارية بموجب قانون إدارة الالوية والقوانين الاخرى التي لا تتعارض مع احكام الادارة العرفية والغاية منها، كما عليه ان يقوم بتنفيذ كافة الاعمال التي تعهدها إليه السلطات العسكرية التي تطلبها الإدارة العرفية ويكون مرجع الموظف الاداري في هذه الاحوال الجهة العسكرية المسؤولة([[324]](#footnote-324)).

طبقت الاحكام العرفية في اللواء بعد فشل حركة أيار عام 1941، التي كان لها الأثر الواضح على اللواء، من خلال مشاركة الأهالي والمتصرفية في دعم الجيش العراقي، فقد تسارعت الاحداث بين الحكومة العراقية وبريطانيا حتى وصلت الى الصدام المسلح عام 1941، إذ قامت القوات البريطانية بضرب الجيش العراقي في البصرة([[325]](#footnote-325))، وبسبب عدم التكافؤ بين الجانبين، انسحبت القوات العراقية الى القرنة، فكان للعشائر العراقية في هذه المنطقة دور كبير في استقبال القوات وتقديم المساعدة لها، وكذلك قاموا بجمع الاسلحة والتبرعات لمساعدة الجيش والشرطة والانضمام الى صفوفهم في ايقاف الزحف البريطاني([[326]](#footnote-326)).

بينما كان الأمر في لواء العمارة في حالة من الحماس القومي من قبل العشائر في اللواء أو الحكومة المحلية التي كان يمثلها المتصرف ماجد مصطفى([[327]](#footnote-327)) الذي انضم إلى الجيش والشرطة والعشائر المدافعة في القرنة، أما من جانب عشائر اللواء فقد قام رؤساء العشائر بالتبرع بالرجال وسلاح والمال والقوارب النهرية الصغيرة "المشحوف"([[328]](#footnote-328))ومنهم الشيخ مجيد الخليفة الذي تبرع بخمسين قارب، وفي كل قارب خمس رجال مسلحين، وتبرع بمثل ذلك الشيخ شواي الفهد، والشيخ محمد العريبي، وهكذا تبرع كل رئيس عشيرة بما امكنه([[329]](#footnote-329)) .

وقسمت قوات العشائر إلى قسمين، عشائر القرنة وكان عليها إن تتقدم الى (كرمة علي) لتستقر في الأهوار والبساتين نهاراً وتقوم بواجباتها أثناء الليل في مشاغلة العدو اسبوعاً، ثم تعقبها عشائر العمارة فتعمل عملها اسبوعاً اخراً، وقامت هذه القوات بأخلاء قرية العزير من سكانها خوفا من تعرضهم للقصف من قبل القوات البريطانية، التي لم تتقدم الى القرنة بسبب تعليمات القيادة البريطانية إلى قواتها في البصرة، بعدم التقدم ما لم يكن هناك تعاون بينها وبين العشائر المنطقة لتفادي الصدام معها، ونتيجة لذلك، لم تحدث أي مواجهات حقيقية بين الطرفين، لكن بعد وصول القوات البريطانية إلى بغداد وهروب قادة الجيش ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في التاسع والعشرون من أيار 1941 إلى إيران، أخذت القوات المرابطة تفتقد الى القيادة، فعمت الفوضى والخلافات بين الجيش والعشائر، وبالتالي استخدام الجيش القوة ضد رجال العشائر([[330]](#footnote-330)).

وفي الثامن عشر من تموز 1941 أعلنت الاحكام العرفية في لواء العمارة وفقاً لأحكام المادة الاولى من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم (56) لسنة 1940([[331]](#footnote-331))، حيث كان هذا المرسوم ينص على زيادة صلاحيات وزير الداخلية وله الحق في منحها وتخويلها الى المتصرفين، وفي مثل هذه الظروف بدأت حملات اعتقالات واسعة للعديد من الأهالي في اللواء وزجوا في السجون والمعتقلات، مثل معتقل الفاو ومعتقل العمارة([[332]](#footnote-332))، فقد عانى أهالي العمارة الكثير جراء هذه الاحكام التي استغلت ابشع استغلال من قبل الحكومة المحلية للواء، واستمرت حتى عام 1946 حيث الغي هذا المرسوم([[333]](#footnote-333)).

**د - انتفاضة ال فرطوس (1949-1950):-**

أستغلت المتصرفية صلاحيتها على الجيش والشرطة، حتى في اسكات الاصوات المطالبة بحقوقها المشروعة، مثل ما حصل في انتفاضة ال فرطوس، التي كان سببها مطالبتهم بتخصيص اراضي خاصة للعشيرة التي كانت تسكن وتستغل اراضي الكبيسة، التي تقع في الشمال الغربي من المجر الكبير، وهي على الحدود المشتركة بين العمارة والناصرية، إذ أن هذه الاراضي تعود إلى الشيخ سكر النعمة شيخ عشيرة آل عيسى عن طريق كونه ملتزم أول، بالمقابل تقوم عشيرة آل فرطوس بالالتزام من الشيخ كونها ملتزم ثاني، لكن هذه المطالب واجهت برفض من قبل الحكومة والادارة المحلية([[334]](#footnote-334))

دفع هذا الرفض آل فرطوس إلى إعلان العصيان المسلح، لكنه واجه من قبل المتصرفية بأصدر الأوامر الى سرية الفوج المشاة الالي في الثاني عشر من حزيران 1949 في القضاء على هذه الانتفاضة، باتفاق الإدارتين في العمارة والمنتفك، وتمكنت الشرطة من سحقها وتهجيرهم الى لواء المنتفك، وفي العام التالي عاودت هذه العشيرة السيطرة على الأرض من جديد، مما دفع المتصرفية لارسال قوات من الشرطة لمعاقبة هذه العشيرة في مطلع حزيران 1950، وسحق الانتفاضة الثانية مع فرض غرامة مالية حتى تكون عبرة لغيرها من العشائر، لكن هذه الانتفاضة لم تكن الأخيرة التي حدثت بل تلتها انتفاضة آل ازيرج عام 1952 وقد جوبهت بقوة بالحديد والنار، من قبل الشرطة حتى تمكنت من القضاء عليها([[335]](#footnote-335)).

ج- **انتفاضة عام 1956:-**

إن الحديث عن انتفاضة 1956 يختلف عن الانتفاضتين السابقتين من حيث الاتساع والمطالب، إذ لم تكن هناك مطالب عشائرية أو مناطقية، بل كان سبب هذه الانتفاضة هو قومي، إذ شن العدوان الثلاثي على مصر، من قبل فرنسا و بريطانيا والكيان الصهيوني في التاسع والعشرين من تشرين الأول1956، بعد أن قامت مصر بتأميم قناة السويس في السادس والعشرين من تموز من العام نفسة، مما كان له صدى واسع في الاوساط الشعبية العراقية فعبرت هذه الجماهير رفضها للعدوان السافر([[336]](#footnote-336)).

إذ اتخذت طريق المظاهرات للتعبير عن تأييدها للشعب والحكومة المصرية، مع رفضها الموقف الرسمي العراقي الذي لم يكن على مستوى الحدث اقتصرت هذه المظاهرات في بداية على بغداد، إذ انطلقت في الأول من تشرين الثاني1956 وتجددت في اليوم الثالث من نفس الشهر، شارك فيها طلاب الكليات والمعاهد العليا، وحدث على اثرها مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين على اثرها اتسعت حدتها لتشمل فئات ومناطق اخرى من العراق ومنها لواء العمارة ([[337]](#footnote-337)).

خرجت المظاهرات في لواء العمارة ، وسارت في الشوارع متوجهة الى مبنى المتصرفية مرددة هتافات ضد العدوان الثلاثي، ومنددة بموقف الحكومة وسقوط حكومة نوري السعيد، لكن تدخل قوات الشرطة أحال دون ذلك إذ اعتدت عليهم بالضرب واعتقال العديد وكان اغلبهم من طالب المدارس، ولم تكتف بذلك بل قامت شعبة التحقيقات الجنائية في اللواء بمراقبة الأحزاب الموجودة في اللواء، وكذلك الجمعيات الثقافية حتى لم تستثنِ التجمعات العشائرية([[338]](#footnote-338)) .

وقامت الشرطة بالتعاون مع المتصرفية باعتقال العديد من الطلبة حسب كتاب متصرفية العمارة الى وزارة الداخلية المرقم (س/ 348) المؤرخ في الثاني والعشرون من كانون الاول 1956 المتضمن أسماء الطلبة المقبوض عليهم بتهمة الاشتراك في المظاهرة، واسماء من تم الأفراج عنهم من قبل المجلس العرفي العسكري لعدم توفر دلائل ثبوتية ضدهم([[339]](#footnote-339)).

أستمر التعاون والتكامل بين الشرطة والجيش من جهة والمتصرفية من جهة اخرى حتى الأيام الأخيرة من العهد الملكي، ويتضح ذلك من خلال كتاب معاونيه أمن العمارة المرقم(1) المؤرخ في السادس من كانون الثاني 1958 المبلغ إلى متصرفية لواء العمارة إذ يذكر هذا التقرير ما نصه **" إن في ذكرى تأسيس الجيش العراقي وقيام القطعات بعرضها العسكري هذا اليوم واثناء مرور هذه القطعات امام ثانوية العمارة كانت هناك مجموعة من الطلاب تهتف يحيى الجيش العراقي وتحيى الوحدة العربية ويحيى جمال عبد الناصر، يعيش الاتحاد السوري المصري، وكانت هناك هتافات موجهه ضد الحكومة..."** ،على إثرها قامت مديرية معارف العمارة بفصل الطلبة المشاركين في الهتافات استناداً إلى كتابها المرقم(685) المؤرخ في الثالث عشر من شباط 1958 المرسل الى ادارة المدرسة([[340]](#footnote-340)).

وعلى وفق ما تقدم، لم نرى احداث أو امور عكرت صفوة العلاقة بين المتصرفية والجيش والشرطة، وقد استمر هذا التفاهم الى سقوط الحكم الملكي، وعليه يمكن القول ان المنفعة المتبادلة بين الجانبين، جعلت هذا الامر مستمر، أي أن احتياج المتصرفية للقوات لحفظ الأمن في اللواء، خصوصا أنها مناطق عشائرية وذات بيئات مختلفة، جعل من الشرطة في نظر المتصرفية المنقذ والمخلص، وفي الجانب الاخر إن احتياج الشرطة والجيش في اللواء وخصوصا القادة، إلى غطاء قانوني لبعض الاعمال التي كانت توفرها لهم المتصرفية، سهل هذا التواصل وادامة العلاقة حتى النهاية .

**المبحث الثالث**

**علاقة المتصرفية بالتفتيش الاداري(1921- 1958):-**

بعد أن اكتمل احتلال العراق اصبح خاضعَا إلى إدارة المناطق المعادية المحتلة التي كانت تابعة الى الادارة المدنية المرتبطة بحكومة الهند([[341]](#footnote-341))، أما في عهد الانتداب البريطاني واقامة الحكم الملكي في العراق عام 1921 فقد صار نظام الحكم محدداً ببنود المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922 وتعديلاتها([[342]](#footnote-342)).

وحسب هذه المعاهدة، فقد تحول الحكام السياسيون البريطانيون في إدارة الألوية الى مشاورين للموظفين الإداريين العراقيين([[343]](#footnote-343))، ثم أصبح منصبهم يحمل تسمية((مفتش إداري )، بموجب قانون المفتشين الإداريين الصادر في الثالث والعشرون من كانون الثاني 1923 واسست في وزارة الداخلية (مفتشية إدارية عامة) في العام نفسة، مكونة من رئيس مفتشين، والمفتشين الإداريين، ويقوم بوظيفة رئيس المفتشين مستشار وزارة الداخلية اضافة الى وظيفته، ويكون مقر المفتشين الدائم في بغداد ([[344]](#footnote-344)).

وقد اكد نظام التفتيش الإداري أن مجمل السلطة التنفيذية يجب أن تكون بأيدي الحكام الاداريين العراقيين([[345]](#footnote-345))، وكانت هيأة التفتيش عند تأسيسها مكونة من (24) مفتشاً بموجب اتفاقية الموظفين البريطانيين المعقودة في الخامس والعشرون من أذار 1924ومن ثم قلص العدد الى (18) مفتشاً([[346]](#footnote-346)).

خلال هذا القانون حددت وظائف المفتشين الإداريين في قيامهم في التفتيش ورفع التقارير عن جميع الامور المتعلقة بالأمن العام وتنفيذ القوانين، مع إبداء الرأي بشان الاصلاحات التي يراها المفتشون مناسبة لتصحيح العملية الادارية([[347]](#footnote-347))، أي صلاحيات تفتيش جميع دوائر الحكومة والبلديات عدا المحاكم الجزائية والحقوقية والشرعية والدينية([[348]](#footnote-348))والجيش، على أن يحق لهم أن يفتشوا الجيش بطلب من الوزير المختص([[349]](#footnote-349))، وكذلك على المتصرفين أن يستشيروا المفتشين الإداريين إذا كانوا حاضرين في مناطقهم في بعض الأمور مثل الأمن العام، واستعمال القوة المسلحة، وفي الحالات الاضطرارية والمستعجلة([[350]](#footnote-350)).

حددت العلاقة بين المتصرفين والمفتشين الإداريين، عن طريق التأكيد على أن هؤلاء المفتشين وإن لم يعودوا مستشارين لكن مهامهم الجديدة هي ( تفتيشية صرفة) ، وهذا لم يمنع من أن تكون لهم صلة بالموظفين الإداريين، الأمر الذي يلقى على عاتق الموظفين الإداريين واجب تسهيل مهامهم، وفي الوقت نفسه دعت المتصرفين إلى ضرورة تزويد المفتشين بكل المعلومات المطلوبة، ويحق للمفتش سؤال المتصرف وعلى الاخير الاجابة([[351]](#footnote-351)).

لقد تم تحديد عدد المفتشين ومناطقهم التفتيشية من خلال بيان اصدرته وزارة الداخلية عام 1933. اذ قسم العراق الى خمسة مناطق تفتيشية، حيث تضم المنطقة التفتيشية الاولى ألوية الموصل واربيل، أما المنطقة التفتيشية الثانية، شملت ألوية كركوك وسليمانية وديالى، بينما المنطقة الثالثة، ضمت ألوية بغداد والكوت والدليم ، والمنطقة الرابعة، التي ضمت ألوية الحلة والديوانية وكربلاء ، الخامسة، التي ضمت البصرة والعمارة والمنتفك([[352]](#footnote-352)) .

وفي عام 1933، عين أول عراقي رئيسا للتفتيش الاداري، إذ صدرت الارادة الملكية في السادس والعشرون من تشرين الثاني 1933 بتعيين السيد عبد العزيز القصاب([[353]](#footnote-353)).أما إذا عدنا إلى المناطق التفتيشية فان هذه المناطق قد الغيت من قبل وزارة الداخلية وحسب الأمر الاداري المرقم (556) بتاريخ الثاني من شباط 1938، واصبح المفتشون الاداريون يخرجون بحسب آوامر وزير الداخلية، الى أي لواء عند الضرورة، أو التفتيش الدوري دون تعيين مناطق تفتيشية محددة كما كان سابقاَ([[354]](#footnote-354)) .

لا يفهم من هذا الحديث إنه لم يكن لوزير الداخلية قبل هذا التاريخ، الحق في طلب من هيئة التفتيش القيام بتفتيش منطقة معينة أو للواء عند الضرورة، فقد طلب وزير الداخلية من رئاسة الهيئة التفتيشية للمنطقة الخامسة في البصرة ، القيام بتفتيش لواء العمارة في كتابة المرقم(1174) بتاريخ العشرون من أيار 1936 ما نصه **"** **نرجو اجراء** **ما يلزم للقيام بتفتيش كافة الوحدات الادارية والمؤسسات الحكومية والبلديات التابعة الى لواء العمارة وتقديم تقريراً عن كل وحدة إدارية أو مؤسسة على حدى حال اكمال تفتيشها"**([[355]](#footnote-355)).

لقد احتوت تقارير المفتشين الإداريين الخاصة بلواء العمارة، على العديد من رصد المخالفات، واقتراح حلول لبعض المشاكل التي كان يمر بها اللواء، وكذلك عن طريق هذه التقارير كانت تصل بعض المظلومية التي كانت تقع على بعض المؤسسات أو الاشخاص الى الجهات المختصة، من أجل ايجاد الحلول المناسبة لها، ولاجل معرفة المزيد عن العلاقة بين المتصرفية والتفتيش الاداري، يجب الاطلاع على بعض التقارير الخاصة بلواء العمارة .

تضمنت بعض تقارير المفتشين الإداريين رصد العديد من المخالفات، وايصالها الى وزير الداخلية، وبالتالي الى المتصرفية في لواء العمارة من اجل تصحيح الاخطاء ، فقد رصدت مخالفة استخدام السجناء في أعمال السخرة من قبل ادارة سجن العمارة، إذ ذكر المفتش الاداري في كتابه المرقم (31) بتاريخ السابع وعشرون من كانون الثاني 1936، إن المساجين قد سخروا في العديد من الاعمال، مثل التنظيف والطبخ، وانشاء سدة على ضفة النهر لحساب البلدية بدون موافقة مديرية السجون العامة، وكذلك كان المساجين يعملون في دائرة الشرطة وفي دار عائدة للحكومة يشتغلون في البناء بدون اجرة . واقترح اصدار التعليمات الملزمة بعدم استخدام المساجين وتشغيلهم بدون اجرة قبل استحصال موافقة مديرية السجون العامة مع حصر اعمالهم بالأمور المتعلقة بالمنافع العامة([[356]](#footnote-356)).

وشملت تقارير المفتشين الإداريين الذين زاروا العمارة على الحالة الصحية للأهالي في اللواء، وواقع الخدمات الصحية والامراض السارية، في العديد من المدد المختلفة، وبيان احتياجات القطاع الصحي، من ملاك صحي أو الادوية أو مستشفيات، وعند مطالعة كتاب المفتش الاداري رقم (31) بتاريخ السابع والعشرين من كانون الثاني 1936، نجد أن المفتش الاداري يذكر الامراض السارية في هذا التاريخ، مثل مرض السفلس((syphilis ([[357]](#footnote-357)) ومرض الجذام، حيث قال "**...أن هذين المرضين ينتشران في اللواء بخلاف الالوية الاخرى..."،** ويذكر ايضا ان الامراض الباقية مثل البلهارزيا والملاريا والتراخوما فأنها لا تقل عن الالوية الاخرى([[358]](#footnote-358)).

وبين المفتش الاداري في الكتاب نفسه، الحلول المقترحة بعد ان الزم الدوائر المختصة، في مكافحة هذه الامراض بصورة عامة، والسفلس والجذام بصورة خاصة ، اقترح أن يكون مستوصف سيار، وانشاء مستشفى للمجذومين في العمارة خارج القصبة ، وقد أيد هذا الاقتراح من قبل رئاسة صحة العمارة ([[359]](#footnote-359)).

وهناك بعض الامور ذكرها المفتشون الإداريون في تقاريرهم كانت سبب في اظهار الغبن الذي كان يقع على اللواء ولا تستطيع المتصرفية القيام به دون مساعدة الحكومة المركزية، حيث ذكر واقع الطرق في لواء العمارة ( حسب تعبير المفتش الإداري) غير مبلطة يصعب المرور فيها اثناء هطول الامطار([[360]](#footnote-360))، وقد ذكر تقرير المفتش الاداري في كتابه المرقم تقرير (83) بتاريخ الثلاثين من أب 1946، يذكر حالة الطرق الخارجية للواء بقوله، " **لم يجر فتح طرق جديدة واهم طرق المواصلات في هذا اللواء طريق السيارات بغداد – عمارة – بصرة وحالة هذا الطريق لا تستدعي الارتياح لما فيها من بعض المخالفات والمرتفعات التي تثقل حركة السير بالانتظام لاسيما بعد سقوط الامطار وسيولها من الجبال المجاورة 000** "([[361]](#footnote-361)).

وأصبحت مهمة التفتيش الاداري من الأمور المهمة بالنسبة للمتصرفية، حيث كانت اضافة إلى وظيفتها الرقابية فأنها بمثابة مصحح للأخطاء، التي يقع فيها الموظفين في لواء العمارة، سواء كان بعلم أو بدون علم المتصرفية، ورفع الظلم ليس فقط عن اللواء (كما ذكرنا) عن طريق ايصال احتياجات ومعاناة اللواء فقط، بل شمل بعض الاشخاص في اللواء، فنرى أن في تقرير المفتش الاداري المرقم 15 المؤرخ في الثامن عشر من نيسان 1942الى وزير الداخلية،عن تفتيش مركز قضاء علي الغربي، يذكر أن في هذا القضاء ثلاث قضايا تعود إلى عام 1940، وقضيتان تعودان إلى عام 1941 لم تحسم بعد. مما دفع وزير الداخلية إلى أن يبعث بكتاب الى متصرفية لواء العمارة بتاريخ السادس والعشرين من نيسان 1942 الزم فيه المتصرفية الاسراع في حسمها وايضاح اسباب تأخير حسم كل منها([[362]](#footnote-362)) .

وإذا امعنا النظر في التقارير التي كتبها المفتشون الاداريون عن اللواء، سوف نجد انهم كتبوا عن العديد من التلاعب في القوانين المالية وعدم استيفاء بعض الاشخاص الأموال الأميرية، فقد ذكر المفتش الاداري بعد تفتيش ناحية المجر الكبير، في كتابة المرقم (44) هناك العديد من الاشخاص بقيت في ذممهم أموال، لكن يقول إنه وجد أن المكلف المؤرخ في الثاني والعشرين من كانون لثاني 1951، ان الشيخ مجيد الخليفةأكثر المكلفين تعنتاً، في عدم دفع ما في ذمته من الأموال الأميرية. ورغم أن الشيخ يملك عقارات في منطقة العمارة، وقد وضع الحجز عليها رغم ذلك لم يباع منها أي شيء. فقد اوصى بتحصيل ما بذمته بطرق قانونية، وبجميع ما خول الموظف من صلاحيات، حسب قانون تحصيل الديون المستحقة للحكومة([[363]](#footnote-363)) . يرى الباحث أن تعنت الشيخ مجيد الخلفية لم يإتي من فراغ، بل إنه صاحب نفوذ عشائري وسلطة في الحكومة المركزية، مما جعل موظفين الجباية يتجنبوا الاصطدام به من اجل استيفاء الاموال منه، وأريد أن أذكر أن هذه التقارير حول استيفاء الاموال من هكذا شخصيات ترفع الحرج عن الموظف البسيط وتقوي مركزة القانوني مقابل الشخصيات المتنفذة في اللواء وبالتالي خضوعها للقانون .

شملت جولات المفتشين كل مرافق الحياة في اللواء تقريبا، حيث يكون الامر خاص بعمل الحكومة يكون المفتشين الاداريين، فقد شملت تقاريرهم حتى أعداد النفوس واسماء العشائر واسماء شيوخها في اللواء، سوى كان في قضاء العمارة، أو الاقضية الاخرى التابعة له، أو في النواحي حيث ذكر المفتش الاداري في كتابه إلى وزارة الداخلية بتاريخ الثامن والعشرين من كانون الثاني 1951، إن عدد نفوس ناحية كميت يبلغ (20789) نسمة، ويسكن في هذه الناحية عشائر بني لام رئيسهم حاتم الغضبان، والبو دراج رئيسهم علي الفيصل، والبو علي رئيسهم الحاج محمد السلمان. وإن عدد الاسلحة المسجلة (24) سلاح متنوع، والاسلحة غير مسجلة يقدر عددها ب (1200) سلاح متنوع ([[364]](#footnote-364)).

لقد كانت من ضمن واجبات المفتش الاداري، أن يقوم بمتابعة الممتلكات العامة والابنية الحكومية في لواء العمارة وما تحتاج من ترميم أو إضافة، فقد ذكر المفتش الاداري في كتابة المرقم (22) المؤرخ في الثامن عشر من كانون الثاني 1955، إن على الحكومة انشاء جسر حديدي في ناحية المجر الكبير، ذلك لتسهيل عملية البيع والشراء للعشائر الواقعة في الجانب الايمن، نظراً لكون مركز الناحية يقع في الجانب الايسر، وكذلك ليسهل على الحكومة اقامة مشاريع عمرانية في هذا الجانب، وقد ذكر ايضا ان متصرفية لواء العمارة، سبق ان طلبت من وزارة المواصلات والإشغال في كتابها المرقم (8128) والمؤرخ في التاسع من اب 1955 بتخصيص المبالغ اللازمة لذلك([[365]](#footnote-365)).

ومن ضمن متابعات المفتش الاداري للممتلكات العامة، فقد تطرق في نفس الكتاب (الذي سبق ذكره)، إن سراي الحكومة في الناحية قديم جداً وصغير ولا يستوعب الموظفين والمستخدمين ، فقد اقترح إنشاء سراي جديد للحكومة، وكذلك بناء بضع دور لسكن الموظفين والمستخدمين من اجل تخليصهم من بدلات الايجار الباهظة (حسب تعبير المفتش الإداري)([[366]](#footnote-366)).

بينما احتوت تقارير المفتش الإداري، على اكتشاف بعض المشكلات الاجتماعية التي لم تلتفت لها الادارة المحلية في لواء العمارة، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لها، حيث تضمن تقرير المفتش الاداري في كتاب المرقم (245) المؤرخ في الثاني من نيسان 1958إلى وزارة الداخلية، إن انخفاض الماء في نهر دجلة، وعدم وجود سدود لتنظيم الري في ناحية شيخ سعد، ما جعل اغلب اراضي الناحية تحولت الى عديمة الفائدة، سوى بعض الاراضي التي تزرع بواسطة المكائن، هذا مع العلم ان هذه الطريقة غير مجدية اقتصادياً، خصوصاً لمزارعين الحبوب مما دفع اهل الناحية الى الهجرة ([[367]](#footnote-367)).

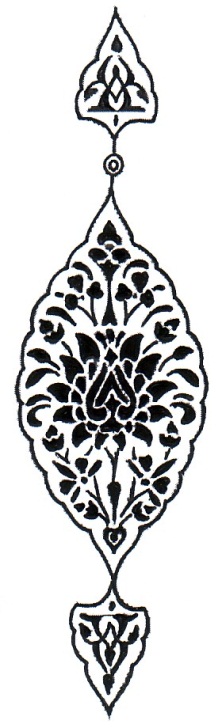
وتطرق المفتش الاداري في الكتاب المذكور، إلى أن عدد نفوس ناحية شيخ سعد في عام 1942 بلغ (12154) نسمة، أما في عام 1957 فقد أصبح (11220) نسمة، إذ علل هذا التناقص إلى الهجرة الكبيرة من الناحية، لذلك قدم اقتراح هو تغيير نوع المزروعات من الحبوب الى الخضروات والفواكه، مع اقراره ان هناك عادات وتقاليد عشائرية في لواء لعمارة تحول دون ذلك، لكنه يعتقد ان عن طريق التوعية والنصائح وتقديم الدعم المادي للفلاح سوف يتمكن من تجاوز هذه الازمة([[368]](#footnote-368)).

بقي علينا أن نذكر إن هذه الاقتراحات والتقارير، كانت تجد لها صدى واسع من قبل الحكومتين المركزية والمحلية واستجابات سريعة في بعض الاحيان، على سبيل المثال ذكر المفتش الإداري، في كتاب المرقم (228) المؤرخ في العشرين من نيسان 1958 الى وزارة الداخلية، إن أهالي ناحية العزير يقدمون بالمثول أمام محكمة قلعة صالح، إن هذا الأجراء يصعب على أهالي الناحية، ذلك لبعد المسافة ووعورة الطرق، مع عدم توفر واسطة النقل بالشكل المطلوب، فقد اقترح المفتش الاداري، ان يقوم حاكم بدء قلعة صالح بزيارة ناحية العزير من اجل تسهيل مهمة الاهالي ([[369]](#footnote-369)).

ومن أجل تفعيل هذا المقترح والمطلب، قامت وزارة الداخلية بعرض هذا الموضوع على وزارة العدلية، في كتابها المرقم (208) المؤرخ في الثلاثين من نيسان 1958، لكي تتخذ الاجراءات المناسبة من قبلها، لم تستغرق الاجابة وقتاً طويلاً، إذ وافقت وزارة العدلية في كتابها المرقم 480 المؤرخ في الثاني من حزيران 1958، فسمحت لحاكم بداءة قلعة صالح، بزيارة ناحية العزير مرتين في الشهر ويعد نافذ من تاريخ الامر([[370]](#footnote-370)).

إن مثل هذه التقارير وغيرها، تعطي انطباع ومعرفة كبيرة لدى الحكومة المركزية، عن مدى احتياج هذه المنطقة أو تلك، إلى الخدمات سوى كانت صحية أو تعليمية أو بلدية، من خلال المعلومات المتنوعة والمركزة من قبل المفتشين الاداريين، ذلك لمعرفتهم الكبيرة بالقوانين والخبرة التي لديهم في هذا المجال، ويرى الباحث إن المفتشين الإداريين قد كانت علاقتهم بالمتصرفية أضافة إلى الرقابة ورصد المخالفات وتقديم المعلومات، كانوا بمثابة اعلاميين يقومون بنقل معاناة الأهالي في اللواء، وايصال صوتهم إلى الحكومة المركزية واستمرت هذه العلاقة الى سقوط الحكم الملكي في الرابع عشر من تموز 1958.

الخاتمة

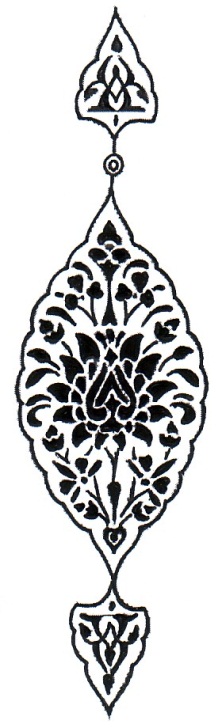


**الخاتمة**

يمكننا بعد هذه الدراسة أن نسجل استنتاجات اساسية حول الموضوع منها:

* إن لواء العمارة قبل التأسيس لم يكن منطقة ذات نفوذ للحكومة العثمانية بل كانت تتحكم به بعض العشائر العربية التي كونت تحالفات كبيرة واخذت بامتلاك الاراضي عن طريق الإلتزام من الدولة العثمانية مثل قبائل بني لام والبو محمد .
* كان سبب تأسيس لواء العمارة 1861من قبل الادارة العثمانية، للحد من نفوذ العشائر في هذا اللواء، وثوراتها المستمرة وضبط الضرائب، الا انها لم تنجح تماما في تحقيق غايتها، بسبب سياستها المتمثلة باستخدام القوة وعدم وضع حلول حقيقية للمشاكل التي كانت تعاني منها العشائر، وخاصة الالتزام لذلك استمر الجفاء بين العشائر والحكومة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني للواء.
* إن الادارة العثمانية في لواء العمارة لم تكن ناجحة بشكل كبير على الرغم من التقسيمات الادارية والهيكل التنظيمي للموظفين الإداريين، لكون توجه الدولة العثمانية في اعتبار العراق بشكل عام عبارة عن منافع لجمع الضرائب فقط فلم تكن هناك أي اصلاحات حقيقية أو مؤسسات تعليمية أو صحية خصوصا في لواء العمارة وبقي الحال على ما هو عليه الى نهاية الحكم العثماني .
* إن دخول القوات البريطانية الى اللواء قد غير الكثير من المفاهيم الادارية فقد الغيت الحكومة المحلية(المتصرفية) وكذلك التقسيمات الادارية السابقة واستعاضت عنها بتقسيمات جديدة( مقاطعة ومنطقة ) وكانت تحكم مباشر بواسطة ضباط العسكر، هذا الحكم العسكري أتاح للبريطانيين السيادة التامة على اللواء وكذلك امكانية جمع الضرائب بسهولة ويسر، خصوصا عندما اعتمدت على شيوخ المنطقة بعد أن اغرت بعضهم بالامتيازات والاراضي .
* يعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (نتيجة ثورة العشرين ) هي بداية تأسيس المتصرفيات في الالوية العراقية ومن ضمنها لواء العمارة بعد ان الغيت من قبل إدارة الاحتلال البريطاني، لكن هذه المتصرفية واجهتها العديد من الصعاب منها نقص القوانين التي تحدد نظامها وتسيير امورها الادارية، لذلك فضلت العودة الى القوانين العثمانية قبل الاحتلال البريطاني حتى يتم تشريع قوانين لنظام المتصرفية، الأمر الأخر من الصعوبات هو وجود المستشار البريطاني الذي أخذ يتدخل في عمل المتصرف مما أدى الى تكوين حكم مزدوج عرقل عمل المتصرفية .
* إن احتياج نظام المتصرفية الى قوانين اصبح من الامور الملحة اذ شرع قانون إدارة الالوية رقم (58) لسنة 1927، ليكون المرجع الاساس للموظفين في المتصرفية، فقد ورد مصطلح الادارة المحلية في هذا القانون الأول مرة ، لكن هذا القانون لم يلبي متطلبات نظام المتصرفية في أن تكون ذات استقلال مالي ومعنوي، لذلك الغي بصدور قانون إدارة الالوية رقم (16) لسنة 1945 الذي نص على تشكيل هيئة محلية فيها اعضاء منتخبون تسمى ( مجلس اللواء العام ) إذ اصبحت الادارة المحلية في اللواء ولأول مرة تتمتع بشخصية معنوية.
* إن نظام المتصرفية ما هو إلا نظام اداري، لا يعدو عن كونه تخويلا لبعض مهام الوظيفية الادارية الى الهيئات المحلية، التي تخضع لرقابة واشراف السلطة التنفيذية المركزية، وفي ظلها لا تتمتع الهيئات المحلية بممارسة الوظائف السيادية، أو اتخاذ أي قرار بصددها .
* المبدأ العام الذي يحكم توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية والهيئات المحلية بموجب نظام اللامركزية الادارية، إن يتم ذلك عبر تشريع عادي، وليس عبر تشريع دستوري، وإن كان ذلك لا يمنع من تحديد المبادئ العامة بموجب الاخير، بمعنى أن الوحدات الادارية المحلية بموجب نظام اللامركزية الادارية، تجد سند أختصاصاتها في تشريع عادي، على عكس الوحدات الاقليمية في اللامركزية السياسية التي تجد سند اختصاصاتها في الدستور .
* طبقت الدولة العراقية الوطنية الحديثة اللامركزية الادارية، منذ تكوينها لكن على غير هدى أو اسس واضحة، إلا أن تطبيقاتها اخذت تتطور شيئاً فشيئاً، حتى نهاية الحكم الملكي، ليشهد تراجعاً ملحوظاً في تبني تطبيقاتها في الواقع العملي في ظل العهد الجمهوري .
* اجمعت التشريعات العراقية على الاخذ بنظام الجمع بين التعيين والانتخاب في تشكيل المجالس المحلية، وبالنسبة للأعضاء المنتخبين، بدأ الامر بالية أقرب ما تكون إلى الاختيار منها إلى الانتخاب، ثم تطور ليشهد النظام الانتخابي مساواة بين المجلس النيابي وتلك المجالس، آلية الانتخابات، مع عقد الخمسينات من القرن الماضي .
* إن رؤساء الوحدات الادارية في لواء العمارة ابتداءً من المتصرف والقائمقام ومدير الناحية، قد عهد المشرع العراقي بمسألة اختيارهم وتعيينهم إلى السلطة المركزية، بل أكثر من ذلك فأن السلطة المركزية هي الوحيدة صاحبة الاختصاص بعزلهم وتعزيرهم واحالتهم على التقاعد بموجب القوانين المرعية ، مما يجعلهم طوع بنانها فلا يجرؤ أي منهم على مخالفة اوامرها ونواهيها وهي صاحبة السلطة المطلقة في كل ذلك.
* أما علاقة المتصرفية بالحكومة المركزية هي علاقة تابع ومتبوع في بعض الامور، مع الاحتفاظ ببعض الاستقلال الذاتي لامور اخرى، حيث كان هناك نوع من التوازن بين الحكومتين على سبيل المثال تترك الشؤون المحلية للواء بيد المتصرفية لتسييرها، وبرغم من تمتعها بشخصية معنوية لكن تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها لضمان عدم مخالفة السياسة العامة للدولة، بينما تحتفظ الحكومة المركزية ببعض الصلاحيات التي لا تشاركها فيها المتصرفية مثل القضاء والدفاع والشؤون الخارجية .
* بينما القوات الامنية سواء كانت شرطة أو قوات من الجيش، فأن علاقتها بالمتصرفية قد حددت عن طريق القوانين التي نصت عليها، مثل قوانين الالوية لعام 1927 ، 1945، وكيفية الاستعانة بالجيش في حالة عدم تمكن الشرطة من الامساك بزمام الأمور، فيكون طلب المساعدة من قبل المتصرف بكتاب الى وزير الداخلية ، أما إذا لم يكن هناك متسع من الوقت فان للمتصرف الحق بإصدار الاوامر إلى الجيش في اللواء بشكل مباشر.
* إذا نظرنا إلى التنفيش الاداري وعلاقته بالمتصرفية، فأننا نجد إن عمل المفتشين هو كشف المخالفات المالية والقانونية، التي يقع فيها الموظفين في لواء العمارة، لكن هؤلاء المفتشين قد خدموا اللواء بشكل غير مباشر بواسطة التقارير التي ترفع الى وزير الداخلية، موضحين ما يدور وما يجري وما ينفذ من مشاريع وخدمات مع بيان النقص الحاصل فيها، أي ايصال صوت الغبن الذي كان واضح في الخدمات الصحية والعلمية في اللواء، وبالتالي ايجاد الحلول المناسبة لها، في نظر الباحث إن المفتشين الإداريين هم بمثابة الاعلامين لنقل واقع حال اللواء الى الوزارة المختصة .

## الملاحق



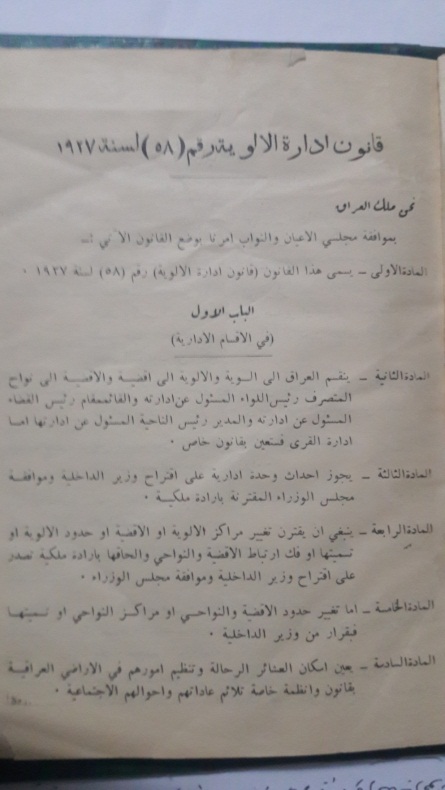
**ملحق رقم (1)**

**جدول بأسماء متصرفي لواء العمارة خلال مدة 1921-1958**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **التسلسل** | **المتصرف** | **تاريخ تسنم المنصب** |
| **1** | **محمد صالح باشا اعيان العباسي** | **أول متصرف للحكومة العراقية** |
| **2** | **عبد الله الصانع** | **1/10/1924** |
| **3** | **جميل المدفعي** | **1/2/ 1927** |
| **4** | **حميد عبد الله الدليمي** | **1/ 6/1927** |
| **5** | **أمجد العمري** | **2/ 8/1929** |
| **6** | **عارف قفطان** | **21/ 4 /1930** |
| **7** | **محمود فخري** | **2/ 6/1931** |
| **8** | **أحمد زكي الخياط** | **20/ 4 1932** |
| **9** | **مصطفى العمري** | **4/8 /1933** |
| **10** | **محمود اديب** | **9/ 12/1933** |
| **11** | **عبد الحميد عبد المجيد** | **16/10/1935** |
| **12** | **خليل إسماعيل** | **27/10/1937** |
| **13** | **ماجد مصطفى** | **5/ 10/ 1938** |
| **14** | **عبد الله علوان** | **3/ 5/ 1941** |
| **15** | **موسى كاظم أل شاكر** | **1/7/1941** |
| **16** | **عبد الرزاق عدة** | **8/ 11/ 1941** |
| **17** | **سعد صالح** | **26/10 /1943** |
| **18** | **فخري الطبقجلي** | **23/ 1 / 1945** |
| **19** | **موسى كاظم آل شاكر** | **29/ 11 /1947** |
| **20** | **مراد الشاوي** | **5/ 12/ 1950** |
| **21** | **مشكور ابو الطبيخ** | **30/ 3 / 1953** |
| **22** | **حسين أسعد** | **1957([[371]](#footnote-371))** |

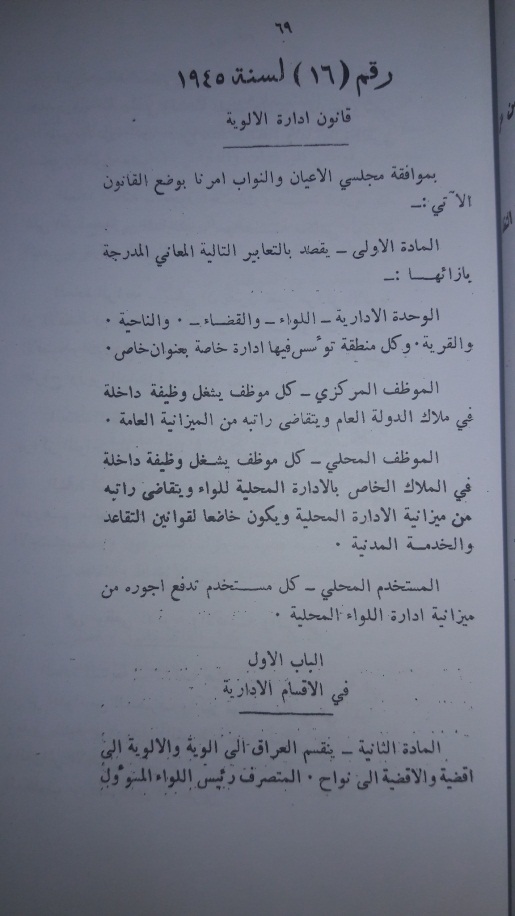
ملحق رقم (2)

قانون ادارة الالوية رقم (58) لعام 1927(1)



(1) دار الكتب والوثائق ، الارشيف الوطني العراقي، المكتبة الوثائقية ، وزارة الداخلية، مطبعة الحكومة ، قانون إدارة الالوية لعام 1927، ص 1-15.

ملحق رقم (3)

قانون ادارة الالوية رقم (16) لعام 1945(1)

(1) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1945، مطبعة الحكومة، بغداد ،1945.

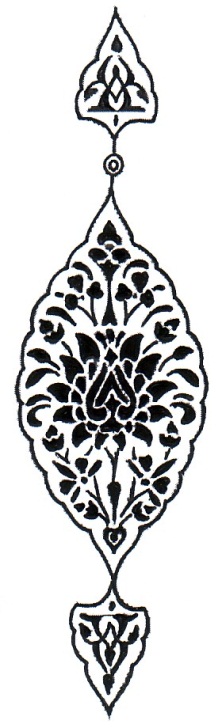
ملحق رقم (4)

كتاب المفتش الاداري في لواء المنتفك الى وزير الداخلية بخصوص النزاع العشائري بين عشيرة أل زيرج وعشرة البزون(1)



(1) د . ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6977/ 32050 ، عنوان الملفة حوادث عشائر المنطقة 1938- 1938

## المصادر والمراجع



**أولاً الوثائق:-**

**أ/ الوثائق غير منشورة :-**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| رقم الملفة | عنوان الملفة | السنة |
| 2099 / 32050 | تقارير ادارية | 1916-1917 |
| 2283/ 3205 | لملفة الابنية التركية المشغولة من لاحتلال البريطاني | 1919 |
| 347/32050 | ميزانية لواء العمارة | 1921-1922 |
| 2433/ 311 | مقررات مجلس الوزراء | 1922- 1923 |
| 4269/ 32050 | نظام التفتيش الاداري | 1923 |
| 3122/ 32050 | الرواتب الخاصة بالتفتيش الاداري | 1921-1923 |
| 2619/ 32050 | الموضوع فتاوي النجف بتحريم الانتخابات | 1922- 1923 |
| 1500/32050 | الكهرباء والماء في لواء العمارة | 1924 |
| 2542/32050 | ملاك وزارة الداخلية | 1921- 1924 |
| 2433/ 311 | مقررات مجلس الوزراء | 1922- 1923 |
| 1491/ 32050 | بلدية المجر الصغير | 1924- 1925 |
| 687/ 32050 | تقارير لواء العمارة | 1930- 1931 |
| 9654/32050 | تفتيش العمارة | 1936 |
| 7437/ 32050 | تقارير لواء العمارة | 1936- 1938 |
| 7683/ 32050 | تفتيش الشرطة في لواء العمارة | 1939 |
| 3362/32050 | تقارير تفتيش مركز قضاء علي الغربي | 1942-1942 |
| 9717/ 32050 | انتخاب اعضاء مجلس اللواء | 1945- 1948 |
| 8354/ 32050 | التشكيلات الادارية في العمارة | 1945- 1956 |
| 7983/ 32050 | كتاب مرسل من متصرفية لواء العمارة الى وزارة الداخلي | 1945 |
| 8266/32050 | تفتيش العمارة | 1946 |
| 7582/ 32050 | التفتيش الاداري | 1940 – 1951 |
| 10758/ 32050 | نظام التفتيش الاداري | 1932- 1952 |
| 6979/32050 | تقارير تفتيش العمارة | 1951- 1951 |
| 8354/ 32050 | التشكيلات الادارية في العمارة | 1945-1956 |
| 8914/32050 | تفتيش الوحدات الادارية في العمارة | 1955-1956 |
| 5354/ 32050 | نقل مركز ناحية المجر الصغير | 1954 |
| 8354/ 32050 | الملفة السدود والفيضانات في العمارة | 1948-1955 |
| 10907/ 32050 | تقارير تفتيش لواء العمارة | 1958-1958 |
| 3216 / 311 | عنوان الملفة تقارير لواء العمارة | 1956 |
| 7247/ 32050 | الخطة الخمسية للواء العمارة | 1955-1959 |
| 1178 / 421200 | الملفة الطلاب ومعاملاتهم | 1956-1958 |
| 8414/ 32050 | تقارير تفتيش لواء العمارة | 1955-1956 |
|  |  |  |

**ب/الوثائق المنشورة :-**

1. د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين ولأنظمة لسنة 1941.
2. د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين ولأنظمة لعام 1923.
3. د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ، 2543/32050، موضوع الملفة ملاك وزارة الداخلية .
4. . القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1944.
5. الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1954،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954.
6. الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1956،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956.
7. الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1957،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957.
8. الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958.
9. الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959.
10. قانون إدارة الالوية رقم 58 لسنة 1927, وزارة الداخلية , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1927.
11. قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931, وزارة الداخلية , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1931.
12. قانون التفتيش الاداري رقم 24 لسنة 1933, وزارة الداخلية , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1933.
13. قانون إدارة الالوية رقم 16 لسنة 1945, وزارة الداخلية , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1945.
14. قانون تعديل قانون إدارة الالوية رقم 16 لسنة 1945 المرقم 26لسنة 1958, وزارة الداخلية , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958.
15. قانون تعديل قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931 المرقم 9 لسنة 1958, وزارة الداخلية , مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958.
16. سجل الحكومة العراقية لسنة1925، مطبعة الحكومة، بغداد، 1925..
17. سجل الحكومة العراقية لسنة1927، مطبعة الحكومة، بغداد، 1927.
18. سجل الحكومة العراقية لسنة1932، مطبعة الحكومة، بغداد، 1932.
19. سجل الحكومة العراقية لسنة1940، مطبعة الحكومة، بغداد، 1940.
20. سجل الحكومة العراقية لسنة1943، مطبعة الحكومة، بغداد، 1943.
21. سجل الحكومة العراقية لسنة1948، مطبعة الحكومة، بغداد، 1948.
22. سجل الحكومة العراقية لسنة1950، مطبعة الحكومة، بغداد، 1950.
23. سجل الحكومة العراقية لسنة1953، مطبعة الحكومة، بغداد، 1953.
24. سجل الحكومة العراقية لسنة1956، مطبعة الحكومة، بغداد، 1956.

**ثانياُ :- الكتب العربية والمعربة :-**

**أ/الكتب العربية:-**

1. أحمد خليف عفيف ، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الإنتداب البريطاني1920- 1932، عمان ، 2008.
2. أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، النظام اللامركزي وتطبيقاته ، بيروت ، 2013.
3. أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان ، 2011.
4. أحمد صدقي علي شقيرات ، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن 1864-1918، عمان ، 1992.
5. إبراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق الحديث، الموصل، 1989.
6. إيناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث، 1258- 1918، بغداد،2014.
7. جبار عبد الله الجويبراوي ، تاريخ ميسان وعشائر العمارة ، بغداد ، 1990*.*
8. جميل بيضون ، شحادة الناطور ، علي عكاشة ، تاريخ العرب الحديث ، ط1، دار الامل ، اربد ، 1992.
9. جعفر الخياط ، صور من تاريخ لعراق في العصور المظلمة، ج1،د. م ، 1971.
10. جعفر عباس حميدي ، انتفاضة العراق عام 1956، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001.
11. جعفر حسين خصباك ، العراق في عهد المغول الايلخاني 1258ه – 1325ه، بغداد ، مطبعة العاني ، 1968.
12. جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869 – 1917 ، مكتبة مدبولي القاهرة ، 1991.
13. جاوان حسين فيض الله الجاف ، الكورد ودورهم في جمعية الاتحاد والترقي دراسة تاريخية 1899-1914، ط1، دمشق 2012.
14. جليل عطية ، نظرة المستشرقين والرحالة إلى الروضة الحسينية ، بيروت ، 2007.
15. حسين جميل ، العراق شهادة سياسية 1908- 1930، دار السلام ، لندن ، 1977.
16. حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية ، ط2، بيروت ، 2013.
17. حمدي الجعفري ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914- 1958، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2000.
18. حمدي سليمان القبيلات ، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
19. خالد التميمي ، العمارة مدينة التسامح والجمال 1915- 1958، دار الحكمة ، لندن ، 2012.
20. خيري العمري ، يونس السبعاوي ( سيرة رجل عصامي ) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980.
21. رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطوره ودورة السياسي 1921- 1941، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، 1979.
22. ---------------، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، بغداد ، 2001.
23. ركان نواف القاضي، أثر العوامل والأساليب المستخدمة في فعالية قرارات الحكام الإداريين، ط1، عمان ، 2015.
24. زيد منير عبوي ، إدارة المؤسسات واسس تطبيق الوظائف الادارية عليها، ط1، عمان ، 2010.
25. زيد منير عبوي وسامي محمد هشام حريز، مدخل الى الادارة العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان ، 2006.
26. سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودورة في السياسية العراقية 1932- 1945 ، ط1 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988.
27. سيار كوكب جميل، تكوين العرب الحديث 1516-1916 ، الموصل، 1991.
28. -------------، مذكرات تحسين قدوري 1892-1986سيرة المرافق العسكري الأقدم للملك فيصل الأول ، ط1،عمان، 2018.
29. سامي حسن نجم الحمداني، الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، ط1، القاهرة ، 2014.
30. سعود بن عبد الرحمن السبعاني ، صنائع الإنكليز، د . م ، 2016.
31. شكري محمود نديم ، حرب العراق،1914- 1918، ط4، بغداد ، 1977.
32. غازي سلطان فلاح القبلان، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الاداريين (دراسة ميدانية )، ط1، عمان، 2015.
33. صلاح الدين الصباغ ، فرسان العروبة في العراق ، ب م ،1956.
34. ضياء الدين الحيدري ، الادارة وإداريون في العراق، مطبعة اسعد، بغداد ، 1963.
35. طه الهاشمي ، حرب العراق ، ج1، مطبعة النجاح، بغداد ، 1936.
36. عبد الله طلبة ، الإدارة المحلية ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، 1984.
37. عبد الوهاب الكيالي وأخرون ، موسوعة السياسة ، ج1، بيروت ، د.ت.
38. عبد الوهاب الكيالي وأخرون ، موسوعة السياسة ، ج3، بيروت ، 1990.
39. عبد العزيز بن محمد الصغير، القانون الإداري بين التشريع المصري والسعودي، ط1، القاهرة ، 2015.
40. عزيزة فواك بابتي ، موسوعة الاعلام العرب والمسلمين والعالميين ، ج1، بيروت ، 1971.
41. عادل تقي عبد محمد البلداوي ، تقديم كمال مظهر احمد ، معتقل العمارة من المدارس الوطنية العراقية في العهد لملكي ، د.م، بغداد ، 2003.
42. عماد هادي الربيعي ، العراق والتحالف العربي1991-2003، عمان ، 2013.
43. عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، المجلدات (الرابع –الخامس- الثامن ) بغداد ، 1949.
44. ---------، عشائر العراق ، الاجزاء ( الثالث – الرابع )، مكتب الحضارات ، بيروت ، د، ت .
45. عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج1، دار لبان ، بيروت ، 1972.
46. عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ، 1949.
47. عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي ، الادارة المحلية (دراسة مقارنة)، ط2, مكتبة السيسبان، بغداد ، 2015.
48. عبد الرزاق احسني ، العراق قديماً وحديثاً، ، ط2 ، مطبعة العرفان ، صيدا ،1958.
49. -----------، العراق في ظل المعاهدات ، ط 5،مطبعة دار الكتب ، بغداد ، 1972.
50. ----------- ، الثورة العراقية الكبرى مطبعة دار الكتب ، ط5، بيروت ، 1982.
51. ----------- ، تاريخ الوزارات العراقية (الاجزاء الثالث – الخامس – السابع ) الطبعة السابعة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988
52. -----------، الاسرار الخفية في حركة مايس سنة 1941 التحررية ، ج2 ، ط6، دار الشؤون الثقافية ، بغداد 1990.
53. عبد الرزاق مطلك الفهد ،العراق دراسة في التطورات الاقتصادية 1921-1958، د. م، بغداد، 2010.
54. عبد الرزاق الشيخلي ، الادارة المحلية – دراسة مقارنة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2001.
55. عبد العزيز سليمان نوار ، المصالح البريطانية في انهار العراق 1661- 1927، القاهرة ، 1970.
56. عبد المجيد حسيب القيسي ، الادارة المحلية في انكلترا دراسة للنظام الاداري البريطاني، مطبعة الرابطة ، بغداد،1987.
57. عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق 1939- 1945، دار الثقافة العامة ، بغداد ، 2004.
58. عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1962.
59. عبد لكريم النداوي ، تاريخ العمارة وعشائرها ، مطبعة الارشاد ، بغداد 1961.
60. علي الباز ركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1954
61. عقيل عبد لحسين المالكي ، ميسان وعشائرها قديما وحديثا ، مراجعة فيصل مفتن كاظم ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ،1992.
62. عزتلو يوسف بك أصاف ، تاريخ سلاطين بني عثمان من اول نشأتهم حتى آلان ، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2012.
63. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج4، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1974.
64. علي شاكر علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750 دراسة في أحواله السياسية ، الموصل ، 1985.
65. علي محمد بدير واخرون ، مبادى واحكام القانون الاداري ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد 1993.
66. علي محمد محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ،ط1، دار التوزيع والنشر الاسلامية ، بور سعيد ، 2001.
67. علي مهدي حيدر ، الادارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية ، ط2، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 1962.
68. علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق 1914- 1921، بدون مطبعة ، بغداد ، 2008.
69. عمار يوسف عبد الله ، السياسة البريطانية تجاه العشائر العراقية 1914- 1945، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2013.
70. فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941، دار العربية للطباعة ، بغداد ، 1979.
71. فاروق صالح العمر ، حول السياسة لبريطانية في العراق 1913- 1921, مطبعة الرشاد ، بغداد ، 1977.
72. فراس بيطار ، موسوعة السياسية العسكرية ، عمان ، 2003.
73. فردوس عبد الرحمن كريم ، لواء العمارة في العهد العثماني 1861-1914، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2017.
74. قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية العراقية 1939- 1958، المطبعة المركزية ، ديالى ، 2012.
75. قيس جواد علي الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودورة في السياسة العراقية 1892-1965.
76. كاظم باقر علي، تقارير المفتشين الاداريين مصدر لدراسة تاريخ البصرة المعاصر 1933- 1958، بحث منشور في كتاب موسوعة البصرة - القسم التاريخي ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، البصرة ، 2013، ص 240.
77. كامل الدراجي الرضوي ، كتاب المنارة في انساب من سكن العمارة ، أشراف جبار عبد الحسين البهادلي ، دار الراية البيضاء ، بغداد، بدون تاريخ.
78. كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، ط2، بيروت ، 1988.
79. ماهر إسماعيل الجعفري و ضياء احمد جمعة ، الاحواز ، الكويت ، د. ت .
80. محمد عبد العزيز عجمية واخرون ، فصول في تطور الاقتصادي في اوربا والعالم العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986.
81. محمد باقر الجلالي ،موجز تاريخ عشائر العمارة ، بغداد ، 1947.
82. مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ،ج1، ج2، لندن ، 2004
83. مظفر عبد الله أمين ، النظام السياسي 1914-1958، بحث منشور في كتاب حضارة العراق ، ج 12، بغداد ، 1985.
84. مصطفى عباس الموسوي ، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن الاسلامية ، بغداد، 1985.
85. محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، الاجزاء (الاول -0والثاني )،ط2،دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1989.
86. محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ،ج2، بغداد، 1923.
87. محمد فريد بيك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ، 1981.
88. مجموعة من مؤلفين ، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة العسكريين والسياسيين، ج3، ط1، بيروت 2002.
89. محسن جبار العارضي ، نوري باشا السعيد بين الموالين والمناوئين والواقع التاريخي دراسة تأريخيه تبحث في سياسة الباشا من منظور وطني، ط1، بغداد ، 2014.
90. ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894- 1974 ، ج1، بغداد ، 1990.
91. نزار توفيق سلطان ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، بغداد ، 1984.
92. نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية لسنة 1936، جامعة لبصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، 1983.
93. نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة العالمية العثمانية إلى بداية المسألة الشرقية، القاهرة ، 1996.
94. هاشم الخياط ، دليل لألوية العراقية ، بغداد ، د. ت .
95. هاشم يحيى الملاح واخرون ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج4، الموصل ، 1992.
96. يحيى مراد ، معجم أسماء المستشرقين ، د. م، د. ت.
97. يمامة محمد حسن كشكول ، النظام القانوني لأنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها، 2015.

**ب/الكتب المعربة:-**

1. الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ،ترجمة هاشم صالح التكريتي ، ج1، بغداد ، 1982.
2. عبد الرحمن البزاز العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ترجمة جعفر الخياط ،ط3، بغداد ، 1967.
3. المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914-1920، نقلة الى العربية جعفر الخياط ، كاليفورنيا ، 1971.
4. جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، بغداد، 1964.
5. جي . كيلبرت برون، قوات الليفي العراقية 1915-1932، ترجمة وتحقيق مؤيد إبراهيم الونداوي ، السليمانية ، 2006.
6. دايفد . ه . فيني ، بترول الصحراء ، ترجمة اسماعيل ناصر ومعد كيالي ، بيروت ، 1960
7. ستيفن هيمسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط ، ط6، بغداد ، 1985.
8. فيليب ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، بغداد ، 2012.
9. فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، بيروت ، 1985.
10. لوريمر .ج . ج، دليل الخليج ،القسم التاريخي ،الأجزاء ( الرابع – والسادس) ترجمة ديوان حاكم قطر، الدوحة ، د. ت .
11. منتشاشفيلي، البرت .م. ، العراق في سنوات الإنتداب البريطاني ، ترجمة هاشم التكريتي ، بغداد ، 1978.
12. هاملتون حب وهارولد بوون ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفي ، ج2، القاهرة ، 1971.
13. هنري فوستر ، نشاة العراق الحديث ، ترجمة سليم التكريتي ، ج2، مطبعة الفجر، بغداد 1989.

**ثالثاً:-المصادر الاجنبية**:-

1-sir kinahan comwallis timaes (London.England)5 Juna 1959.17.Tha Times Digitai Archive.web.19 Aug.2016.

2-Charles Townshend(Britsh Army officer)-wikipedia .

**رايعاً:- الرسائل والاطاريح :-**

1. إسماعيل نوري مسير ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921- 1932، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – جامعة بغداد 1989.
2. إسراء عبدالمنعم كاظم، تاريخ أمانة العاصمة بغداد 1921- 1939، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ، 2008.
3. أكرم فارس غانم العكيلي ، الاقطاع في لواء العمارة 1921- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016.
4. إيمان عايش محيسن البياتي ، الأوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة 1932-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية، جامعة المستنصرية ، 2012.
5. جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي 1876- 1909، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1975.
6. حازم عبد اللطيف أحمد مسعود ، أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 2013.
7. حميد حسون نهاي علاقة الاقطاع بالفلاح في العراق 1932- 1958 لواء العمارة انموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، 2015.
8. خالد حمود السعدون ، الأوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية 1908-1918 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة ) كلية الشريعة والدراسات العليا، جامعة ام القرى ، 1984.
9. ذنون يونس الطائي ، الأوضاع الادارية في الموصل 1921- 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ،1998.
10. رنا عاصي نعيمة ، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي 1939 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، 2013.
11. شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة البلديات )، رسالة ماجستير في القانون العام ( غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ،2011.
12. عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، دور فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات القومية ، جامعة المستنصرية ، 1990.
13. عبد لأمير عبد الحسن هاشم ، قضاء علي الغربي دراسة في النواحي الادارية ولاجتماعية ولاقتصادية 1921- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بغداد، 2014.
14. عتيقة كواشي، اللامركزية الادارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، 2010.
15. عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الاداري في العراق 1920- 1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، 2005.
16. عصمت محمد جاسم العبادي ، قلعة صالح دراسة انثر بيولوجية اجتماعية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2010.
17. علي مدلول راضي ، شركة لنج للملاحة 1761- 1914دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد ، 2013.
18. علي رياض كوير الفتلاوي ،وزارة المالية العراقية بنيتها الادارية والتنظيمية 1958-1968، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2017
19. علي حاتم عبد الحميد العاني، اللامركزية الادارية وتطبيقاتها في الاردن والعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط،2016.
20. علي ناصر حسين ، تاريخ سكك الحديد في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعه البصرة ، 1984.
21. عمار عبد الرضا ماهود العرس ، الأوضاع الصحية في لواء العمارة 1921- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2013.
22. فرحان ظاهر الزاملي ، رستم حيدر ودورة السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، 1997.
23. محمد أحمد محمود ، احوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة 1872- 1918، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1980.
24. ماجدة كريم حسن الجنابي ، وزارة الداخلية المرحلة التأسيسية دراسة في هيكلها التنظيمي والاداري ومسؤولياتها التخصصية 1921-1924، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة القادسية ، 2002.
25. محمد حسين زبون ، لواء العمارة في عهدي الاحتلال والإنتداب البريطاني 1915- 1923، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2000.
26. محمد طالب عبد ، اللامركزية الإدارية في التطبيق على المجالس المحلية (دراسة مقارنة )، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ،2010.

**خامساً:- الصحف والمجلات**

**أ/الصحف:-**

1. جريدة الوقائع العراقية العدد 27، 15 شباط 1923.
2. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 566، 31 تموز 1927.
3. جريدة الوقائع العراقية، العدد 938، 26 كانون الثاني 1929.
4. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 984، 2 حزيران 1931.
5. جريدة الوقائع العراقية ، العدد1274 ، 17 تموز 1933.
6. جريدة الوقائع العراقية ،العدد 3826، في 9تموز 1956.
7. جريد الوقائع العراقية ، العدد 3773، بغداد ، 5 اذار1956.
8. جريدة الوقائع العراقية ، العدد4094، بغداد 27 كانون الثاني1957.
9. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3981، بغداد 6مايس1957.
10. جريد الوقائع العراقية ، العدد 4143، بغداد ، 13مايس 1958.
11. جريدة الوقائع العراقية، العدد4125، بغداد 5 نيسان1958 .
12. ملاحق جريدة المدى الإلكترونية تاريخ النشر 8/5/2011.
13. ملاحق جريد المدى الالكترونية ، تاريخ النشر 30/ 9/ 2012 .
14. ملاحق جريد المدى الالكترونية ، تاريخ النشر 1/ 1/ 2016.

**ب/المجلات:-**

1. أروى خالد علي و سيف عدنان إرحيم ، موقف المندوبين البريطانيين من المعاهدات العراقية البريطانية 1922- 1930، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد(52)، شباط 2016.
2. شاكر حسين دمدوم، العراق في ظل حكم مدحت باشا ، مجلة أداب ذي قار ، المجلد (3) ، العدد (9) ، نيسان 2013.
3. ضرار خليل حسن و هادي جبار حسون ، الاسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية وأثارها، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية ، المجد(3)، العدد(6)، السنة الثالثة ، تشرين الاول 2016.
4. عبد الله كاظم العوادي ، نواب العمارة ودورهم في المجلس النيابي ، مجلة دراسات تاريخية ، كلية الدراسات التاريخية، العدد(4)، اذار 2008.
5. عبد ربه سكران إبراهيم ،السياسة العامة للدولة لعثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني الى السلطان عبد الحميد الثاني، مجلة جامعة تكريت ، المجلد (15) ، العدد (2)، اذار 2008.
6. عباس فاضل، تجربة الحكم المحلي، بين الواقع والطموح، المجلة العراقية للعلوم السياسية ،العدد(1)، اذار 2008.
7. عبد الرحيم ذو النون زويد، الإحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941، مجلة أداب الفراهيدي، العدد (4)، ايلول 2010.
8. غصون مزهر حسين، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1918-1945، مجلة كلية الآداب، العدد(127)، كانون الاول 2018.
9. قاسم علوان سعيد الزبيدي، عيسى تركي خلف الجبوري، اللامركزية والحكم المحلي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد (20)، العدد (12) كانون الثاني 2013.
10. قتادة صالح الصالح، التنظيم التشريعي للأعمال المجالس المحلية في العراق ، مجلة رسالة الحقوق، السنة(5)، العدد (3)، 2013.
11. محمد حسين زبون الساعدي، أهالي لواء العمارة وثورة أيار 1941في العراق دراسة تحليلية في الجذور والمنطلقات، مجلة ابحاث ميسان ، مج(13)، العدد (25)، لسنة 2017.
12. معد صابر رجب، قراءة جديدة في أسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية، مجلة جامعة تكريت، المجلد (20)،العدد(3)، اذار 2013.
13. ميسون علي حسين، الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة لمجلس محافظة بابل )، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (4)، المجلد (24)، 2016.
14. ياسين طه ظاهر، الإدارة البريطانية للعراق في ظل مرحلتي الاحتلال والانتداب، مجلة كلية المأمون، العدد (14)،سنوية ، بغداد، 2009.
15. أهمية لواء العمارة قديما وحديثا، مجلة وادي الرافدين، العدد 108، 1968.

**سادسا:- مواقع الأنترنيت :-**

<https://www.webteb.com/dermatology/diseases> 1.

2.http://mazinaliraqi.ahlamontada.com/t511-topic 3,https://www.dailymedicalinfo.com/view-disease <http://alshakir.blogspot.com/2007/06/blog-post> 4.

**Managerial system in the province of Al-Amarah (1921-1958)**

The administration regime is one of the regimes that the Ottomans created in the mangement of the brigades, and in order to mange the local affairs of the brigade of Al-Amara, they found this regime

However, with entry of the British forces into the brigade of Al-Amara in 1915 , the administration regime in Al-Amara was abolished. Then the British government hired a group of military officers to aminister the brigade.

As a result of the revolution, the British were forced to form an interim Iraqi government. They began with re-work administration regime where they appointed administrator in the brigade of Al-Amara.

The scope of the study was determined from the date of the formation of the interim government in 1921 until the fall of the monarchy in 1958. The duties of the study consisted of an introduction, three chapters and a conclusion. If the first chapter entitled (the historical roots of the Al-Amara brigade until 1921), It talked about the most important stations that passed through the brigade of Al-Amara at the beginning of the obstruction as well as successive administrations between the Ottoman occupation and the British occupation. The second chapter, entitled (Administration regime in the light of the development of the administrative regime in the brigade of Al-Amara (1921-1958), touched on the most important stations of the formation of the Iraqi government and then the emergence of the Administration regime and the most important laws that went on until the end of the monarchy.

The third chapter, entitled Administration regime and its relationship with other state institutions (1921-1958), dealt with administration's relationship with the central government as well as its relationship with the army, police and administration with administrative inspection.

1. )) الدولة العثمانية : هم قبيلة تركمانية نزحت من ايران وشرق الأناضول نتيجة الغزو المغولي بقيادة جنكيز خان واستقروا في بلاد الأناضول عام 1220م، وأخذوا هذا الاسم نسبة إلى جدهم المؤسس عثمان ابن ارطغرل فقد اقطعهم السلاجقة منطقة في الثغور وتوسعوا في أسيا الصغرى وأستطاعوا أن يكونوا دولة قوية متنامية الاطراف عاصمتها الآستانة . للمزيد ينظر : علي محمد محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ،ط1، بور سعيد ، 2001، ص44-45؛عبد الوهاب الكيالي وأخرون ، موسوعة السياسة ، ج3، بيروت ، د.ت، ص 217-219. [↑](#footnote-ref-1)
2. )) الصفويون : يسمون نسبة إلى جدهم صفي الدين المتوفي عام1334م حيث أستطاع حفيد اسماعيل الصفوي من استغلال الحروب الأهلية التي حدثت في دولة الاق قويلو( الخروف الابيض ) والوصول الى سدة الحكم في بلاد فارس وأسس دولة كبيرة وقوية استطاعت ان تحتل العديد من المناطق المجاورة ومنها العراق عام 1508. للمزيد ينظر: جميل بيضون وأخرون ، تاريخ العرب الحديث ، ط1، اربد ، 1992 ، ص 25-29 . [↑](#footnote-ref-2)
3. ))إسماعيل الصفوي : ولد عام 1487، في لاهيجان يعد أول الملوك الصفويين ومؤسس دولتهم ، كون جيش قوي وقادة بنفسة ، أستولى على شيروان عام 1499 بعد قتل حاكمها ، ثم دخل تبريز عام 1500 معلناً قيام الدولة الصفوية ، ومتخذاَ من المذهب الشيعي مذهبا رسميا لدولته، وفي عام 1501 أستولى على اذربيجان وهمدان ، وتوسعت المناطق التي أمتد الحكم الصفوي اليها، حتى شمل العراق وخرسان وفارس وكرمان وخوزستان وديار بكر ومرو ،توفي الشاة اسماعيل الصفوي في عام 1523. للمزيد ينظر : عزيزة فواك بابتي ، موسوعة الاعلام العرب والمسلمين والعالميين ، ج1، بيروت ، 1971، ص140؛ جاوان حسين فيض الله الجاف ، الكورد ودورهم في جمعية الاتحاد والترقي دراسة تاريخية 1899-1914، ط1، دمشق 2012، ص 27. [↑](#footnote-ref-3)
4. )) سيار كوكب جميل، تكوين العرب الحديث 1516-1916 ، الموصل، 1991 ، ص 55- 74. [↑](#footnote-ref-4)
5. )) السلطان سليم الاول : ولد عام 1470 في مدينة أماسيا الاناضولية ، أستلم دفة الحكم عام 1512 بعد تنازل أبية بايزيد الثاني ، أستهل مشواره بالتخلص من المنافسين له في الحكم من أخوته واولادهم ، وفي عهده شهد أول توجه للدولة للعثمانية في فتوحاتها نحو الشرق، وفي عام 1516 أحتل بلاد الشام ، وفي عام 1517 دخل القاهرة بعد القضاء على المماليك ، توفي عام 1520. للمزيد ينظر : مجموعة من مؤلفين ، موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة (العسكريين والسياسيين)، ج3، ط1، بيروت 2002، ص 478-480؛هاشم يحيى الملاح واخرون ، موسوعة الموصل الحضارية ، ج4، الموصل ، 1992، ص 14-15. [↑](#footnote-ref-5)
6. )) سليمان القانوني : ولد في طرابزون عام 1494، وصل الى الحكم بعد وفاة والده عام 1520، اتسعت السيطرة العثمانية في عهدة ، حتى شملت المجر ورومانيا ويوغسلافيا وبلغاريا وكرواتيا ومناطق اخرى في واربا، وشملت مناطق من اسيا وافريقيا ، مثل العراق وبلاد الشام ومصر والحجاز واليمن وإعلان الحماية على الكويت وقطر والبحرين ، وفي الجانب الافريقي امتدت الى تونس والجزائر ولبيبا وغيرها ، توفي عام 1566. للمزيد ينظر : عزتلو يوسف بك أصاف ، تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الان ، القاهرة ، 1992 ، ص63-68؛ هاشم يحيى الملاح واخرون، المصدر السابق، ص 15. [↑](#footnote-ref-6)
7. )) مفيد الزيدي ، موسوعة العصر العثماني ، عمان ، 2003، ص28. [↑](#footnote-ref-7)
8. () الايالات : ومفردها ايالة ، كلمة عربية تعني التنظيم أو إدارة السلطة ، وفي المفهوم العثماني، تطلق على أكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية ، ويكون على رأس الايالة حاكم يسمى(بكلر بكي) بك البكوات، برتبة مير ميران تحريف لكلمة أمير الأمراء، وكانت الايالات تنقسم الى وحدات إدارية كبيرة تعرف ب(السناجق)، تدار من قبل موظف كبير يسمى (المتصرف). للمزيد ينظر علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638- 1750 دراسة في أحواله السياسية، الموصل ، 1985، ص 21؛ جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية العهد العثماني 1896-1917، القاهرة ،1991، ص35. [↑](#footnote-ref-8)
9. )) إيناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث، 1258- 1918 ، بغداد، 2014 , ص 227؛ علي شاكر علي ، المصدر السابق ، ص 20. [↑](#footnote-ref-9)
10. )) صالح محمد العابد ، النظام الإداري في العراق في العهد العثماني ، حضارة العراق ، ج 10، بغداد ، 1985، ص23. [↑](#footnote-ref-10)
11. )) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق 1914- 1921 ، بغداد ، 2008، ص 15. [↑](#footnote-ref-11)
12. )) الامتيازات الاجنبية : هي مجموعة التسهيلات والحقوق التي منحتها الدولة العثمانية للعديد من الدول الاوربية ، وشملت الجوانب الاقتصادية والدينية والقضائية، كانت تلك الامتيازات في البداية تمنحها الدولة العثمانية كعلامة على كرم السلطان ، وتستمر طول مدة حكم السلطان الذي منحها ، أما السلطان الجديد فله الحق في تجديد تلك الامتيازات أو الغائها ، لكن ابان القرن التاسع عشر أصبحت هذه الامتيازات مكتسبات تطالب بها الدول الاوربية ، وقد تنوعت الامتيازات فمنها فردية أو متبادلة أو قهرية إجبارية . للمزيد ينظر : نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة العالمية العثمانية الى بداية المسألة الشرقية، القاهرة ، 1996، ص 85 ؛ معد صابر رجب، قراءة جديدة في اسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798 ، مجلة جامعة تكريت ، مج (20) ،العدد(3)، اذار (2013)، ص192. [↑](#footnote-ref-12)
13. )) التنظيمات: هي الإصلاحات العثمانية التي حصلت في المدة من (1839- 1908) والتي أرتقت بالنظام الإداري إلى مصاف نظم الدولة الأوربية ، وقد استندت التنظيمات على مرسومين سلطانيين الأول صدر في عام 1839 وعرف باسم خط شريف كولخانة، أما الثاني فكان يعرف بخط شريف همايون، الذي صدر عام 1856 وقد صدر كلاهما في عهد السلطان عبد المجيد(1839-1861) . للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي وأخرون، ج1، بيروت ، د.ت، ص 793 ؛ إيناس سعدي عبد الله ، المصدر السابق، ص 423. [↑](#footnote-ref-13)
14. )) ضرار خليل حسن و هادي جبار حسون ، الاسباب الحقيقية لصدور التنظيمات العثمانية وأثارها اللاحقة، مجلة الملوية للدراسات الاثرية والتاريخية ، مج(3)، العدد(6)، السنة الثالثة ، تشرين الاول 2016، ص 292-294. [↑](#footnote-ref-14)
15. )) علي محمد محمد الصلابي ، المصدر السابق ، ص 391، سيار كوكب الجميل, المصدر السابق، ص348. [↑](#footnote-ref-15)
16. )) للمزيد من المعلومات عن العشائر العراقية ينظر: محمد أحمد محمود ، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة 1872- 1918، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1980؛ عبد ربه سكران ابراهيم ،السياسة العامة للدولة لعثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني الى السلطان عبد الحميد الثاني، مجلة جامعة تكريت ، مج (15) ، العدد (2)، اذار 2008، ص 422-426. [↑](#footnote-ref-16)
17. )) جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص 53. [↑](#footnote-ref-17)
18. )) هاملتون جب وهارولد بوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة: احمد عبد الرحيم مصطفي ، ج2، القاهرة ، 1971 ، ص 10. [↑](#footnote-ref-18)
19. )) خالد حمود السعدون، الاوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية 1908-1918، اطروحة دكتوراه (غير منشورة )كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة ام القرى، 1984، ص52،73. [↑](#footnote-ref-19)
20. )) مدحت باشا : اسمه احمد شفيق ، ولد في الاستانه عام 1822، تسلم عدد من المناصب الادارية في الدولة العثمانية كان ابرزها والي بغداد (1869-1872) وضع الدستور العثماني لعام 1876 ، اتهم بالخيانة العظمى وحكم عليه بالإعدام ثم خفف الحكم الى السجن المؤبد ، نفي الى الطائف حتى وفاته عام 1884. للمزيد ينظر : شاكر حسين دمدوم، العراق في ظل حكم مدحت باشا1869-1872 ، مجلة أداب ذي قار، مج (3) ، العدد (9) ، نيسان 2013، ص239؛ أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمان ، 2011، ص 32-33. [↑](#footnote-ref-20)
21. () جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص150. [↑](#footnote-ref-21)
22. )) شاكر حسين دمدوم، المصدر السابق ، ص 228. [↑](#footnote-ref-22)
23. )) جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي 1876- 1909، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1975، ص 198. [↑](#footnote-ref-23)
24. )) ستيفن هيمسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط ، ط6، بغداد ، 1985، ص 376. [↑](#footnote-ref-24)
25. )) عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً، صيدا، 1958، ص190؛ عبد لأمير عبد الحسن هاشم ، قضاء علي الغربي دراسة في النواحي الادارية ولاجتماعية ولاقتصادية 1921- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 2014، ص 22. [↑](#footnote-ref-25)
26. )) الالتزام : هو تفويض من قبل الدولة لعملية جمع ضريبة معينة من المكلفين ، يدفعها شخص يسمى (الملتزم ) مقابل تعهده بدفع مبلغ محدد لخزينة الدولة . علما ان اغلب الملتزمين ان لم يكن جميعهم ، كانوا يبتزون الناس، من أجل جمع مبالغ اكثر من تلك التي يفرض دفعها .للمزيد ينظر : جميل موسى النجار، المصدر السابق ، ص 33. [↑](#footnote-ref-26)
27. )) إبمان عايش محيسن البياتي ، الاوضاع الاجتماعية في مدينة العمارة 1932-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية، جامعة المستنصرية ، 2012، ص 10. [↑](#footnote-ref-27)
28. )) جعفر الخياط ، صور من تاريخ لعراق في العصور المظلمة ، ج1، د . م ، 1971، ص 340. [↑](#footnote-ref-28)
29. )) لوريمر .ج . ج، دليل الخليج، القسم التاريخي ،ج4، ترجمة ديوان حاكم قطر، الدوحة ، د. ت ، ص2019؛ فردوس عبد الرحمن كريم ، لواء العمارة في العهد العثماني ،ط1 ، بيروت ، 2017، ص41. [↑](#footnote-ref-29)
30. )) عباس العزاوي ، العراق بين بين احتلالين ، ج7، بغداد، 1949 ، ص 148. [↑](#footnote-ref-30)
31. )) عبد الرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ،المصدر السابق، ص 190؛ فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص 42. [↑](#footnote-ref-31)
32. )) عمار عبد الرضا ماهود العرس ، الاوضاع الصحية في لواء العمارة 1921- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2013، ص 3 . [↑](#footnote-ref-32)
33. )) عبد القادر الكولمندي : وهو أول قائممقام لقضاء العمارة حيث عين عام 1861، وكان يعمل قبل ذلك كاتب عشائر ولاية البصرة، تمكن من تنظيم الحياة الإدارية في العمارة وانعم القضاء في زمانة بالهدوء والاستقرار، انشاء أول محلة وقد سميت على اسمة ب(محلة القادرية )، أستمر في منصبه حتى وفاته عام 1866.للمزيد ينظر فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص 244؛ إيمان عايش محيسن البياتي ، المصدر السابق ، ص 12. [↑](#footnote-ref-33)
34. )) خالد التميمي ، العمارة مدينة التسامح والجمال 1915- 1958 ، لندن ، 2012 ، ص 62. [↑](#footnote-ref-34)
35. )) حيث يطل موقع لواء العمارة على نهر دجلة وفرعيه نهري الكحلاء والمشرح ، فضلا عن وقوعه على مفترق طرق بين بغداد والبصرة والأهواز ولرستان ، فاصبح المجهر الرئيس للبضائع الاوربية والأسيوية لبعض تلك الجهات ، الكسندر اداموف ، ج1، المصدر السابق، ص 50؛ جبار عبد الله الجويبراوي ، تاريخ ميسان وعشائر العمارة ، بغداد ، 1990، ص131. [↑](#footnote-ref-35)
36. )) مصطفى عباس الموسوي ، العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الاسلامية ، بغداد، 1982، ص 56؛حميد حسون نهاي العكيلي ، ملاحق جريدة المدى الالكترونية ، تاريخ النشر 1/ 1/ 2016. [↑](#footnote-ref-36)
37. () للمزيد من التفاصيل حول الاضرحة في لواء العمارة ينظر : كامل الدراجي الرضوي ، كتاب المنارة في انساب من سكن العمارة ، إشراف جبار عبد الحسين البهادلي ، بغداد ، د. ت ، ص 16؛ عقيل عبد الحسين المالكي ، ميسان وعشائرها قديما وحديثا ، بغداد ،1992، ص 48- 50 . [↑](#footnote-ref-37)
38. )) علي مدلول راضي ، شركة لنج للملاحة 1761- 1914دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، 2013، ص74. [↑](#footnote-ref-38)
39. )) الكسندر اداموف ،المصدرالسابق ، ص 50. [↑](#footnote-ref-39)
40. )) محمد باقر الجلالي ،موجز تاريخ عشائر العمارة ، بغداد ، 1947، ص21-22 . [↑](#footnote-ref-40)
41. )) حميد حسون ناهي، علاقة الاقطاع بالفلاح في العراق 1932- 1958 لواء العمارة نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المستنصرية ، 2015، ص9. [↑](#footnote-ref-41)
42. )) خالد التميمي ، المصدر السابق ، ص 62؛ عبد الكريم النداوي ، تاريخ العمارة وعشائرها، بغداد 1961 ص 30. [↑](#footnote-ref-42)
43. () ومما تجدر الاشارة اليه ان بصدور قانون الولايات العثماني عام 1864 دخلت التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية مرحلة جديدة . لكن اصدار قانون ادارة الالوية العمومية وتقسيماتها عام 1870لم يحدث تبدلا جوهريا في تنظيم ادارة الالوية ، حيث قسمت الولايات الى الالوية ، واللواء الى اقضية والقضاء الى نواحي نزولا الى القرية التي تعتبر اصغر وحدة ادارية في التشكيل الاداري الهرمي للولاية . بينما كان التقسيم الاداري لقانون عام 1864 الذي اقتبس من فرنسا على النحو التالي ، كل ولاية تخضع لحكم الوالي وتنقسم الى سناجق يديرها متصرفون، وتنقسم السناحق الى اقضية يقوم على راس كل قضاء قائممقام، ويتألف القضاء من نواحي تخضع الى ادارة المديرين . اذن كان اصدار قانون الولايات العمومية عام1870 جاء من اجل تنظيم عملية أشراك الاهالي في ادارة شؤون الولاية، وبالتعاون مع السلطات الحاكمة لربط التقسيمات الإدارية الصغيرة في الولاية بالوالي، ومن ثم ربط الولايات بحكومة الباب العالي. للمزيد ينظر: جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص 51؛ الكسندر ادموف، ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، ج1 ، بغداد ، 1982ص 90؛عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج7، المصدر السابق، ص167. [↑](#footnote-ref-43)
44. )) حميد حسون نهاي العكيلي، علاقة الاقطاع بالفلاح في العراق ، المصدر السابق ، ص9. [↑](#footnote-ref-44)
45. )) شاكر حسين دمدوم، المصدر السابق، ص 228؛علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق، المصدر السابق ، ص 22. [↑](#footnote-ref-45)
46. )) المتصرف : هو الإداري الأول في اللواء ويمتلك صلاحيات الوالي في حدود أدارته، حيث كان في أغلب الأحيان يباع منصب المتصرف بالتزام ، مقابل تعهد المتصرف بدفع مبلغ محدد سنوي الى الخزينة ويقوم هو بجمع الاموال من الاهالي في حدود الإدارة الخاصة به. للمزيد ينظر ؛ جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص 78. [↑](#footnote-ref-46)
47. () لمعرفة اسماء وسير المتصرفين الذين حكموا اللواء في سنوات السيطرة العثمانية. ينظر: خالد التميمي، المصدر السابق، ص 62-65؛عبد الكريم النداوي، المصدر السابق، ص38-42. [↑](#footnote-ref-47)
48. )) الضبطية: هي قوة من الشرطة توجد في كل الالوية يشرف عليها المتصرف وله الحق في إعادة توزيعها وانتشارها في مناطق اللواء . للمزيد ينظر: فردوس عبد الرحمن كريم ،المصدر السابق، ص 57. [↑](#footnote-ref-48)
49. )) المصدر نفسة ،ص 56. [↑](#footnote-ref-49)
50. )) مدير التحريرات : هو الموظف المسؤول عن المكاتبات الرسمية للسنجق (اللواء ) ، وحفظ السجلات ولأوراق الخاصة بها . ويعين من قبل الحكومة في استانبول . وكانت الدائرة التي يديرها تسمى ب ( قلم التحريرات ). للمزيد من المعلومات ينظر : جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص 208؛ سمير عباس ريكان العبودي ، الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قلعة صالح 1921-1958، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية التربية الاساسية ، جامعة المستنصرية ، 2011 ، ص 35. [↑](#footnote-ref-50)
51. )) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق، المصدر السابق ، ص 43. [↑](#footnote-ref-51)
52. )) فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص 57. [↑](#footnote-ref-52)
53. )) فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص 57؛ جميل موسى النجار، المصدر السابق ، 79. [↑](#footnote-ref-53)
54. )) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق، المصدر السابق ، ص 44. [↑](#footnote-ref-54)
55. )) فردوس عبد الرحمن كريم ، المصدر السابق ، ص 58؛ علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ، المصدر السابق، ص 44؛ جميل موسى النجار ، المصدر السابق ، ص 79. [↑](#footnote-ref-55)
56. )) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق، المصدر السابق، ص 78. [↑](#footnote-ref-56)
57. )) سمير عباس ريكان ، المصدر السابق، ص 58؛ ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق ، ص 373 . [↑](#footnote-ref-57)
58. )) المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب بين سنتي 1914-1920، ترجمة: جعفر الخياط ، كاليفورنيا ، 1971، ص8. [↑](#footnote-ref-58)
59. )) شكري محمود نديم ، حرب العراق1914- 1918، ط4 ، بغداد ، 1977، ص 8. [↑](#footnote-ref-59)
60. )) محمد حسين زبون ، لواء العمارة في عهدي لاحتلال والانتداب البريطاني 1915- 1923، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة البصرة ، 2000، ص 25 ؛ سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص66؛ علي الوردي ، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج4 ، بغداد ، 1974، ص132. [↑](#footnote-ref-60)
61. )) فردوس عبد الرحمن كريم، المصدر السابق، ص229. [↑](#footnote-ref-61)
62. )) علي الوردي ، المصدر السابق ، ص 137. [↑](#footnote-ref-62)
63. )) فردوس بعد الرحمن كريم ، المصدر لسابق ، ص 230. [↑](#footnote-ref-63)
64. )) السير تشارلز طاوزند : ولد عام 1861 ، تخرج من الكلية العسكرية الملكية (سانت هيرست )، تدرج في الرتب العسكرية حتى تسليمة قيادة الفرقة السادسة البريطانية في العراق ، أسر اثناء حصار الكوت في 29 نيسان 1916، وفي اثناء تبادل الأسرى تم نقلة الى فرنسا ، توفي في باريس عام 1924. للمزيد ينظر الموقع : Charles Townshend(Britsh Army officer)-wikipedia. [↑](#footnote-ref-64)
65. )) طه الهاشمي ، حرب العراق ، ج1 ، بغداد ، 1936، ص 171؛ سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص 68. [↑](#footnote-ref-65)
66. )) علي الوردي ، المصدر السابق ، ص165. [↑](#footnote-ref-66)
67. )) السير برسي زكريا كوكس : ضابط سياسي ودبلوماسي بريطاني، ولد عام 1864 في مدينة هارود هيل البريطانية ، تخرج في الكلية العسكرية ، انظم إلى إدارة حكومة الهند البريطانية ، وتدرج في المناصب حتى أصبح المقيم السياسي في الخليج العربي بين عامي( 1904-1914 )، ثم اصبح اول مندوب سامي للعراق بين عامي (1921-1923)، وتتمثل واجباته في متابعة أمور الادارة المدنية، توفي عام 1937عن عمر ناهز 72عاماَ، للمزيد ينظر : سعود بن عبد الرحمن السبعاني ، صنائع الإنكليز، د . م ، 2016، ص217-218. [↑](#footnote-ref-67)
68. )) د. ك. و الوحدة الوثائقية ، رقم الملفة 2283/ 3205، عنون لملفة الابنية التركية المشغولة من الاحتلال البريطاني 1919ـ و18، ص 22. [↑](#footnote-ref-68)
69. )) دائرة الواردات : أسست عام 1915 واسندت ادارتها الى السير هنري دوبس ، تتمثل واجباتها في ادراه الشؤون المالية والواردات ، لا سيما الضرائب المختلفة ، لذا فأنها تمثل المصدر المالي الرئيسي للقوات البريطانية وتشكيلات الادارة المدنية ، وبعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة أصبحت دائرة الواردات تابعة الى وزارة الداخلية ، ثم أصبحت تابعة الى وزارة المالية عام1921 ، للمزيد ينظر : أحمد خليف عفيف ، التطور الاداري للدولة العراقية في عهد الانتداب البريطاني1920- 1932، عمان ، 2008 ، ص 30. [↑](#footnote-ref-69)
70. )) هنري دوبس : ولد عام 1871 ، سياسي وعسكري بريطاني ايرلندي الاصل، تخرج من جامعة وينجستر، شغل عدة مناصب في ايران و الهند و افغانستان والخليج العربي بين عامي( 1990-1914)، ثم مندوباَ سامياَ في العراق بين عامي (1923-1929 )، توفي عام 1934. للمزيد ينظر : أروى خالد علي و سيف عدنان إرحيم ، موقف المندوبين البريطانيين من المعاهدات العراقية البريطانية 1922- 1930، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد(52)، شباط 2016، ص381؛ جليل عطية ، نظرة المستشرقين والرحالة إلى الروضة الحسينية ، بيروت ، 2007، ص128. [↑](#footnote-ref-70)
71. )) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق، المصدر السابق ، ص 108. [↑](#footnote-ref-71)
72. )) عدنان هرير جودة الشجيري ، النظام الإداري في العراق 1920- 1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، 2005، ص 35. [↑](#footnote-ref-72)
73. )) خالد التميمي، المصدر السابق، ص75؛ محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 45. [↑](#footnote-ref-73)
74. )) عمار عبد الرضا ماهود العرس ، المصدر السابق ، ص 9. [↑](#footnote-ref-74)
75. )) هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة: سليم التكريتي ، ج2 ، بغداد 1989، ص 335؛ سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص 70. [↑](#footnote-ref-75)
76. )) علي حسين ناصر ، الإدارة البريطانية في العراق، المصدر السابق ، ص 111. [↑](#footnote-ref-76)
77. )) ارنولد ويلسون : (1841- 1940)، عسكري وساسي بريطاني ولد في بريطانيا ، تعلم في كلية كليفتون ، والكلية العسكرية الملكية في ساند هورزت عمل مقيما سياسيا في الخليج العربي ثم شغل منصب القنصل البريطاني العام في فارس وعربستان ، قدم مع الحملة البريطانية بوصفة مساعد الضابط السياسي الاول تحت امرة السير برسي كوكس ، وكان برتبة نقيب ثم أصبح وكيلا للمفوض المدني في العراق بعد استدعاء كوكس ، انتخب في البرلمان البريطاني وكان عضواً في حزب المحافظين ، له عدد من المؤلفات أشهرها بلاد ما بين النهرين والثورة العراقية عام 1920 وغيرها .للمزيد ينظر يحيى مراد ، معجم أسماء المستشرقين ، د. م، د. ت، ص1120-1121. [↑](#footnote-ref-77)
78. )) إيمان عايش محيسن البياتي ، المصدر السابق ، ص 14. [↑](#footnote-ref-78)
79. )) للمزيد من التفصيل حول السياسة البريطانية تجاه العشائر ينظر : غصون مزهر حسين ، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1918-1945 ، مجلة كلية الآداب ، العدد (127)، كانون الاول ، 2018، ص 180-199. [↑](#footnote-ref-79)
80. )) محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 32. [↑](#footnote-ref-80)
81. )) علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ، المصدر السابق ، ص 109. [↑](#footnote-ref-81)
82. )) محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 32؛ سمير عباس ريكان العبودي، المصدر السابق ، ص 76. [↑](#footnote-ref-82)
83. )) علي ناصر حسين ، تاريخ سكك الحديد في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعه البصرة ، 1984، ص 45. [↑](#footnote-ref-83)
84. )) إسماعيل نوري مسير، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921- 1932، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية، جامعة بغداد 1989، ص10. [↑](#footnote-ref-84)
85. )) علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ، المصدر السابق ، ص113. [↑](#footnote-ref-85)
86. )) عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج1 ، بيروت ، 1972، ص 309. [↑](#footnote-ref-86)
87. )) الروبية: عملة فضية هندية أدخلتها القوات لبريطانية الى العراق عندما احتلت البصرة عام 1914، لسد نفقاتها ودفع اثمان مشترياتها، ويساوي سعر صرفها 75 فلسا عراقيا ، أستمر التعامل بها في العراق حتى اصدار الدينار العراقي عام 1932، للمزيد ينظر: عبد الرحمن الجليلي ، النظام النقدي في العراق ، القاهرة ، 1949، ص95-97؛محمد عبد العزيز عجمية وأخرون، فصول في تطور الاقتصادي في اوروبا والعالم العربي ، بيروت ، 1986، ص 378. [↑](#footnote-ref-87)
88. )) عمار يوسف عبد الله ، السياسة البريطانية تجاه العشائر العراقية 1914- 1945، ط1، بغداد ، 2013، ص 101. [↑](#footnote-ref-88)
89. )) المس بيل ، المصدر السابق، ص 74. [↑](#footnote-ref-89)
90. )) عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص 296. [↑](#footnote-ref-90)
91. )) محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 37. [↑](#footnote-ref-91)
92. )) إبراهيم خليل احمد و جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق الحديث، الموصل ـ 1989، ص 17. [↑](#footnote-ref-92)
93. )) فليب ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط ، ط2، بغداد، 2013، ص96-97. [↑](#footnote-ref-93)
94. )) صدر هذا القانون في عام 1916 من قبل قوات الاحتلال البريطاني ، لحل المشاكل والخصومات التي كانت تحدث بين أفراد العشائر أو بين العشائر نفسها ، إذ منح الصلاحية للضباط السياسيين بأن يكون لهم الدور في حل النزاعات العشائرية ، سواء بموجب الصلاحيات المنوطة بهم أو إحاله القضايا الى مجلس عشائري للتحكيم ، بقي ساري حتى تم الغاءه في عام 1958 من قبل حكومة عبد الكريم قاسم . للمزيد ينظر عمار يوسف العكيدي ، ملاحق جريد المدى الالكترونية ، تاريخ النشر 30/ 9/ 2012؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية ، ط2، بيروت ، 2013 ، ص467. [↑](#footnote-ref-94)
95. )) المس بيل ، المصدر السابق ، ص 51. [↑](#footnote-ref-95)
96. )) سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، 72؛هنري فوست ، نشأة العراق الحديث ، ج1، ترجمة سليم التكريتي، بغداد 1989، ص 96. [↑](#footnote-ref-96)
97. )) فليب ايرلاند ، المصدر السابق ، ص101. [↑](#footnote-ref-97)
98. )) محمد حسين زبون ، المدر السابق ، ص 38. [↑](#footnote-ref-98)
99. )) المس بيل ، المصدر السابق ، ص 52. [↑](#footnote-ref-99)
100. )) قوة الشبانه : وهي قوة مسلحة تشكلت من ابناء العشائر تعمل بأمرة الحكام السياسيين البريطانيين ،الغرض منها حماية طرق المواصلات، اخذت اعدادها تزداد حتى وصل في منطقة العمارة الى 242 عام 1918 ، وأخذت المهام الموكلة لهذه القوة بالتوسع إذ قررت الإدارة البريطانية عام 1915 ، الاعتماد كلياّ عليها في حماية الدوائر العسكرية والادارة المركزية في العمارة ، و( الشبانة ) كلمة من اصل فارسي وتعني حارس الليل . للمزيد ينظر : محمد حسين زبون ، المصدر السابق، ص 35-36. [↑](#footnote-ref-100)
101. )) د. ك . و وزارة الداخلية , رقم الملفة 2099 / 32050 ، موضوع الملفة ، تقارير ادارية ، 1916-1917, و50 ، ص41. [↑](#footnote-ref-101)
102. )) سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص73. [↑](#footnote-ref-102)
103. )) عبد الجليل الطاهر ، المصدر السابق ، ص 8؛ محمد حسين زبون ، المصدر السابق، ص 36. [↑](#footnote-ref-103)
104. )) قوة الليفي : قوات عسكرية شبة رسمية إنشات من قبل البريطانيين وكان اغلبهم من الاثوريين النساطرة، وكانت هذه القوات تخضع لقيادة بريطانية، وقد أستفيد منها بشكل كبير في القضاء على مظاهر الثورة في العراق عام 1920، كما أستخدمت مرات عديدة من لدن البريطانيين في العمليات العسكرية داخل العراق وحماية المناطق الحدودية له، وصل تعداد هذه القوات عام 1921الى (4000) جندياً، وبقي العدد في تزايد مستمر حتى وصل عام 1925الى (7500) جندياً، وفي عام 1926سرحت السلطات البريطانية قوات الليفي لكن هذه القوات ظلت محتفظة بأسلحتها . للمزيد ينظر جي . كيلبرت برون، قوات الليفي العراقية 1915-1932، ترجمة وتحقيق مؤيد إبراهيم الونداوي ، السليمانية ، 2006. [↑](#footnote-ref-104)
105. )) ياسين طه ظاهر، الإدارة البريطانية للعراق في مرحلتي الاحتلال والانتداب، مجلة كليه المأمون، العدد (14) 2009، ، ص 62. [↑](#footnote-ref-105)
106. () الإنتداب : نظام سياسي مؤقت أستحدث بعد الحرب العالمية الأولى ونص عليه ميثاق عصبة الأمم عام 1919، هو تكليف الدولة المنتدبة بمساعدة البلدان الضعيفة والمتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم ، حتى تصبح قادرة على أن تستقل بنفسها وتحكم نفسها بنفسها ، وتطبيقا لهذا المبدأ توزعت البلدان الى ثلاثة مجموعات حسب مبلغ رقيها وتقدمها ، النوع الأول يعرف بالمجموعة (أ) وهي البلاد التي تكون مهمة الدولة المتقدمة بالنسبة اليها هي الارشاد والتوجيه ، الذي شمل الأقطار التي كانت تحت الحكم العثماني ، أما النوع الثاني الذي يعرف بالمجموعة (ب) فقد شمل المستعمرات المتخلفة الالمانية في افريقيا فتتولى الدولة المنتدبة ادارتها ، أما النوع الثالث، الذي يعرف بالمجموعة (ج) ويشمل بعض المناطق المتخلفة النائية فتديرها الدولة المنتدبة كجزء من اقليمها . للمزيد ينظر: عماد هادي الربيعي ، العراق والتحالف العربي1991-2003، عمان ، 2013، ص21. [↑](#footnote-ref-106)
107. )) مؤتمر سان ريمو: هو المؤتمر الذي عقد في مدينة سان ريمو الايطالية ، بعد الحرب العالمية الاولى في نيسان 1920 بين الدول الكبرى المتحالفة وهي بريطانيا وايطاليا وفرنسا واليونان وبلجيكا ، وكان الهدف منه تقرير مصير الدولة العثمانية . للمزيد ينظر: حسين جميل ، العراق شهادة سياسية 1908- 1930 ، لندن ، 1987، ص92. [↑](#footnote-ref-107)
108. )) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، بيروت ، 1985، ص473؛ جورج لنشوفسكي ، الشرق الإوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، بغداد، 1964، ص 130. [↑](#footnote-ref-108)
109. )) عبد الأمير هادي العكام ، الحركة الوطنية في العراق 1921- 1933، النجف ، 1977، ص 43؛ حسين جميل ، المصدر السابق ، ص39-40. [↑](#footnote-ref-109)
110. )) السير ستانلي مود : ( 1864- 1917) ، ولد في مقاطعة جبل طارق البريطانية، تخرج في كليه ساند هيرست العسكرية، القائد العام للقوات البريطانية في العراق بين عامي (1916-1917) تمكن من فك الحصار المفروض على القوات البريطانية في الكوت ، أحتلت قواته بغداد في 11 اذار 1917 ، توفي بمرض الكوليرا يوم 18 تشرين الثاني من نفس العام للمزيد ينظر: سيار الجميل ، مذكرات تحسين قدوري 1892-1986، سيرة المرافق العسكري الأقدم للملك فيصل الأول ، ط1،عمان، 2018، ص130-131. [↑](#footnote-ref-110)
111. () عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى مطبعة دار الكتب ، ط5، بيروت ، 1982، ص 26. [↑](#footnote-ref-111)
112. )) ومن الجدير بالذكر أن عدم أشتراك لواء العمارة في هذه الثورة، كان بسبب تضافر عدد من الأمور ادت الى عدم مشاركته ، منها أن اللواء كان في عزلة فلم تكن هناك جريدة أو مذياع من اجل ايصال انباء الثورة ، وكذلك أن نجاح تطبيق السياسة العشائرية في ربط الشيوخ اللواء بالوجود البريطاني أثرة الواضح في منع عشائر العمارة من المشاركة ، وتأثير الحكام السياسيون على بعض الشيوخ من أجل الاستثمار امكانياتهم في ضرب العشائر الأخرى إذ اقتضت الحاجة ، فقد أستعان هيجكوك(Hedqecock) معاون الحاكم السياسي في قلعة صالح بقوة رجال الشيخ محمد العريبي من أجل أحلال الامن في قلعة صالح ، وكذلك كشف أي محاولة من بعض شيوخ اللواء في الاتصال بقادة الثورة كما حصل مع الشيخ علي شياع شيخ عشيرة السواعد فقد حصلت سلطات الاحتلال على مراسلات بينة وبين الشيخ عبد الواحد سكر. للمزيد ينظر: محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 55. [↑](#footnote-ref-112)
113. )) قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية 1939- 1958 ، بغداد ، 2012،ص 1. [↑](#footnote-ref-113)
114. )) كاظم نعمة ، الملك فيصل الأول والإنكليز والإستقلال ، ط2، بيروت ، 1988، ص 49. [↑](#footnote-ref-114)
115. )) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958،ط1، بغداد، 2000، ص26. [↑](#footnote-ref-115)
116. )) تشكلت هذه الوزارة من ثماني وزارات شغل فيها كل من ، ساسون حسقيل وزيراً للمالية ، وجعفر العسكري وزيرا ًللدفاع ، ومصطفى الالوسي وزيراً للعدلية ، ومحمد علي فاضل وزيراً الأوقاف ، والسد مهدي الطباطبائي وزيراً للمعارف والصحة ، وعزت الكركوكلي وزيراً للأشغال ، وعبد اللطيف المنديل وزيراً للتجارة . للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج1، ط6، بيروت ، 1982، ص15. [↑](#footnote-ref-116)
117. )) عبد الرحمن النقيب: ولد في بغداد عام 1845 ، أصبح نقيبا الاشراف في بغداد بعد وفاة أخية عام 1898، كانت له علاقات جيدة مع العثمانيين ، أصبح رئيسا للوزراء عام 1920، ألف ثلاث وزارات متتالة ، توفي في بغداد عام 1927، للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي،ج3، المصدر السابق ، ص831. [↑](#footnote-ref-117)
118. )) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق،ج1 ص 17. [↑](#footnote-ref-118)
119. )) محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ،ج2 ، بغداد، 1923، ص 354-258؛ ماجدة كريم حسن الجنابي ، وزارة الداخلية المرحلة التأسيسية دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية 1921-1924، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2002 ،ص 49. [↑](#footnote-ref-119)
120. )) كان من بين المرشحين لتولي عرش العراق كل من السيد عبد الرحمن النقيب ، والسيد طالب النقيب ، وعبد العزيز آل سعود ، والشيخ خزعل امير المحمرة ، والأمير برهان الدين . للمزيد ينظر: محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 60؛ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الإستقلال ، ترجمة: جعفر الخياط ،ط3، بغداد ، 1967، ص121. [↑](#footnote-ref-120)
121. )) مؤتمر القاهرة : هو المؤتمر الذي عقد في القاهرة بين 12-24 اذار 1921، برئاسة ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية ، وحضره من العراق برسي كوكس المندوب السامي البريطاني ، والمس بيل، السكرتيرة الشرقية لدار الأعتماد البريطاني ، وايلمرهالدين القائد العام للجيش البريطاني في العراق ، وكولونيل سليتر مستشار وزارة المالية ، ومن جانب الحكومة المؤقتة، حضر جعفر العسكري وزير الدفاع، وساسون حسقيل وزير المالية ، وقد درس المؤتمر طريقة حفظ الأمن في العراق دون تكليف بريطانيا مصاريف باهظة ، وترشيح الشخصية لعرش العراق . للمزيد عن مؤتمر القاهرة ينظر: رجاء حسين الخطاب ، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، بغداد ، 2001 . [↑](#footnote-ref-121)
122. )) الأمير فيصل بن الحسين :( 1883- 1933) ولد في مدينة مكة، درس اللغه التركية والعربية ، في عام 1893سافر الى استانبول ودرس فيها اللغة الإنكليزية والفرنسية، في عام 1908عاد الى مكة ، أصبح قائد لقوات الثورة العربية الكبرى عام 1916، نصب على عرش سوريا في الفترة من 8 اذار 1920 – 25 تموز 1920، حيث فقد عرشه بسبب الاحتلال الفرنسي لسوريا ، رشح ليتولى عرش العراق في 23 اب 1921، أستمر في منصبة حتى وفاته 8 أيلول 1933. للمزيد ينظر : عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، دور فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933، أطروحة دكتورا غير منشورة ، معهد الدراسات القومية ، الجامعة المستنصرية ، 1990. [↑](#footnote-ref-122)
123. () إن الاسباب التي رجحت كفة ترشيح الأمير فيصل كثيرة منها انه يرجع في نسبة الى بيت النبوة ، أجتهد في خلاص العرب من براثن الاحتلال العثماني ، تواجده الدائم في المحافل والمؤتمرات العالمية من أجل الدفاع عن قضية العرب ، اضافة الى امكانية التفاهم مع البريطانيين ، وهو الجانب الاهم الذي جعله المرشح الافضل لديهم .للمزيد ينظر : عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المصدر السابق ، ص 31. [↑](#footnote-ref-123)
124. )) طالب النقيب : سياسي وزعيم وطني عراقي ولد في البصرة عام 1862، شغل منصب متصرف للواء الاحساء عام 1902، أنتخب عضواَ في مجلس المبعوثان عام 1909، أتهمهَ الأتراك في عام 1913 بتدبير مؤامرة لاغتيال القائد العسكري في البصرة ، نفي الى الهند بعد الاحتلال البريطاني للعراق ، عُينَ وزيراً في أول حكومة عراقية ، نافس فيصل في عرش العراق فنفاه البريطانيون مجدداَ الى الهند، عاد إلى العراق عام 1924، توفي عام 1927.للمزيد ينظر: فراس بيطار ، موسوعة السياسية العسكرية ، عمان ، 2003، 771؛ عبد الوهاب الكيالي ،ج3، المصدر السابق، ص757. [↑](#footnote-ref-124)
125. )) عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، بيروت ، 1962، ص 207؛عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، المصدر السابق ، ج1، ص ص26-32. [↑](#footnote-ref-125)
126. )) محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 62. [↑](#footnote-ref-126)
127. () عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، المصدر السابق ، ص 443. [↑](#footnote-ref-127)
128. )) محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 63. [↑](#footnote-ref-128)
129. )) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، المصدر السابق ، ج1، ص68. [↑](#footnote-ref-129)
130. () محمد حسين الزبيدي ، العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام ، ط2 ، بغداد ، 1989. [↑](#footnote-ref-130)
131. )) المعاهدة العراقية البريطانية : وفق مواد هذه المعاهدة كان على العراق أن يخضع في سياسته الخارجية والداخلية للإدارة البريطانية ، مع بقاء الأمور المالية والعدلية والدفاع تحت نفوذ المستشارين البريطانيين في الوزارات العراقية ، ومن مساوئ هذه المعاهدة ايضا لم تحدد موعداً محدد من أجل دخول العراق الى عصبة الامم المتحدة ، وكذلك طول مدة المعاهدة حيث حددت بعشرين سنة . للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط 5 ، بغداد ، 1972، ص44. [↑](#footnote-ref-131)
132. )) د. ك. و، بغداد، وزارة الداخلية، رقم الملفة ، 2619/ 32050، الموضوع فتاوي النجف بتحريم الانتخابات 1922- 1923، و8، ص 12. [↑](#footnote-ref-132)
133. )) عبد المحسن السعدون : هو عبد المحسن بن فهد بن علي ، ولد في لواء المنتفك عام 1879، تخرج ضابطا في المدرسة الحربية في استانبول ، عاد إلى العراق عام 1909 ، عمل في مناصب إداريه عديدة ، شكل اربعة وزارات في العهد الملكي ، توفي منتحرا عام 1929. للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص 402-404. [↑](#footnote-ref-133)
134. )) جواد الظاهر، الوجيز في تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج1 ، بغداد ، 2008 ، ص 301؛ إبراهيم خليل احمد و جعفر عباس حميدي، المصدر السابق،ص38. [↑](#footnote-ref-134)
135. )) محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، ج2،ط2 ، بغداد ، 1989، ص62. [↑](#footnote-ref-135)
136. )) د .ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 2622/32050، عنوان الملفة ايرادات الانتخابات لواء العمارة 1923، و10، ص12. [↑](#footnote-ref-136)
137. )) نفي الشيخ مهدي الخالصي وولديه في 27 حزيران 1923، بتهمة التحريض على العنف ومقاطعة الانتخابات ، ورفض بعض رجال الدين ذلك الأجراء ، فغادروا العراق الى إيران . للمزيد ينظر : ستيفن همسلي لونكرك ، المصدر السابق ، ص 244؛ محمد حسين وبون ، المصدر السابق ، ص 64. [↑](#footnote-ref-137)
138. )) د .ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 2622/32050، عنوان الملفة ايرادات الانتخابات لواء العمارة 1923،و16، ص 20. [↑](#footnote-ref-138)
139. )) محمد صالح باشا اعيان 1874- 1946: ولد في البصرة ، ، درس في مدرسة الراشدية ، اصبح رئيس للمحررين في الولاية سنة 1910 ، أنتخب رئيسا لبلدية البصرة 1912 ، عُينَ متصرفاً للواء العمارة بين عامين(1921 -1922) ثم وزارة الاوقاف في عام 1924 ، ثم عُينَ عضو في مجلس الاعيان بين عامين( 1925-1929)، وأنتخب نائبا عن البصرة طول مدة 1932-1937، تعيينه في عضواُ في مجلس الاعيان في كانون الثاني 1939، فانتخب نائباَ المجلس في أول تشرين الثاني 1939، وجدد أنتخابه لنيابة الرئاسة في تشرين الثاني 1940حتى أستقال في اذار 1941، وجدد تعيينه عينا سنة1941و1942، ثم انتخب نائبا لرئيس المجلس في كانون الاول 1943 ثم أصبح رئيس للمجلس من 2 كانون الاول 1944 الى اول كانون لأول 1945، تُوفيَ في بغداد. مير بصري ، إعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2، لندن، 2004،ص48-49؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج1، المصدر السابق ، ص 132. [↑](#footnote-ref-139)
140. )) عبد الامير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص 137. [↑](#footnote-ref-140)
141. )) لقد كانت مهمه المجلس التأسيسي هي، تصديق المعاهد العراقية – البريطانية لعام 1922، واقرار لائحة القانون الاساسي ( الدستور ) للمملكة العراقية ، إذ نصت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية- البريطانية لعام 1922، على تنظيم قانون أساسي يعرض على المجلس التأسيسي بشرط إن لا يخالف نصوص المعاهدة المذكورة . أما المعاهدة فقد مررت بعد أن حشد المندوب السامي وحكومة جعفر العسكري الأولى ، الجهد اللازم لذلك الامر، بموافقة (37) مندوباَ ومعارضة (24) في حين لم يصوت عليها ( 8) مندوبين ، وكان خمسة من مندوبي لواء العمارة من ضمن المصوتين ، لذلك صادق عليها ليلة 10/11 حزيران 1924، ثم صوت هذا المجلس في العاشر من تموز1924 على الدستور، وعلى قانون أنتخاب النواب في الثاني عشر من اب 1924، وبعد انتهاء إعماله حل المجلس . للمزيد ينظر: عبد الأمير هادي العكام ، المصدر السابق ، ص 117؛ عبد الله كاظم العوادي ، نواب العمارة ودورهم في المجلس النيابي ، مجلة دراسات تاريخية ، كلية الدراسات التاريخية، العدد(4)، اذار 2008، ص ص64-65. [↑](#footnote-ref-141)
142. )) قحطان حميد كاظم العنبكي ، المصدر السابق ، ص 35. [↑](#footnote-ref-142)
143. )) قحطان حميد كاظم العنبكي، المصدر السابق ، ص7. [↑](#footnote-ref-143)
144. )) يمامة محمد حسن كشكول، النظام القانوني لإنشاء الوحدات الاتحادية وتنظيمها(دراسة مقارنة) ، القاهرة ، 2015، ص 15 [↑](#footnote-ref-144)
145. )) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق الساسي الحديث ،ج1، بيروت،2008، ص 202. [↑](#footnote-ref-145)
146. )) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894- 1974 ، ج1، بغداد ، 1990 ، ص 59. [↑](#footnote-ref-146)
147. )) محمد حسين زبون، المصدر السابق ، ص 73. [↑](#footnote-ref-147)
148. )) يمامة محمد حسن كشكول، المصدر السابق ، ص 15. [↑](#footnote-ref-148)
149. )) محمد حسين زبون، المصدر السابق ، ص 74. [↑](#footnote-ref-149)
150. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، البلاط الملكي ، تسلسل الملفة ، 2543/32050، موضوع الملفة ملاك وزارة الداخلية 1922 و9، ص 20. [↑](#footnote-ref-150)
151. )) محمد حسين زبون ، المصدر السابق، ص 75. [↑](#footnote-ref-151)
152. )) المصدر نفسه، ص 75. [↑](#footnote-ref-152)
153. )) د.ك. و، الوحدة الوثائقية ،الديوان، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 347/ 32050، عنوان الملف ميزانية لواء العمارة لسنة 1921- 1922، و15ص 78. [↑](#footnote-ref-153)
154. )) علي ناصر حسين، الادارة لبريطانية في العراق ، المصدر السابق ، ص 300-301. [↑](#footnote-ref-154)
155. )) علي ناصر حسين، الادارة لبريطانية في العراق ، المصدر السابق ، ص 302؛عبد الرزاق مطلك الفهد، العراق دراسة في التطورات الاقتصادية 1921-1958، بغداد، 2010، ص7. [↑](#footnote-ref-155)
156. )) علي رياض كوير الفتلاوي ،وزارة المالية العراقية بنيتها الادارية والتنظيمية 1958-1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،جامعة القادسية ، 2017، ص12. [↑](#footnote-ref-156)
157. )) المصدر نفسه، ص 12؛ محمد حسين زبون، المصدر السابق، ص 76. [↑](#footnote-ref-157)
158. )) د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، الحكومة العراقية ، مجموعة البيانات والانظمة ، القسم الثاني ، 1920-1922، ص 235-238. [↑](#footnote-ref-158)
159. )) علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق ، المصدر السابق ، ص 309. [↑](#footnote-ref-159)
160. )) محمد حسين زبون، المصدر السابق، ص 76. [↑](#footnote-ref-160)
161. )) المصدر نفسه، ص 77. [↑](#footnote-ref-161)
162. )) الادارة المحلية : ورد هذا الاصطلاح في قانون إدارة الالوية رقم 58 لعام 1927 الذي كان نافذ المفعول قبل صدور قانون ادارة الالوية رقم 16 لعام 1945 وكان يعني إدارة الاقاليم بصفة كونها تمثل الإدارة المركزية في العاصمة وتعمل ضمن الحدود التي تعيين لها. أما بعد صدور قانون رقم 16 لعام 1945 فان مدلول الإدارة المحلية أصبح منصرفا إلى الإدارة التي تمارس سلطاتها ومسؤولياتها من قبل هيئة محلية فيها أعضاء منتخبون اطلق عليها المشرع ب ( مجلس اللواء العام ) ، وهذا النوع من الإدارة هي صورة من صور الإدارة اللامركزية التي تزاول اعمالها ووظائفها باعتبارها شخصية معنوية وممثلة الآهلين. وللمزيد ينظر : سامي حسن نجم الحمداني، الإدارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها، ط1، القاهرة ، 2014، ص38-39. [↑](#footnote-ref-162)
163. )) شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (دراسة حالة البلديات )، رسالة ماجستير في القانون العام ( غير منشورة )، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ،2011، ص 13. [↑](#footnote-ref-163)
164. )) عبد العزيز بن محمد الصغير، القانون الإداري بين التشريع المصري والسعودي، ط1، القاهرة ، 2015، ص68. [↑](#footnote-ref-164)
165. )) عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي ، الإدارة المحلية (دراسة مقارنة)، ط2 ، بغداد ، 2015،ص 11. [↑](#footnote-ref-165)
166. )) عبد الله طلبة ، الإدارة المحلية ، دمشق ، 1984، ص 16. [↑](#footnote-ref-166)
167. )) قتادة صالح الصالح ، التنظيم التشريعي للأعمال المجالس المحلية في العراق ، مجلة رسالة الحقوق ، السنة(5) ، العدد (3)، 2013، ص 25. [↑](#footnote-ref-167)
168. )) حازم عبد اللطيف أحمد مسعود ، اثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 2013، ص 57. [↑](#footnote-ref-168)
169. )) محمد طالب عبد ، اللامركزية الإدارية في التطبيق على المجالس المحلية (دراسة مقارنة )، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة النهرين ،2010،ص37. [↑](#footnote-ref-169)
170. )) أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، النظام اللامركزي وتطبيقاته ، بيروت ، 2013، ص83. [↑](#footnote-ref-170)
171. )) الحكومة العراقية ، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في سنة 1921، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1929، ص26. [↑](#footnote-ref-171)
172. () كينهان كورنواليس: (1883-1959)، سياسي بريطاني ، شغل منصب مستشار وزارة الداخلية العراقية للمدة (1921- 1935)، انتهت خدماته في عام 1935 ، عندما أصبح رشيد عالي الكيلاني وزيرا للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية ، عاد الى العراق عام 1941 بمنصب سفير بلادة ينظر: sir kinahan comwallis timaes (London.England)5 Juna 1959.17.Tha Times Digitai Archive.web.19 Aug.2016. . [↑](#footnote-ref-172)
173. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، البلاط الملكي، رقم الملفة 347/32050، ميزانية لواء العمارة 1921-1922، و13، ص30. [↑](#footnote-ref-173)
174. )) المصدر نفسه، و25، ص 32. [↑](#footnote-ref-174)
175. )) المصدر نفسه و، 16، ص 129. [↑](#footnote-ref-175)
176. () جريدة الوقائع العراقية العدد566، 31/ 1927. [↑](#footnote-ref-176)
177. )) المادة (2) من قانون الالوية رقم 58 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-177)
178. )) المصدر نفسه . [↑](#footnote-ref-178)
179. )) المادة (22) من قانون ادارة الالوية رقم 58 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-179)
180. )) حميد حسون نهاي العكيلي ، علاقة الاقطاع بالفلاح، المصدر السابق ، ص 29؛ عمار عبد الرضا ماهود العرس ، المصدر السابق ، ص 11. [↑](#footnote-ref-180)
181. )) المادة (10) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-181)
182. )) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج2، المصدر السابق، ص160-162. [↑](#footnote-ref-182)
183. )) قحطان حميد كاظم العنبكي، المصدر السابق ، ص 32. [↑](#footnote-ref-183)
184. )) المادة (19) من قانون إدارة الألوية رقم 58 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-184)
185. )) المادة (23) من قانون إدارة الالوية رقم 58 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-185)
186. )) المادة (24) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-186)
187. )) المادة (27) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-187)
188. )) المادة (28) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-188)
189. )) المادة (32) من قانون إدارة الالوية رقم (58) لعام 1927. [↑](#footnote-ref-189)
190. )) المادة (33) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-190)
191. )) المواد(34، 35، 36، 37) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-191)
192. )) المادة (38) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-192)
193. )) المواد (40، 41) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-193)
194. ()المادة (12) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945 [↑](#footnote-ref-194)
195. )) المادة (43) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-195)
196. )) المادة (42) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-196)
197. )) المادة (44) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-197)
198. )) ميسون علي حسين الليلة، الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة لمجلس محافظة بابل )، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (4) ، المجلد (24)، 2016، ص 1070. [↑](#footnote-ref-198)
199. )) حمدي سليمان القبيلات ، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، 2009، ص 54. [↑](#footnote-ref-199)
200. )) علي حاتم عبد الحميد العاني، اللامركزية الإدارية وتطبيقاتها في الأردن والعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط ، 2016، ص39. [↑](#footnote-ref-200)
201. )) حمدي سليمان القبيلات ، المصدر السابق ، ص 55. [↑](#footnote-ref-201)
202. )) حمدي سليمان القبيلات ، المصدر السابق ، ص 55. [↑](#footnote-ref-202)
203. )) المواد(49، 50،51) من قانون إدارة الألوية رقم 85 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-203)
204. )) نصت المادة (53) من قانون إدارة الالوية رقم (58) لعام 1927على " يجتمع الاعضاء الدائمون لمجلس إدارة اللواء والقاضي أو من ينوب عنه في القضاء الشرعي والرؤساء الروحانيين للطوائف غير المسلمة برئاسة المتصرف خلال شهر شباط من كل عام تشكل لجنة تسمى (لجنة التفريق ) ويرشحون من بين أهالي اللواء عدداً يساوي ثلاثة اضعاف عدد العضويات الشاغرة مع مراعاة المادة (41) وترسل الى قائمقامي الاقضية الملحقة باللواء والى بلدية مركز اللواء وعلى كل قائمقام تأليف لجنة مشتركة من اعضاء مجلس إدارة القضاء ومجلس بلديته وتنتخب هذه للجنة ثلث المرشحين ( الموجودة اسمائهم في الجداول ) وترسل اسما المنتخبين الى المتصرف بمحضر موقع عليه من اعضاء اللجنة الحاضرين وعلى رئيس بلدية المركز أن يجمع اعضاء المجلس البلدي ويقوم بالعمل نفسة وعلى المتصرف عند ورود كافة المحاضر أن يجمع لجنة التفريق لإحصاء عدد الاصوات وتدوينها وعليه أن يأخذ ضعف عدد العضويات الشاغرة من المرشحين في الجداول مراعياً في ذلك عدد الاصوات التي حازها ويرفع اسمائهم الى وزير الداخلية لينتخب من بينهم الاعضاء الجدد". من خلال هذه الالية التي تبدء بالإختيار وتنتهي بالإختيار من قبل اشخاص محددين هم اصلا من موظفي الحكومة المركزية نجد اننا أمام تعيين بالتزكية وفي إحسن الحالات (اختيار) الاعضاء المنتخبين في مجلس إدارة اللواء.المادة (53) من قانون إدارة الالوية رقم (58) لعام 1927. [↑](#footnote-ref-204)
205. )) أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، المصدر السابق، ص 85. [↑](#footnote-ref-205)
206. )) المادة (54) من قانون إدارة الألوية رقم 85 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-206)
207. )) المواد (58، 59، 60) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لعام 1927. [↑](#footnote-ref-207)
208. )) المواد(60،61) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لعام 1945؛احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، المصدر السابق، ص92. [↑](#footnote-ref-208)
209. )) المادة (77) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-209)
210. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 9717/ 32050، عنوان الملفة انتخاب اعضاء مجلس اللواء 1945-1948، و16ص65. [↑](#footnote-ref-210)
211. ( (المادة (60) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-211)
212. )) المادة (63) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-212)
213. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لعام 1956،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956، ص386. [↑](#footnote-ref-213)
214. )) جريد الوقائع العراقية ، العدد 4143، بغداد ، 13/5/1958؛ الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لعام 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958، ص 251. [↑](#footnote-ref-214)
215. )) المادة (48) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-215)
216. )) المادة (82) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-216)
217. )) ضياء الدين الحيدري، الادارة والاداريون في العراق، بغداد، 1963 ص 134. [↑](#footnote-ref-217)
218. () المادة (98) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-218)
219. )) المادة (101) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-219)
220. )) المادة (84) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-220)
221. )) أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، المصدر السابق، ص 95. [↑](#footnote-ref-221)
222. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6979/32050، عنوان الملفة تقارير تفتيش العمارة 1951-1951, و23، ص30. [↑](#footnote-ref-222)
223. )) لقد ذكر الباحث حميد حسون نهاي العكيلي في رسالته الموسومة علاقة الاقطاع بالفلاح في العراق 1932- 1958 ص 27، سهواً أن قائمقام علي الغربي في هذه المدة هو بشير توفيق حديد بينما هو فاضل محمد علي حسب الوثيقة المرقمة 6979/32050، و20، ص 40 المشار اليها سابقا مع العلم ان اسم هذا القائمقام لم يرد مطلقا في الجدول الذي نظمه الباحث. [↑](#footnote-ref-223)
224. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6979/32050، عنوان الملفة تقارير تفتيش العمارة 1951-1951, و20، ص 40 [↑](#footnote-ref-224)
225. )) المصدر نفسة، و19، ص35. [↑](#footnote-ref-225)
226. )) المصدر نفسة ، و17, ص 3. [↑](#footnote-ref-226)
227. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6979/32050، عنوان الملفة تقارير تفتيش العمارة 1951-1951, و15، ص25. [↑](#footnote-ref-227)
228. )) المصدر نفسه ، و17، ص 4. [↑](#footnote-ref-228)
229. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1954،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1954، ص 63. [↑](#footnote-ref-229)
230. )) جريد الوقائع العراقية ، العدد 3773، بغداد ، 5/3/1956؛ الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1956،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956، ص 72. [↑](#footnote-ref-230)
231. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1956،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1956، ص123. [↑](#footnote-ref-231)
232. )) المادة (2) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-232)
233. ) ) الوقائع العراقية ، العدد 3981، بغداد 6/5/1957. [↑](#footnote-ref-233)
234. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1957،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957، ص452. [↑](#footnote-ref-234)
235. )) الوقائع العراقية ، العدد4094، بغداد 27/1/1957؛ الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1959، ص8-11. [↑](#footnote-ref-235)
236. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958، ص242. [↑](#footnote-ref-236)
237. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958، ، ص243. [↑](#footnote-ref-237)
238. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958، ص 243. [↑](#footnote-ref-238)
239. () الوقائع العراقية، العدد4125، بغداد 5/4/1958. [↑](#footnote-ref-239)
240. () الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1958،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1958، ، ص 244-245. [↑](#footnote-ref-240)
241. )) الوقائع العراقية، العدد4125، بغداد 5/4/1958. [↑](#footnote-ref-241)
242. () عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي ، المصدر السابق، ص 13. [↑](#footnote-ref-242)
243. () ركان نواف القاضي، أثر العوامل والأساليب المستخدمة في فعالية قرارات الحكام الإداريين، ط1، عمان ، 2015، ص177. [↑](#footnote-ref-243)
244. () قاسم علوان سعيد الزبيدي وعيسى تركي خلف الجبوري ، اللامركزية والحكم المحلي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، مج (20) ، العدد (12) كانون الثاني 2013، ص 220. [↑](#footnote-ref-244)
245. () زيد منير عبوي ، ادارة المؤسسات واسس تطبيق الوظائف الإدارية عليها، ط1، عمان ، 2010، ص63-64. [↑](#footnote-ref-245)
246. () قاسم علوان سعيد الزبيدي و عيسى تركي خلف الجبوري ، المصدر السابق، ص 221. [↑](#footnote-ref-246)
247. ()عبد المجيد حسيب القيسي ، الإدارة المحلية في انكلترا دراسة للنظام الإداري البريطاني، بغداد، 1956، ص247-248. [↑](#footnote-ref-247)
248. () المادة (10) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-248)
249. ()حميد حسون نهاي العكيلي ، علاقة الاقطاع بالفلاح ، المصدر السابق ، ص 29. [↑](#footnote-ref-249)
250. ()المادة (14) من قانون إدارة الالوية رقم 58 لسنة 1927. [↑](#footnote-ref-250)
251. ()المواد (40، 41) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-251)
252. () د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 2099/ 32050 عنوان الملفة التقارير الادارية للواء العمارة 1916-1917، و5 ، ص7 . [↑](#footnote-ref-252)
253. ()الوقائع العراقية، العدد 938، 26 كانون الثاني 1929. [↑](#footnote-ref-253)
254. () إيمان عايش محيسن ، المصدر السابق ، ص 163. [↑](#footnote-ref-254)
255. ()المواد (3،4،) من قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931. [↑](#footnote-ref-255)
256. )) المادة (7) من قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931. [↑](#footnote-ref-256)
257. () إن هذ التصيف غير ثابت لان الوزارة تقوم بين الحين والأخر بتغيير التصنيف للبلديات كافة حسب تغير واردات تلك البلديات ، ففي عام 1954 اعيد تصنيف بلديات العمارة إلى واحدة درجة أولى ، وواحدة درجة رابعة ، أما البقية فصنفت درجة ثالثة ، وتغير التصنيف البلديات في اللواء البالغ عددها (11) بلدية في نهاية الحكم الملكي لتصبح واحدة درجة اولى وهي العمارة ، واثنان من الدرجة الرابعة ، وهي بلدية ناحية علي الشرقي والعزير ، أما البقية بلديات من الدرجة الثالثة وهي بلدية قلعة صالح ، والمجر الصغير، والمجر الكبير ، وكميت ، والكحلاء ، وشيخ سعد ، وعلي الغربي ، والمشرح. ينظر : عمار عبد الرضا ماهود العرس ، المصدر السابق ، ص 58. [↑](#footnote-ref-257)
258. () المصدر نفسه، ص58. [↑](#footnote-ref-258)
259. ()المادة (6) من قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931. [↑](#footnote-ref-259)
260. () المادة (10) من قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931. [↑](#footnote-ref-260)
261. )) إذا كان هناك شذوذ عن الاصول الواجب اتباعها في قانون الانتخابات باستخدام الرشوة أو تهديد، وثبت ذلك بناءً على تحقيق اجري بواسطة من إنتدبه لهذه الغاية، فمن حق الوزير ان يأمر بإلغاء الانتخابات أو بعض نتائجها . الفقرة (ب) من المادة (18) من قانون ادارة البلديات رقم 84 لسنة 1931. [↑](#footnote-ref-261)
262. () الفقرة (ج) من المادة (18) من قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931 ؛ الوقائع العراقية ، العدد 984، 2 حزيران 1931. [↑](#footnote-ref-262)
263. ()المادة (49) من قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931. [↑](#footnote-ref-263)
264. () المادة (53) من قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931. [↑](#footnote-ref-264)
265. () اسراء عبدالمنعم كاظم، تاريخ امانة العاصمة بغداد 1921- 1939، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2008، ص15؛ أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص 88. [↑](#footnote-ref-265)
266. () المادة (24) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-266)
267. () د. ك .و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 9531/32050، عنوان الملفة تقارير لواء العمارة من متصرف اللواء 1926- 1930، و25،ص116، و23،ص22. [↑](#footnote-ref-267)
268. () د. ك .و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 9531/32050، عنوان الملفة تقارير لواء العمارة من متصرف للواء 1926- 1930، و2، ص2. [↑](#footnote-ref-268)
269. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1956،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957، ص590. [↑](#footnote-ref-269)
270. () د. ك .و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 1500/32050، عنوان الملفة الكهرباء والماء في لواء العمارة 1923 - 1924، و5،ص6. [↑](#footnote-ref-270)
271. () علي مهدي حيدر ، الإدارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية ، ط2 ، بغداد ، 1962،ص173. [↑](#footnote-ref-271)
272. )) المادة (68) من قانون إدارة الالوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-272)
273. () د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 1491/ 32050،عنوان الملفة بلدية المجر الصغير1924 ، و21 ، ص 30. [↑](#footnote-ref-273)
274. ()المواد (98، 101، 84) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-274)
275. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 8354/ 32050، عنوان الملفة السدود والفيضانات في العمارة 1948-1955، و4، ص7. [↑](#footnote-ref-275)
276. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 8354/ 32050، عنوان الملفة السدود والفيضانات في العمارة 1948-1955 ، و6، ص 10. [↑](#footnote-ref-276)
277. ()المادة (3) من قانون ادارة الألوية رقم 16 لسنة 1945؛ ضياء الدين الحيدري ، لمصدر السابق ، ص116. [↑](#footnote-ref-277)
278. () د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 8354/ 32050، عنوان الملفة التشكيلات الادارية في العمارة 1945- 1956، و4، ص 10. [↑](#footnote-ref-278)
279. () عبد الرحمن فخر الدين بن محمد سعيد الطبقجلي: ولد في بغداد عام1901،تخرج في مدرسة الحقوق عام 1923، عمل متصرف للواء العمارة بين عامي (1945- 1947)، ثم أصبح أمين للعاصمة عام 1953، ومن ثم وزير للعدلية عام 1954، اضافة الى وزارة الداخلية بالوكالة بين شهري حزيران- اب 1954، توفي في بغداد عام 1980. للمزيد ينظر: إيمان عايش محيسن، المصدر السابق ، ص 127؛ هاشم الخياط ، دليل لألوية العراقية ، بغداد ، د، ت ، ص 49؛ نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، بغداد، 1984، ص 204؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، المصدر السابق ، ص 187. [↑](#footnote-ref-279)
280. () د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 7983/ 32050،عنوان الملفة كتاب مرسل من متصرفية لواء العمارة الى وزارة الداخلية عدد 52 بتاريخ 19 / 8 / 1945 بخصوص قرية العزير، و1، ص2. [↑](#footnote-ref-280)
281. ()المادة (5) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لسنة 1945. [↑](#footnote-ref-281)
282. () د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 5354/ 32050،عنوان الملفة نقل مركز ناحية المجر الصغير1954، و5, ص5. [↑](#footnote-ref-282)
283. () د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 8354/ 32050، عنوان الملفة التشكيلات الإدارية في العمارة 1945- 1956، و4، ص 40. [↑](#footnote-ref-283)
284. )) الحكومة العراقية، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1956،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957، ص590. [↑](#footnote-ref-284)
285. )) الوقائع العراقية ،العدد 3826، في 9/7/1956. [↑](#footnote-ref-285)
286. ()د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 7247/ 32050،عنوان الملفة الخطة الخمسية للواء العمارة للأعوام 1959،1958،1957،1956،1955، و3, ص9. [↑](#footnote-ref-286)
287. )) المصدر نفسه ، و11، ص 22. [↑](#footnote-ref-287)
288. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 7247/ 32050،عنوان الملفة الخطة الخمسية للواء العمارة للأعوام 1959،1958،1957،1956،1955 ، و11، ص 22. [↑](#footnote-ref-288)
289. )) المصدر نفسه، و22ص 34. [↑](#footnote-ref-289)
290. () المصدر نفسه، و22, ص33. [↑](#footnote-ref-290)
291. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 10907/ 32050،عنوان الملفة تقارير تفتيش لواء العمارة 1958-1958، و115، ص 93. [↑](#footnote-ref-291)
292. ()عتيقة كواشي، اللامركزية الادارية في الدول المغاربية دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر، 2010، ص20؛ علي حاتم عبد الحميد العاني ، المصدر السابق ،ص41. [↑](#footnote-ref-292)
293. ()الوصاية لإدارية : مجموعة السلطات التي يقررها القانون الى السلطة المركزية لتتمكن من الاشراف على نشاطات الادارة المحلية وأعمالها لضمان مشروعيتها وتحقيق التنسيق بين مختلف أعمالها حماية للمصلحة العامة للمزيد ينظر : غازي سلطان فلاح القبلان، تنمية المجتمع المحلي والعوامل المؤثرة على دور الحكام الاداريين (دراسة ميدانية )، ط1، عمان، 2015، ص44. [↑](#footnote-ref-293)
294. () زيد منير عبوي وسامي محمد هشام حريز، مدخل الى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان ، 2006، ص53. [↑](#footnote-ref-294)
295. () سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص 154؛ علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ، المصدر السابق ، ص 309. [↑](#footnote-ref-295)
296. () محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 77. [↑](#footnote-ref-296)
297. () عصمت محمد جاسم العبادي ، قلعة صالح دراسة انثر بيولوجية اجتماعية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2010, ص282. [↑](#footnote-ref-297)
298. () د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 7683/ 32050، عنوان الملفة تفتيش الشرطة في لواء العمارة ، تقرير من مفتش الشرطة للمنطقة الرابعة ، إلى شعبة تفتيش وزارة الداخلية في كتابة المرقم بتاريخ 5 / 9 / 1939، و1 ، ص4؛ محمد حسين زبون ، المصدر السابق ، ص 78. [↑](#footnote-ref-298)
299. () المزيد من التفاصيل حول تأسيس الجيش العراقي ينظر : رجاء حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطوره ودورة السياسي 1921- 1941 ، بغداد ، 1979، ص 21-36. [↑](#footnote-ref-299)
300. () نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية لسنة 1936، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، 1983، ص202. [↑](#footnote-ref-300)
301. () رنا عاصي نعيمة ، دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي 1939 – 1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، 2013 دراسة تأريخيه ، ص 112. [↑](#footnote-ref-301)
302. () جريدة الوقائع العراقية ، العدد 566، 31 تموز 1927. [↑](#footnote-ref-302)
303. () أحمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص 92. [↑](#footnote-ref-303)
304. () المادة (27 ) من قانون إدارة الألوية رقم 58 لعام 1927؛ المادة (28) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-304)
305. () المادة (28) من قانون إدارة الألوية رقم 58 لعام 1927 ؛ المادة (29) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-305)
306. ()المادة (29 ) من قانون إدارة الألوية رقم 58 لعام 1927؛ المادة (30) من قانون إدارة لألوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-306)
307. () المواد (36، 37 ) من قانون إدارة الألوية رقم 58 لعام 1927؛ المواد (36، 37، 38) من قانون إدارة لألوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-307)
308. )) المادة (40 ) من قانون إدارة الألوية رقم 58 لعام 1927؛ المادة (42) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-308)
309. () لذا سنتناول بعض هذه الاحداث نموذجا بشي من التفصيل مثل(اضراب عام 1931) و(النزاع العشائري بين البزون وآل ازيرج) و(اعلان الاحكام العرفية عام 1941) و(انتفاضة عام 1956) لبيان دور الجيش أو الشرطة من أجل الاحاطة بالموضوع المطروح . [↑](#footnote-ref-309)
310. )) المواد (28، 29، 30) من قانون إدارة الألوية رقم 16 لعام 1945. [↑](#footnote-ref-310)
311. )) محمد نوري سعيد أفندي : سياسي ورجل دولة عراقي ، ولد في بغداد من اصول موصلية عام 1888 تلقى تعليمة في العاصمة العثمانية استانبول التحق مع الأمير فيصل بن الحسين في سوريا ( 1918- 1919) فاصبح رئيساً لأركانه ، وأصبح رئيس الاركان الجيش العراقي بعد تأسيسه عام 1921 ، ثم وزيرا للدفاع في وزارة عبدالمحسن السعدون الأولى بين عامي 1922-1923، اسس حزب الاتحاد الدستوري في عام 1949، للمزيد ينظر : سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودورة في السياسية العراقية 1932- 1945 ، ط1 ، بغداد ، 1988؛ محسن جبار العارضي ، نوري باشا السعيد بين الموالين والمناوئين والواقع التاريخي دراسة تأريخيه تبحث في سياسة الباشا من منظور وطني، ط1، بغداد ، 2014،ص17-23. [↑](#footnote-ref-311)
312. )) شهاب أحمد الحميد ، وثائق عن اضراب بغداد عام 1931، ملاحق جريدة المدى الإلكترونية تاريخ النشر 8/5/2011. [↑](#footnote-ref-312)
313. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 687/ 32050 ، عنوان الملفة تقارير لواء العمارة 1930- 1931، و15، ص7. [↑](#footnote-ref-313)
314. () إيمان عياش محيسن البياتي، المصدر السابق ، ص 163. [↑](#footnote-ref-314)
315. )) آل ازيرج : يرجعون من حيث اصولهم الى آل ازيرج في المنتفك ، فحوالي عام 1734 نزح من اراضي البدعة التابعة لقضاء الشطرة، الشخص المدعو عطوان بن ربيع بن محمود مع اسرة آل محمود وثلاثة أسر السهلان وآل بو سعد والعبيات، وسبب الهجرة هو أن امارة المنتفك، أخذت تشجع نزوح عشائر الغراف إلى جانب دجلة الايمن خشية استيلاء امارة الموالي علية، فسكنت بالقرب من المجر الصغير وبعد زمن قصير نشبت خصومات بين الأسر فعاد الى الغراف كل من السهلان وآل بو سعد، وقد كانت المشيخة في أل ازيرج الى كل من سلمان المنشد، وشواي الفهد، للمزيد ينظر : محمد باقر الجلالي ، المصدر السابق ، ص 64-66؛ رنا عاصي نعيمة ، المصدر السابق ، ص 37. [↑](#footnote-ref-315)
316. () البزون : سميت يهذا الاسم نسبة الى جدهم الأول بزون بن خليفة بن عثمان بن محمد بن صكر سرداح، وتنتسب هذه العشيرة إلى بني سعيد في المنتفك، وتسكن على الحدود بين المنتفك والعمارة ،وتعمل في الزراعة ، للمزيد ينظر :عباس العزاوي ، موسوعة عشائر العراق ،ج3، المصدر السابق، ص 94. [↑](#footnote-ref-316)
317. )) إيمان عايش محيسن البياتي ، المصدر السابق ، ص 126. [↑](#footnote-ref-317)
318. )) د . ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6977/ 32050 ، عنوان الملفة حوادث عشائر المنطقة 1938- 1938، و1 ص 1. [↑](#footnote-ref-318)
319. )) د . ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6977/ 32050 ، عنوان الملفة حوادث عشائر المنطقة 1938- 1938، و1 ، ص 3. [↑](#footnote-ref-319)
320. )) د . ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6977/ 32050 ، عنوان الملفة حوادث عشائر المنطقة 1938- 1938، و2 ، ص 4. [↑](#footnote-ref-320)
321. )) إيمان عايش محيسن البياتي ، المصدر السابق ، ص 127. [↑](#footnote-ref-321)
322. )) الفقرة (أ) من المادة (121) من الدستور العراقي لعام 1925. [↑](#footnote-ref-322)
323. )) علي مهدي الحيدري ، المصدر السابق ، ص 143. [↑](#footnote-ref-323)
324. )) علي مهدي الحيدري، المصدر السابق ص 144. [↑](#footnote-ref-324)
325. )) عبد الرحيم ذو النون زويد ، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941، مجلة أداب الفراهيدي ، العدد (4) ، ايلول 2010، ص 116. [↑](#footnote-ref-325)
326. )) عبد الرزاق الحسني ، الاسرار الخفية في حركة مايس سنة 1941 التحررية ، ج2 ، ط6، بغداد 1990، ص 74 . [↑](#footnote-ref-326)
327. )) ماجد مصطفى : ولد عام 1869 ، درس في المدرسة العسكرية في استنبول ، أصبح ملازماً وشارك في الحرب العالمية الأولى، عين متصرفا للواء العمارة عام 1938، وأعيد تعيينه عام 1941، أصبح وزير بدون وزارة في وزارة نوري السعيد الثامنة، توفي في عام 1974 .للمزيد ينظر : حميد حسون نهاي العكليلي ، علاقة الاقطاعي بالفلاح ، المصدر السابق ، 14؛ خالد التميمي، المصدر السابق ، 27-28. [↑](#footnote-ref-327)
328. (( المشحوف : قارب مصنوع من الواح الخشبية تغطيها طبقة من القار، وهو يستخدم في منطقة الاهوار ويتراوح طولة بين ( 15- 18) قدم ويصنع منه اعداد كبيرة في شطرة العمارة .ج .ج لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج 3، ص 1032. [↑](#footnote-ref-328)
329. )) عبد الرزاق الحسني ، الأسرار في حركة سنة 1941، المصدر السابق ، ص 215؛ فاضل البراك ، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941، بغداد ، 1979، ص 208. [↑](#footnote-ref-329)
330. )) سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص 188. [↑](#footnote-ref-330)
331. )) أحيل هذا المرسوم الى البرلمان في زمن الوزارة الثالثة لرشيد عالي الكيلاني (31 أذار 1940- 30 كانون الثاني 1941) واقر بالأجماع من قبل مجلس النواب ، لكنة لم يوافق علية مجلس الاعيان، رغم ذلك بقى ساري المفعول ما يقارب ست سنوات رغم عدم مشروعيه ، وقد إلغي هذا المرسوم من قبل وزبر الداخلية سعد صالح في وزارة توفيق السويدي ، اعتبارا من 8 نيسان 1946.للمزيد ينظر: عبد الزهرة الجوراني ، الحياة البرلمانية في العراق 1939- 1945 ، بغداد ، 2004، ص 56. [↑](#footnote-ref-331)
332. )) عادل تقي عبد محمد البلداوي ، معتقل العمارة من المدارس الوطنية العراقية في العهد لملكي ، بغداد ، تقديم كمال مظهر أحمد ،2003، ص 1. [↑](#footnote-ref-332)
333. )) محمد حسين زبون الساعدي ، أهالي لواء العمارة وثورة أيار 1941في العراق دراسة تحليلية في الجذور والمنطلقات، مجلة ابحاث ميسان ، مج(13)، العدد (25)، لسنة 2017، ص 117 ؛ سمير عباس ريكان العبودي ، المصدر السابق ، ص 189. [↑](#footnote-ref-333)
334. )) خالد التميمي ، المصدر السابق ، ص 224. [↑](#footnote-ref-334)
335. )) أكرام فارس غانم العكيلي ، الاقطاع في لواء العمارة 1921- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2016، ص 99؛ إيمان عايش محيسن البياتي، المصدر السابق ، ص 133. [↑](#footnote-ref-335)
336. )) جعفر عباس حميدي ، انتفاضة العراق عام 1956 ، بغداد ، 2001، ص 18. [↑](#footnote-ref-336)
337. )) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، البلاط الملكي ، رقم الملفة 3216 / 311، عنوان الملفة تقارير لواء العمارة لسنة 1956، و12، ص107. [↑](#footnote-ref-337)
338. )) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق، ص 288-289. [↑](#footnote-ref-338)
339. )) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة التربية ، رقم الملفة 1178 / 421200، عنوان الملفة الطلاب ومعاملاتهم 1956-1958، و2، ص10. [↑](#footnote-ref-339)
340. )) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة التربية ، رقم الملفة 1178 / 421200، عنوان الملفة الطلاب ومعاملاتهم 1956-1958، و5، ص14. [↑](#footnote-ref-340)
341. )) حميد أحمد حمدان التميمي ، البصرة في عهد الاختلال البريطاني 1914-1921، بغداد ، 1979، ص 273. [↑](#footnote-ref-341)
342. )) البرت منتشاشفيلي ، العراق في سنوات الانتداب البريطاني ، ترجمة هاشم التكريتي ، بغداد ، 1978، ص 149. [↑](#footnote-ref-342)
343. )) د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة 2433/ 311، مقررات مجلس الوزراء 1922- 1923، و2، ص 2. [↑](#footnote-ref-343)
344. )) مجموعة القوانين ولأنظمة لعام 1923، وزارة العدلية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1924 ، ص 14-19. [↑](#footnote-ref-344)
345. )) الوقائع العراقية العدد 27، في 15 شباط 1923. [↑](#footnote-ref-345)
346. )) د . ك. و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 3122/ 32050، عنوان الملفة الرواتب الخاصة بالتفتيش الاداري 21/ 6/ 1921 – 22/ 3 / 1924، و1، ص2. [↑](#footnote-ref-346)
347. )) قحطان حميد كاظم العنبكي ، المصدر السابق ، ص 15؛ ماجدة كريم الجنابي ، المصدر السابق ، ص 68. [↑](#footnote-ref-347)
348. )) إن هذا الاستثناء للمحاكم من قبل قانون التفتيش الإداري ، وكذلك عدم خضوع المحاكم لأشراف المتصرف او القائمقام حسب قوانين ادارة الالوية رقم 58 لعام 1927، أو قانون إدارة الالوية رقم 16 لعام 1945، ما هو إلا دليل على استقلالية المحاكم الجزئية عن السلطة التنفيذية، أما سائر دوائر الدولة فهي تخضع الى الاشراف المركزي المباشر من قبل وزارة الداخلية ومؤسساتها، وخصوصا دائرة التفتيش الاداري الذي يتمتع بصلاحيات واسعة . [↑](#footnote-ref-348)
349. )) ضياء الدين الحيدري ، المصدر السابق ، ص 99. [↑](#footnote-ref-349)
350. ))) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 4269/ 32050، عنوان الملفة نظام التفتيش الاداري 1923، و6، ص 9. [↑](#footnote-ref-350)
351. )) الوقائع العراقية ، العدد(1274) في 17 / 7/ 1933؛ كاظم باقر علي ، تقارير المفتشين الاداريين مصدراَ لدراسة تاريخ البصرة المعاصر 1933- 1958، موسوعة البصرة - القسم التاريخي ، البصرة ، 2013، ص 240. [↑](#footnote-ref-351)
352. )) د . ك. و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 10758/ 32050، عنوان الملفة نظام التفتيش الاداري ،1932- 1952، و1، ص1. [↑](#footnote-ref-352)
353. )) عبد العزيز القصاب: ولد في بغداد عام 1882، ودخل المدرسة الرشدية ، سافر الى استانبول واكمل دراسته في كلية الشاهنشاهيه للقانون والسياسة ، تقلد عدد من المناصب منها قائمقام الصويرة في عهد الحكومة المؤقتة ، وفي عام 1921 اصبح متصرفا للموصل ، ومتصرفا للواء كربلاء عام 1922، تقلد وزارة الداخلية عام 1928، ثم وزارة العدلية عام 1929، شغل منصب وزير الداخليةِ في حكومة جميل المدفعي عام 1935، أُنتخب نائبا عدد من المرات، تقاعد في الاربعينات ، تُوفي في بغداد 1965. للمزيد ينظر :حسن لطيف كاظم الزبيدي ، المصدر السابق، ص389. [↑](#footnote-ref-353)
354. )) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 7582/ 32050، عنوان الملفة التفتيش الاداري 1940 – 1951، و53، ص 65. [↑](#footnote-ref-354)
355. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 7437/32050، عنوان الملفة تقارير لواء العمارة 1936- 1936، و21، ص 77. [↑](#footnote-ref-355)
356. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 7437/32050، عنوان الملفة تقارير لواء العمارة 1936- 1936 ، و7، ص 9. [↑](#footnote-ref-356)
357. () السفلس : هو عبارة عن عدوى بكتيرية ، تنتقل عادة من خلال الاتصال الجنسي، وعادة ما يظهر المرض على شكل قرح غير مؤلمة في المناطق الحساسة، او المستقيم ، او الفم . للمزيد ينظر : . <https://www.dailymedicalinfo.com/view-disease> . <https://www.webteb.com/dermatology/diseases> [↑](#footnote-ref-357)
358. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 9654/32050، عنوان الملفة تفتيش العمارة 1936، و20، ص 17. [↑](#footnote-ref-358)
359. )) المصدر نفسه و2، ص5. [↑](#footnote-ref-359)
360. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 8266/32050، عنوان الملفة تفتيش العمارة 1946 ، و23، ص 12. [↑](#footnote-ref-360)
361. )) المصدر نفسه، و20، ص 16. [↑](#footnote-ref-361)
362. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 3362/32050، عنوان الملفة تقارير تفتيش مركز قضاء علي الغربي 1942-1942، و1، ص 1. [↑](#footnote-ref-362)
363. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6979/32050، عنوان الملفة تقارير تفتيش العمارة 1951- 1951، و14، ص20. [↑](#footnote-ref-363)
364. )) د. ك . و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة 6979/32050، عنوان الملفة تقارير تفتيش العمارة 1951- 1951، و11، ص11. [↑](#footnote-ref-364)
365. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 8414/ 32050،عنوان الملفة تقارير تفتيش لواء العمارة 1955-1956، و26، ص 33. [↑](#footnote-ref-365)
366. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 8414/ 32050،عنوان الملفة تقارير تفتيش لواء العمارة 1955-1956، و28، ص 36. [↑](#footnote-ref-366)
367. () د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 10907/ 32050،عنوان الملفة تقارير تفتيش لواء العمارة 1958-1958، و75، ص 40. [↑](#footnote-ref-367)
368. )) المصدر نفسه، و75، ص 40. [↑](#footnote-ref-368)
369. )) د. ك . و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم لملفة 10907/ 32050،عنوان الملفة تقارير تفتيش لواء العمارة 1958-1958، و106، ص 111. [↑](#footnote-ref-369)
370. )) المصدر نفسه و156، ص 131. [↑](#footnote-ref-370)
371. )) نظم الباحث هذا الجدول بالإعتماد على : د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، رقم الملفة 9654/ 32050، عنوان الملفة تقارير لواء العمارة 1930 -1935، و8، ص8؛ جدول كبار موظفي الدولة للسنين 1925، 1927, 1943 ، 1944، 1948، 1950، 1953، 1956؛ خالد التميمي ، المصدر السابق ، ص 78؛ حميد حسون نهاي العكيلي ، المصدر السابق ، ص 32؛جبار عبد الله الجويبراوي ، المصدر السابق ، ص 122؛ والمواقع :

     <http://alshakir.blogspot.com/2007/06/blog-post_8630.html>

     http://mazinaliraqi.ahlamontada.com/t511-topic [↑](#footnote-ref-371)